صنـدوق النقـد الدولـي

التقرير القطْري رقم 21/267 الصادر عن صندوق النقد الدولي

تشاد

طلب عقد اتفاق مدته ثلاث سنوات في ظل "التسهيل الائتماني الممدد – البيان الصحفي، وتقرير خبراء الصندوق، وتحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين، والبيان الصادر عن المدير التنفيذي الممثل لتشاد

ديسمبر 2021

في سياق طلب عقد اتفاق مدته ثلاث سنوات في ظل "التسهيل الائتماني الممدد"، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- **بيان صحفي** يتضمن بيانا لرئيس المجلس التنفيذي.
- **تقرير الخبراء** الذي أعده فريق من خبراء الصندوق للعرض على المجلس التنفيذي في 10 ديسمبر 2021 عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في تشاد في 9 أكتوبر 2021 حول التطورات والسياسات الاقتصادية التي يرتكز عليها الاتفاق المبرم مع الصندوق في إطار "التسهيل الائتماني الممدد". وقد استُكمل تقرير الخبراء في 29 نوفمبر 2021، استنادا إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء المناقشات.
- تقرير عن **تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين** أعده خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- بيان **صادر عن المدير التنفيذي** الممثل لتشاد.

خطاب النوايا الموجه من سلطات تشاد إلى صندوق النقد الدولي*
مذكرة عن السياسات الاقتصادية والمالية أعدتها سلطات تشاد*
مذكرة التفاهم الفنية*
*الوثيقة مدرجة في تقرير الخبراء أيضا

وطبقا لسياسة الصندوق بشأن الشفافية، يجوز في تقارير خبراء الصندوق وغيرها من الوثائق المنشورة حذف المعلومات التي تؤثر على السوق وما تفصح عنه السلطات بصورة مبكرة حول نواياها بشأن السياسات.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services
PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090
هاتف: 623-7430 (202) • فاكس: 623-7201 (202)
بريد إلكتروني: publications@imf.org إنترنت: http://www.imf.org
السعر: 18 دولارا أمريكيا للنسخة المطبوعة

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة

©حقوق الطبع والنشر: صندوق النقد الدولي 20[[xx]

بيان صحفي

رقم: 21/377

المجلس التنفيذي يوافق على عقد اتفاق جديد

في ظل "التسهيل الائتماني الممدد" (ECF) مع التشاد

للنشر الفوري

- المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي وافق على عقد اتفاق جديد مدته 36 شهرا في ظل "التسهيل الائتماني الممدد"، بمبلغ يعادل 392,56 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 570,75 مليون دولار أمريكي أو 280% من حصة العضوية). وسوف يتيح قرار المجلس التنفيذي صرف مبلغ فوري يعادل 56,08 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.
- الصدمات المتزامنة التي نجمت عن جائحة كوفيد-19، وتقلب أسعار النفط، وتدهور الوضع الأمني ، وتغير المناخ، وأزمة الغذاء الوشيكة، فرضت ضغوطا حادة على اقتصاد دولة التشاد .
- التشاد هو أول بلد يطلب معالجة الديون في ظل الإطار المشترك لمجموعة العشرين للبلدان بما يتجاوز مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين. إن عقد اتفاقيات إعادة هيكلة الديون مع الدائنين الرئيسيين الرسميين ومن القطاع الخاص بنهاية مارس 2022 هو مطلب ضروري لبداية ناجحة للاتفاق الجديد في ظل "التسهيل الائتماني الممدد".

واشنطن العاصمة – 10 ديسمبر 2021: وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على عقد اتفاق مدته 36 شهرا في ظل "التسهيل الائتماني الممدد"، بمبلغ يعادل 392,56 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 570,75 مليون دولار أمريكي أو 280% من حصة العضوية)، للمساعدة على سد احتياجات التشاد الكبيرة لتمويل ميزان المدفوعات والموازنة، بوسائل منها حفز الدعم المالي من المانحين الرسميين.

وعلى المدى الأطول، فإن السياسات في ظل البرنامج مع التشاد الذي يدعمه "التسهيل الائتماني الممدد" سوف تساعد على وضع الاقتصاد على مسار متوازن ومستدام نحو تحقيق نمو احتوائي أخضر والحد من الفقر. وسوف يسهم ذلك أيضا في الجهود الإقليمية لاستعادة الاستقرار الخارجي للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC) والحفاظ عليه. وسوف يتيح قرار المجلس التنفيذي صرف مبلغ فوري يعادل 56,08 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 78,28 مليون دولار أمريكي).

وفي ختام مناقشة المجلس التنفيذي، أدلى السيد كنجي أوكامورا، نائب المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي بالنيابة، بالبيان التالي:

"لقد فرضت الصدمات المتزامنة التي نجمت عن جائحة كوفيد-19، وتقلب أسعار النفط وتدهور الوضع الأمني ، وأزمة الغذاء الوشيكة بسبب تغير المناخ ضغوطا حادة على اقتصاد دولة التشاد. وتدهورت آفاق الاقتصاد الكلي أكثر مما كان متوقع فضلا على زيادة حدة الاحتياجات من السيولة. ونتيجة لذلك، وصل دين تشاد العام إلى مستويات غير مستدامة.

"ولا يزال اقتصاد تشاد يواجه مطالب إنسانية واجتماعية هائلة، بما فيها الزيادة المتوقعة في انعدام الأمن الغذائي والفقر، نظرا لتخفيض الإنفاق ذي الأولوية وعدم كفاية الأمطار. وإضافة إلى ذلك، فزيادة عدد اللاجئين من البلدان المجاورة تزيد الوضع الإنساني تعقيدا.

"ويهدف برنامج السلطات، الذي يدعمه اتفاق جديد في ظل "التسهيل الائتماني الممدد" لمدة ثلاث سنوات إلى معالجة هذه التحديات بدعم التعافي من الجائحة، والتشجيع على الحد من الفقر، و تنفيذ برنامج السلطات للإصلاح الهيكلي، واستعادة القدرة على الاستمرار في تحمل الدين.

"وتقوم استعادة القدرة على الاستمرار في تحمل الدين على استراتيجية من ثلاث ركائز، يدعمها برنامج لضبط أوضاع المالية العامة على مدى سنوات متعددة، ودعم كبير من المانحين، وإعادة هيكلة عميقة للدين في ظل الإطار المشترك لمجموعة العشرين. وفي هذا الصدد، سوف يكون من الضروري الانتهاء في أقرب وقت ممكن من عملية يمكن من خلالها إعادة التفاوض على الدين مع جميع الدائنين. وينبغي أن تقترن عملية الدين بضبط أوضاع المالية العامة على نحو داعم للنمو، ويقوم على مزيج متوازن من تعبئة الإيرادات وترشيد النفقات.

"ولا يزال اعتماد الإصلاحات الهيكلية في الوقت المناسب لدعم النمو الأخضر الاحتوائي والحد من الفقر مسألة جوهرية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تركز الإصلاحات على تحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الحوكمة ومعالجة الفساد، وتقوية تعبئة الموارد والإدارة المالية العامة. وسوف يكون من الضروري كذلك بذل الجهود لمعالجة مواطن الضعف في القطاع المصرفي وتشجيع الشمول المالي."

صنـدوق النقـد الدولـي

تشاد

طلب عقد اتفاق لمدة ثلاث سنوات في ظل التسهيل الائتماني الممدد

٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢١

ملخص وافٍ

السياق: أدت جائحة كوفيد-١٩، وتقلبات أسعار النفط، وتدهور الوضع الأمني، وما سببه تغير المناخ من أزمة غذاء وشيكة، إلى فرض ضغوط حادة على اقتصاد تشاد المعرض للمخاطر بالفعل. وبفضل صرف الموارد مرتين من خلال "التسهيل الائتماني السريع" (RCF) في شهري إبريل/نيسان ويوليو/تموز ٢٠٢٠، تمكنت تشاد من تلبية احتياجات ميزان مدفوعاتها العاجلة والملحة في المراحل المبكرة من تفشي الجائحة. وطلبت السلطات مساعدة الصندوق في ظل "التسهيل الائتماني الممدد" (ECF) لدعم تعافي البلاد فيما بعد كوفيد-١٩ وخطتها للحد من مواطن الضعف المتعلقة بالديون من خلال مزيج من إعادة التفاوض على الديون وبرنامج متعدد السنوات لضبط أوضاع المالية العامة. ومع هذا، فنتيجة لوفاة رئيس البلاد عقب نشوب القتال مع مجموعات متمردة في شهر إبريل/نيسان وتأخر تقديم الدعم من المانحين، أصبحت الخزانة في حالة من العُسر الشديد، مما يهدد الاستقرار الاجتماعي.

طلب الاتفاق على برنامج: على هذه الخلفية، تطلب السلطات عقد اتفاق مدته ٣٦ شهرا في ظل "التسهيل الائتماني الممدد" تترتب عليه استفادة استثنائية من الموارد من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وتبلغ قيمة الاستفادة من الموارد المقترحة ٣٩٢,٥٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٥٧١ مليون دولار أمريكي أو ٢٨٠٪ من حصة العضوية في الصندوق) للمساعدة على تلبية احتياجات تشاد الكبيرة لدعم ميزان المدفوعات والميزانية، وذلك بوسائل منها حفز الدعم المالي من الجهات المانحة الرسمية. وعلى المدى الأطول، فمن شأن السياسات المتبعة في ظل البرنامج مع تشاد الذي يدعمه "التسهيل الائتماني الممدد" أن تساعد على وضع الاقتصاد على مسار متوازن ومستدام نحو تحقيق النمو والحد من الفقر.

ركائز البرنامج: يستند البرنامج الاقتصادي المقترح إلى أولويات الحكومة ويوفر ركيزة للسياسات في بيئة محفوفة بالتحديات وعدم اليقين. وسوف تكون أهداف البرنامج هي: (١) دعم التعافي من صدمة كوفيد-١٩، مع ضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، و(٢) المُضي في تنفيذ جدول أعمال السلطات للإصلاحات الهيكلية، من أجل بلوغ أهداف منها تعزيز الحوكمة ومعالجة الفساد، ودعم النمو الأخضر الاحتوائي والحد من الفقر، وكذلك معالجة أوجه الهشاشة، و(٣) استعادة استدامة القدرة على تحمل الديون من خلال ضبط أوضاع المالية العامة على نحو داعم للنمو وعملية طموحة لإعادة هيكلة الديون.

المخاطر: من أبرز المخاطر المحيطة بالآفاق المتوقعة على المدى القريب احتمال تدهور وضع الجائحة وما يرتبط بها من تباطؤ في نمو إجمالي الناتج المحلي وتنفيذ الإصلاحات، وأحداث أمنية خطيرة، وقلاقل اجتماعية، والتأخُّر في تنفيذ عملية إعادة هيكلة الديون، والإرهاق من الإصلاح، ونقص التمويل من المانحين. أما احتمالات تجاوز النتائج المتوقعة فتتضمن ارتفاع أسعار النفط الدولية إلى مستويات تتجاوز التوقعات.

اعتمد هذا التقرير
فيتالي كرامارينكو، وغافين غراي

أعد التقرير فريق تشاد المكون من السيد إدوار الجميّل (رئيس الفريق)، والسيدة شريفة عبد الرازق والسيدة لوبيتسا دورديفيك، والسادة مجدي أحمد، ومعز بن حسين، ومروان ميخائيل (جميعهم من الإدارة الإفريقية)، والسيدة تشاو تشن (إدارة شؤون المالية العامة)، والسيدة بيلار غارسيا مارتينيز والسيد رودريغو غارسيا-فيردو (كلاهما من إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة)، والسيد يونغ كوان كاو (إدارة الإحصاءات)، والسيد ديفيد بلاش (إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية)، والسيد جوزيف نتاماتونجيرو (الممثل المقيم)، والسيد بيجيران توبور (اقتصادي محلي). وانضم إلى البعثة السيد فولبرت تشانا تشانا من (البنك الدولي). وأُجريت المناقشات خلال الفترة بين٣-١٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٠ و٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٢١ من خلال وسائل الاتصال عبر الفيديو والمؤتمرات المرئية وبالحضور الشخصي للتأكيد على المناقشات التي عُقِدَت في الفترة من ٥-٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١. وقد عقدت البعثة اجتماعات مع السيد طاهر حامد أنجيلين، وزير المالية والميزانية، والسيد إدريس أحمد إدريس، المدير الوطني لبنك دول وسط إفريقيا، والسيد النور محمد حسن، المدير الوطني السابق لبنك دول وسط إفريقيا، ومجموعة من كبار المسؤولين في وزارات المالية والتخطيط والنفط والعدل والزراعة، والأمين العام للحكومة. كذلك تواصلت البعثة مع ممثلين لقطاع النفط وشركاء تشاد الفنيين والماليين. وشارك في بعض الاجتماعات بشأن السياسات السيد أيفو أندرياناريفيلو والسيد بانغريم كيباسيم (مكتب المدير التنفيذي الممثل لتشاد). وقدمت السيدتان غنولنار بادكوبي ومالشيني بيريرا الدعم الفني اللازم لإجراء الاجتماعات عبر شبكة الإنترنت. وقدمت السيدة جان بابتيست هاتشي لوا أكوي، والسيدة جوست بليز كونان خدمات الترجمة الفورية. وساهمت السيدة فيكي بيلوزوويه في إعداد تقرير الخبراء.

المحتويات

السياق ____ ٤

آخر التطورات الاقتصادية ____ ٧

اتفاق جديد مدته ٣٦ شهرا في ظل "التسهيل الائتماني الممدد": المسوغات والأهداف والسياسات ____ ١٢

ألف - الآفاق والمخاطر ____ ١٢

باء - دعم التعافي الاقتصادي واستعادة القدرة على تحمل أعباء الديون ____ ١٥

تصميم البرنامج والتمويل والمخاطر ____ ٢٢

تقييم الخبراء ____ ٢٦

الإطار

١ - الندوب الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ ____ ١٤

٢ - المخاطر المناخية والتعافي الأخضر ____ ٢٩

٣ - آلية تجديد الأوراق المالية الصادرة عن الحكومة التشادية ____ ٣٠

الأشكال البيانية

١- تشاد والبلدان المجاورة: مؤشرات الهشاشة، ٢٠١١-٢٠٢٠ ٣١
٢- مجموعة مختارة من مؤشرات التنمية، ١٩٩٥ - ٢٠١٩ ٣٢
٣- آخر التطورات الاقتصادية، ٢٠١٢-٢٠٢١ ٣٣
٤- التغير في الدين المحلي في بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، ٢٠١٦-٢٠٢٠ ٣٤
٥- تطورات القطاع المالي، ٢٠١٤-٢٠٢٠ ٣٥
٦- مؤشرات ائتمان الصندوق مقابل الاتفاقيات المطابقة لشروط الشريحة الائتمانية العليا المبرمة مع الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر ٣٦

الجداول

١- مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، ٢٠١٩-٢٠٢٥ ٣٧
٢- عمليات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠١٩-٢٠٢٥ ٣٨
٣- عمليات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠١٩-٢٠٢٥ ٣٩
٤- ميزان المدفوعات، ٢٠١٩-٢٠٢٥ ٤٠
٥- المسح النقدي، ٢٠٢٠-٢٠٢٥ ٤١
٦- القواعد المعيارية الهيكلية للفترة ٢٠٢٢/٢٠٢١ والإجراءات المسبقة في ظل "التسهيل الائتماني الممدد" لعام ٢٠٢١ ٤٢
٧- معايير الأداء الكمية والأهداف الإرشادية بموجب اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد ٤٣
٨- جدول الصرف المقترح في إطار اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" الجديد، ٢٠٢١-٢٠٢٤ ٤٤
٩- مؤشرات القدرة على السداد للصندوق، ٢٠٢١-٢٠٣٥ ٤٤
١٠- مصفوفة تقييم المخاطر ٤٥

الملحق

١- خطاب نوايا ٥٥
١- مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤ ٥٧
٢- مذكرة التفاهم الفنية ٧٧

السياق

١- **تشاد بلد منخفض الدخل يواجه تحديات تنموية جسيمة ويعاني من أوجه هشاشة متعددة الأبعاد، منها تدهور الوضع الأمني، ومخاطر الحوكمة الضعيفة والفساد، وتغير المناخ، وبيئة اجتماعية–سياسية صعبة.** وتأتي تشاد في مرتبة متأخرة عن البلدان النظيرة في مجموعة من مؤشرات التنمية، فهي تحتل المرتبة ١٨٧ من بين ١٨٩ بلدا في مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠٢٠ كما أنها واحدة من البلدين الأخيرين على مؤشر رأس المال البشري ٢٠٢٠ لدى البنك الدولي. وحصلت تشاد كذلك على درجات متدنية، بما في ذلك على مستوى بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٠ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية. وبرغم أوجه التحسن المحدودة التي حققتها تشاد في مجالات الصحة والتعليم والحد من الفقر، توقف هذا التقدم عقب صدمة أسعار النفط في ٢٠١٤–٢٠١٥. ولا يزال ضعف القدرات المتوافرة والحوكمة من القضايا المستمرة كما أن الدرجة العالية من تبديل المسؤولين في المستويات المتوسطة والعُليا أفضت إلى تعقيد عملية تنفيذ الإصلاحات والحد من القدرة الاستيعابية. وكذلك فإن آثار تغير المناخ في حوض بحيرة تشاد على الموارد المائية والنظم البيئية أسفرت عن تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي والصراعات. ولا يزال الوضع الأمني محفوفا بالمخاطر. وواصلت جماعة بوكو حرام شن هجماتها المميتة في منطقة بحيرة تشاد، مما يقتضي توفير موارد عسكرية وإنسانية كبيرة.

٢- **وتواجه تشاد تحديات إنسانية جسيمة،** فيُتوقع زيادة انعدام الأمن الغذائي والفقر نظرا لتخفيض النفقات ذات الأولوية مؤخرا وانخفاض هطول الأمطار الموسمية. ولا يزال اللاجئون يفرون من الصراعات الاجتماعية في البلدان المجاورة، مما يضفي تعقيدا على الوضع الإنساني الصعب بالفعل في ظل وجود ٥٢٠ ألف لاجئ و٤٠٠ ألف نازح داخليا. وتؤدي أوجه هشاشة المؤسسات وكذلك نقص الموارد في تشاد إلى الحد من دور الوكالات الإنسانية مثل برنامج الغذاء العالمي.

٣- **وفي ٢٠ إبريل/نيسان ٢٠٢١، توفي الرئيس ديبي على أثر إصابته بجروح أثناء تجدد القتال في مواجهة مجموعات متمردة.** وفي اليوم السابق لوفاته، كانت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات قد أعلنت فوزه في الانتخابات الرئاسية بنسبة ٧٩٪ من الأصوات. وتأسست حكومة انتقالية تستمر لمدة ١٨ شهرا، تحت قيادة المجلس العسكري الانتقالي الذي يتألف من ١٥ عضوا وحكومة مدنية واسعة النطاق تتبع رئيس وزراء مدنيا. وسوف يقوم المجلس الانتقالي الوطني الذي تأسس في ٥ أكتوبر/تشرين الأول بدور البرلمان خلال الفترة الانتقالية. ويجري الإعداد حاليا لإجراء حوار وطني شامل بمشاركة مجموعات مختلفة. وتم توقيع "ميثاق اجتماعي" مع النقابات العمالية في القطاع العام للحفاظ على الهدوء الاجتماعي. ويُتوقع تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية خلال هذه الفترة الانتقالية.

٤- **واعتماد تشاد على قطاع النفط يشكل تحديا جسيما أمام تحقيق نمو مستدام واحتوائي.** وألقت الجائحة الضوء مجددا على ظاهرة لعنة الموارد التي يتسم بها الاقتصاد التشادي في ظل انخفاض نموه، وارتفاع البطالة، وتزايد معدل الفقر، وضعف رأس المال البشري، وضعف الحوكمة والشفافية. ويسهم قطاع النفط بنسبة ٨٠٪ من الصادرات وحوالي ٤٠٪ من الإيرادات الحكومية، مما يعرض الاقتصاد لمخاطر صدمات أسعار النفط. وفي وقت أقرب، خُفِّضَت التوقعات بشأن إنتاج النفط نتيجة للاضطراب الذي نجم عن الإضرابات وانخفاض استثمارات شركات النفط على المدى المتوسط. ولا يزال معدل الفقر مرتفعا (٤٨٪ في نهاية ٢٠٢٠)، مع عدم كفاية شبكات الأمان الاجتماعي والبنية التحتية الاقتصادية، وازداد سوءا بفعل الجائحة. ولا تزال المؤسسات على ضعفها، ومساهمة القطاع الخاص محدودة برغم الطبيعة الشابة للسكان وسرعة نموهم.

الشكل البياني ١ في النص – تشاد: آثار أسعار النفط على الاقتصاد
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

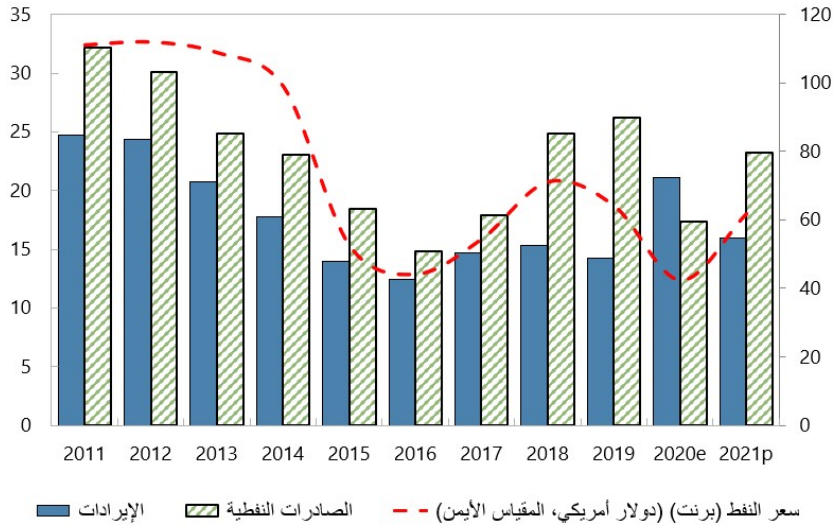

المصادر: السلطات التشادية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

٥- وكان الأداء الاقتصاد مُرضيا في ظل البرنامج الذي دعمه "التسهيل الائتماني الممدد" ٢٠١٧–٢٠٢٠ (الجدول ١ في النص، ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرات من ٣–٥). واستُكمِلَت عمليات المراجعة في وقتها، ولم يُطلب سوى إعفاء واحد.[١] واستطاعت تشاد أن تستعيد الاستقرار الاقتصادي الكلي واستدامة القدرة على تحمل الدين، كما ارتفع معدل النمو لديها. وظل التضخم عموما أقل من ٣٪ طوال فترة البرنامج. وتقلص عجز الحساب الجاري كثيرا. وانخفضت الديون وخدمة الديون نتيجة لإعادة التفاوض بشأنها مع أكبر الدائنين، وزيادة تعبئة الإيرادات غير النفطية، والانضباط المالي. وتحقق تقدم في معالجة مواطن الضعف في البنوك العامة المؤثرة على النظام. وتحسنت الشفافية في قطاع النفط. واستُكمِلَت عملية تدقيق للمتأخرات المحلية، وجرى العمل على تنفيذ خطة للسداد.

الجدول ١ في النص – تشاد: الأداء في ظل التسهيل الائتماني الممدد للفترة ٢٠١٧–٢٠١٩
(التغير %، على أساس سنوي مُقارَن، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٥,٦-	٢,٤-	٢,٣	٣,٠
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	٦,٠-	٠,٥-	٠,٣	٢,٠
إجمالي الناتج المحلي النفطي	٣,٤-	١١,٢-	١٢,٧	٧,٦
التضخم	١,٦-	٠,٩-	٤,٠	١,٠-
الإيرادات غير النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	٨,٤	٨,٧	٨,١	٩,٤
النفقات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	١٨,٠	١٨,٠	١٦,٥	١٨,٠
النفقات الرأسمالية (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	٣,٧	٤,٤	٤,٥	٥,٦
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	٣,٠-	٠,٩-	١,٩	٠,٨-
الرصيد الكلي (شاملا المنح والالتزامات)	٤,٤-	٣,٨-	٤,٢-	٤,٨-
الرصيد الأولي غير النفطي (مستبعدا منه المنح)				
عجز الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	١٠,٤-	٧,١-	١,٤-	٤,٩-
الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي)	٥١,٣	٥٠,٣	٤٩,١	٤٤,٣

المصادر: السلطات التشادية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي

[١] نظرا للدرجة الكبيرة من عدم اليقين بشأن مدة الجائحة وحجمها، أُلغي الاتفاق في ظل "التسهيل الائتماني الممدد" في شهر يوليو/تموز الماضي ولم تُستكمل المراجعة السادسة والأخيرة.

٦- **وبرغم ذلك، أدت جائحة كوفيد إلى تفاقم مواطن الضعف فلم تُستكمل أهم الإصلاحات بعد (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرات من ٦-١٠).** وتحقق تقدم نحو زيادة الإيرادات غير النفطية والسيطرة على النفقات. ومع هذا، فإن مخصصات أهم القطاعات الاجتماعية غير كافية، كما أن قاعدة الإيرادات المحلية لا تزال ضئيلة. ويتضح من تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون تدهور مواطن الضعف المتعلقة بالديون كثيرا، وتشير التقديرات إلى بلوغ الدين العام مستويات غير مستدامة.[٢] ويتعين بذل مزيد من الجهود في مجالات كان تقدمها محدودا، بما في ذلك وضع الموارد العامة على مسار أكثر استدامة، وتحسين الحوكمة، والتصدي للفساد، ومعالجة مصادر الهشاشة بصورة أفضل (أوجه عدم المساواة، ومواطن الضعف في الإنفاق الاجتماعي، والفوارق الإقليمية)، والتشجيع على توفير بيئة مواتية للأعمال، وبناء قطاع مالي قوي، وإعادة هيكلة الدين العام.

٧- **وفرضت الجائحة ضغوطا حادة على اقتصاد معرض للمخاطر بالفعل (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرات من ٦–١٠)،** كما فرضت ضغطا على قطاع صحي هش بالفعل،[٣] وأفضت إلى اضطراب الأنشطة المحلية وولّدت احتياجات تمويلية كبيرة. واتُخِذَت إجراءات سريعة وقوية لاحتواء الجائحة ومنع تأثيرها الاجتماعي وتخفيفه. وقدم مجتمع المانحين الدعم الفني والمالي اللازم، كما وفر صندوق النقد الدولي دعما طارئا عن طريق صرف موارد مرتين من خلال "التسهيل الائتماني السريع" في إبريل/نيسان ويوليو/تموز ٢٠٢٠، وكذلك تخفيف أعباء الديون من خلال الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون.[٤] ونُفِّذَت كذلك إجراءات مالية لتخفيف التأثير على الشركات والأسر. وفي مقابل ذلك، تعهدت السلطات باعتماد إجراءات تضمن الشفافية في استخدام هذه الموارد.

الجدول ٢ في النص - تشاد: التزامات الحكومة بالشفافية

	الالتزامات التي قطعتها الحكومة	التعليقات/النتائج
التسهيل الائتماني السريع ١	فتح حساب مخصص باسم "الصندوق الخاص لمكافحة فيروس كورونا" لمسك حسابات منفصلة للمصروفات المرتبطة بمكافحة فيروس كوفيد-١٩. تقديم تقارير منفصلة لضمان شفافية الإدارة ووفقا للممارسات السليمة في إدارة الميزانية.	فتحت السلطات حسابا مخصصا في الخزانة لإدارة المصروفات المرتبطة بمكافحة فيروس كوفيد وتأسست لجنة يرأسها وزير المالية والميزانية لهذا الغرض. تُجَنَّب النفقات المخصصة لمكافحة كوفيد في الميزانية.
التسهيل الائتماني السريع ٢	يتم تخصيص النفقات الطارئة لتمويل الإمدادات العاجلة حسب أحكام القرار رقم (1025/PR/MFB/2020) الصادر بتاريخ ٢٩ مايو/أيار ٢٠٢٠ الذي يحل محل قواعد المشتريات العامة التي تم وضعها في إطار مكافحة الجائحة. وستخضع هذه النفقات أيضا لتدقيق لاحق للتأكد من امتثالها للقواعد من جانب شركة تدقيق دولية مرموقة بدعم من جهاز الرقابة المالية خلال ستة أشهر من نهاية السنة المالية.	يتم الانتهاء من إعداد تقرير التدقيق لسنة ٢٠٢٠ قبل نهاية عام ٢٠٢١.
	يتم نشر تقارير التدقيق، التي تتضمن تحليل مدى الامتثال للإجراءات، لا سيما الإجراءات المتضمنة في الاتفاقيات الخاضعة للتنظيم، وذلك على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية والميزانية خلال شهر من إعدادها.	يُتوقع نشره على شبكة الإنترنت بنهاية ٢٠٢١.
	يُنشر على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية والميزانية أيضا النص الكامل لعقود المشتريات، بما في ذلك أسماء الملاك المستفيدين للكيانات الاعتبارية التي تتم ترسية العقود عليها، وذلك خلال ٣٠ يوما من ترسية العقود المبرمة في إطار مكافحة الجائحة. ستنشر التقارير اللاحقة عن استلام السلع والخدمات، بما في ذلك قائمة بأسماء الموردين والمتعاقدين، على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية والميزانية خلال ثلاثة أشهر من انتهاء تنفيذ كل عقد.	نشر النص الكامل لعقود الشراء المتعلقة بمكافحة كوفيد-١٩ الممنوحة حتى ٣١ مايو/أيار ٢٠٢١ على شبكة الإنترنت يمثل إجراء مسبقا. وفي المرحلة المقبلة، نشر النص الكامل لجميع عقود المشتريات، إلى جانب أسماء أصحاب ملكية الانتفاع من الكيانات القانونية التي تُمنح هذه العقود وجنسياتهم على شبكة الإنترنت يمثل معيارا هيكليا (مارس/آذار ٢٠٢٢).

المصادر: السلطات التشادية.

[٢] تبين من خلال تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون أن نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الإيرادات تتجاوز الحد الأقصى لمخاطره المرتفعة وهو ١٤٪ في ٢٠٢١–٢٠٢٧ في ظل السيناريو الأساسي، كما يتم تجاوز كل المستويات الحدية للدين الخارجي في ظل الصدمة الأكثر تطرفا، ويتم تجاوز المستوى الحدي لنسبة الدين العام بالقيمة الحاضرة إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من ٢٠٢١–٢٠٢٦ في ظل السيناريو الأساسي.

[٣] كانت الرعاية الوقائية هي الأشد تأثرا، مع حدوث تأخر كبير في برامج تطعيمات الحصبة وشلل الأطفال.

[٤] التقرير القطري رقم 20/134 والتقرير القطري رقم 20/231 وكلاهما صادر عن صندوق النقد الدولي.

الجدول ٣ في النص - تشاد: إجراءات الحكومة في مواجهة كوفيد-١٩

	فرنك إفريقي (بالمليارات)	% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
إجراءات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة	١٣١,٠	٢,٥
تخفيض رسوم تراخيص الشركات بنسبة ٥٠٪	٤,٠	٠,١
إرجاء تطبيق كافة الضوابط الضريبية لثلاثة أشهر		
تسوية المتأخرات المحلية المستحقة للموردين	١١٠,٠	٢,١
تقديم دعم للقطاع الزراعي	١٧,٠	٠,٣
إجراءات دعم الأسر:	١٧٥,٢	٣,٤
وضع أحكام مؤقتة بشأن المياه والكهرباء	٧,٧	٠,١
سداد مستحقات الوفاة	٥,٠	٠,١
تجديد موارد الصندوق الوطني لتوزيع الغذاء	٢٥,٠	٠,٥
تعيينات جديدة في قطاع الصحة	٧,٥	٠,١
إنشاء صندوق التضامن	١٠٠,٠	١,٩
إنشاء صندوق ريادة الأعمال للشباب	٣٠,٠	٠,٦
مجموع تكلفة الإجراءات	٣٠٦,٢	٥,٩

المصادر: السلطات التشادية وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي

٨- **اعتُمِدَت خطة وطنية للتطعيم في مارس/آذار ٢٠٢١ ولكن تأخر تنفيذها.** ونظرا لنقص التمويل، تهدف الخطة إلى تطعيم حوالي ٦ ملايين نسمة (٣٤٪ من السكان) على أربع مراحل، مع التركيز على تطعيم العاملين في الصفوف الأمامية والفئات المعرضة للمخاطر.[٥] وتتضمن الخطة حملة تطعيم وخطة تواصل لحفز المجتمع على المشاركة فيها وحيازة أقصى حد من القبول. وبعد مُضي أشهر من التأخر الناتج عن نقص المعروض، بدأت التطعيمات في شهر يونيو/حزيران بتوفير ٢٠٠ ألف جرعة من لقاح سينوفارم تبعتها لاحقا ١٠٠ ألف جرعة من لقاح فايزر، تم تسليمها في ظل آلية "كوفاكس" لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي. وتشير التقديرات إلى بلوغ التكلفة الإجمالية للخطة ٧٦ مليون دولار أمريكي وسوف تمولها آلية "كوفاكس" (٧٣٪) والحكومة (٠,٤٪). وسوف يغطي البنك الدولي فجوة التمويل المتبقية (حوالي ٢٠ مليون دولار أمريكي).

آخر التطورات الاقتصادية

٩- **كانت الأوضاع الاقتصادية قد بدأت تتحسن قبل الجائحة[٦] (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرتان ٣ و٤).** فأشارت التوقعات إلى ارتفاع النمو غير النفطي بالتدريج ثم ثباته عند ٤٪ بدءا من عام ٢٠٢١، وإلى ارتفاع إنتاج النفط نتيجة لتكنولوجيات استخراجه الحديثة. وكان من المتوقع أن يظل التضخم عند مستوى ٣٪ تقريبا. وكان من شأن استمرار ضبط أوضاع المالية العامة أن يؤدي إلى تقلص الرصيد الأولي غير النفطي بصورة مطردة وانخفاض الدين العام بالتدريج. وأشارت

[٥] تماشيا مع المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية، تُوَجَّه الخطة نحو السكان المعرضين للمخاطر، ومن بينهم العاملون في مجال الصحة، والسكان الذين تتجاوز أعمارهم خمسين عاما (المرحلة ١)، والمصابون بأمراض مزمنة (المرحلة ٢)، والمدرسون وقوات الدفاع والأمن، وكذلك اللاجئون والمُهجرون داخل بلادهم (المرحلة ٣). أما المرحلة الرابعة فسوف تتطلب حملة تطعيم جامعة في أكثر عشر مدن تأثرا بالجائحة.

[٦] التقرير القُطري الصادر عن صندوق النقد الدولي رقم 19/399 ديسمبر/كانون الثاني ٢٠١٩.

التنبؤات إلى أن عجز الحساب الجاري كان سيظل عموما أعلى من ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حتى نهاية عام ٢٠٢٤، مدفوعا بالواردات لأغراض الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٠- **وأدت جائحة كوفيد-١٩، وتقلبات أسعار النفط، وتدهور الوضع الأمني، وسلسلة من الفيضانات التي أعقبها انخفاض تاريخي في هطول الأمطار الموسمية إلى فرض ضغوط على اقتصاد ضعيف بالفعل (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرات من ٦–١٠).** وكان لهبوط أسعار النفط الدولية في ٢٠٢٠ تأثير سلبي على قطاع النفط، مما ولّد احتياجات كبيرة لتمويل المالية العامة والحساب الخارجي. ونتيجة لذلك، انكمش نمو إنتاج النفط بنسبة ١,٥٪ مقابل ٧,٦٪ في ٢٠١٩، بسبب التوقف المؤقت لنشاط ثالث أكبر شركات النفط وضعف إنتاج شركات النفط الأخرى. وكان النشاط غير النفطي في قطاعات الخدمات الرئيسية، ومنها تجارة التجزئة والنقل والسياحة، قد تأثر بصورة عكسية بسبب إجراءات الاحتواء، مما أدى إلى انكماش الناتج غير النفطي بنسبة ١,٦٪ في ٢٠٢٠ مقارنة بنمو بلغ ٢,٠٪ في ٢٠١٩. وفي الوقت نفسه، ظل قطاعا الزراعة والاتصالات متمتعين بصلابة نسبية. وأدى اضطراب قنوات التوزيع إلى ارتفاع أسعار الأغذية، مما أفضى إلى ارتفاع حاد في متوسط التضخم السنوي وبلوغه ٤,٥٪ في ٢٠٢٠ مقابل -١,٠٠٪ في ٢٠١٩. ومع هذا، بلغ متوسط معدل التضخم السنوي ١٪ في أغسطس/آب ٢٠٢١ نتيجة لضعف الطلب وتراجع التضخم في أسعار الأغذية.

الشكل البياني ٢ في النص - تشاد: جائحة كوفيد-١٩ في العالم[١]

الاتجاهات الإحصائية لجائحة كوفيد-١٩

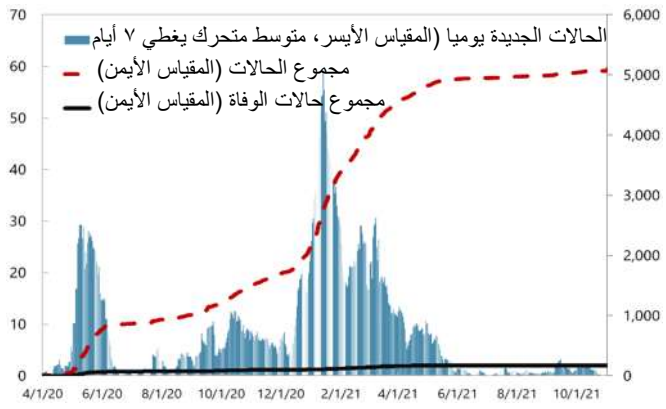

الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا: الحالات في كل مليون نسمة

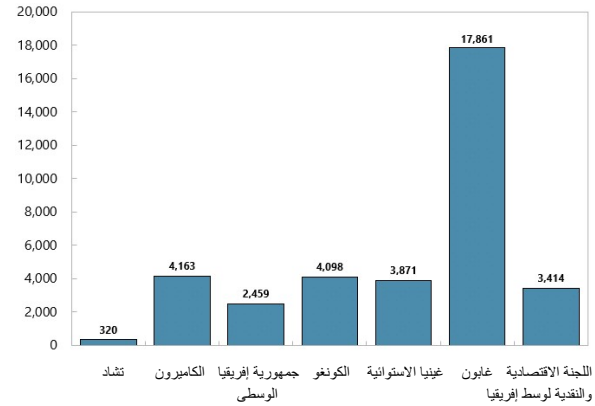

مؤشر صرامة الحكومة

الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا: معدلات التلقيح

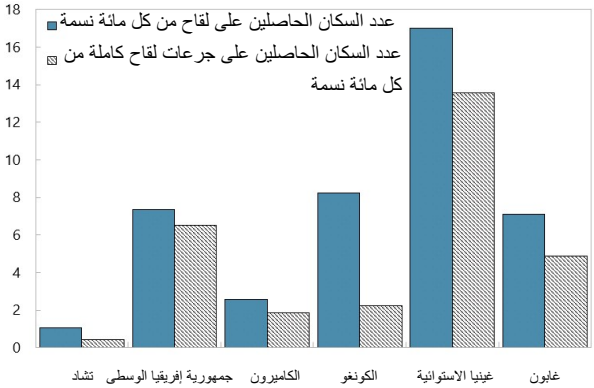

المصادر: منظمة الصحة العالمية؛ ومركز John Hopkins Coronavirus Resource Center، وOxford COVID-19 Government Response Tracker.

١/الوضع في ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢١.

١١- **وسمحت السلطات باتساع عجز المالية العامة في ٢٠٢٠ لاستيعاب تنفيذ إجراء الدعم وخسائر الإيرادات الضريبية الناجمة عن الركود (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة ٧).** وبلغ هبوط الإيرادات غير النفطية ٠,٣ نقطة مئوية فبلغت ٩,١٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، بينما بلغ ارتفاع الإيرادات النفطية ٤,٢ نقطة مئوية فبلغت ١٠,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بفضل المدفوعات الضريبية الكبيرة من أكبر شركة للنفط.[٧] وعلى جانب النفقات، بلغ ارتفاع الإنفاق الجاري والرأسمالي ٢,٧ نقطة مئوية و١,٥ نقطة مئوية فوصلا إلى ١٥,٢٪ و٧,١٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، على التوالي. واستمر ارتفاع فاتورة الأجور الشهرية بسبب معاودة دفع المستحقات، التي خُفِّضَت خلال أزمة ٢٠١٥/٢٠١٦، وتدهور الوضع الأمني، والتعيينات الجديدة في قطاع الصحة. وارتفعت التحويلات والدعم نتيجة لارتفاع الدعم المقدم لشركة الكهرباء والإنفاق المرتبط بجائحة كوفيد- ١٩ إلى مستويات أعلى من المتوقعة. وازدادت الاستثمارات المُمَوَّلة من مصادر محلية بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. ونتيجة لذلك، اتسع الرصيد الأولي غير النفطي بمقدار ٣,٣ نقطة مئوية وبلغ -٨,١٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

١٢- **وتشير البيانات الأولية إلى أن الحكومة واجهت مشكلة نقص في السيولة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١ نتجت عنها تخفيضات في الإنفاق (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة ٩).** وبرغم حسن أداء الإيرادات غير النفطية، أدى الهبوط الكبير في الإيرادات النفطية وتأخر الدعم من المانحين إلى تخفيض الحكومة للإنفاق، وذلك بصفة أساسية على التحويلات والدعم وكذلك الاستثمارات المُمَوَّلة محليا. وارتفع الإنفاق على الاحتياجات الأمنية وفاتورة الأجور، ولا سيما بعد تدهور الوضع الأمني بينما كان الإنفاق الاجتماعي أقل مما ينبغي. ولتلبية احتياجاتها الكبيرة إلى التمويل، شارفت الحكومة على استنفاد ودائعها لدى بنك دول وسط إفريقيا واعتمدت على الاقتراض المحلي.

الجدول ٤ في النص - تشاد: تطورات المالية العامة
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)

	٢٠١٩	٢٠٢٠ تقديرات
إيرادات النفط	٦,٤	١٠,٦
الإيرادات غير النفطية	٩,٤	٩,١
الإيرادات الضريبية	٩,٠	٨,٦
الإيرادات غير الضريبية	٠,٤	٠,٥
النفقات الجارية	١٢,٥	١٥,٢
الأجور والرواتب	٧,٠	٨,٢
السلع والخدمات	١,٦	٢,٢
التحويلات والدعم	٢,٦	٣,٧
الاستثمار	٥,٦	٧,١
تمويل محلي	٣,٠	٣,٢
تمويل خارجي	٢,٦	٣,٩
الرصيد الكلي (شاملا المنح والالتزامات)	-٠,٨	١,٩
الرصيد الأولي غير النفطي (ما عدا المنح والالتزامات)	-٤,٨	-٨,١

المصادر: السلطات التشادية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي

[٧] تستند الضريبة على دخل شركات النفط إلى أرباح العام السابق.

الجدول ٥ في النص - تشاد: الآفاق متوسطة الأجل قبل الصدمة وبعدها

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
			(التغير %، على أساس سنوي مقارن)			
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي						
المراجعة الخامسة في ظل اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" السابق	٣,٠	٣,٩	٥,٨	٥,٤	٤,٠	٣,٧
التوقعات الحالية	٣,٠	١,٦-	٠,٦	٢,٢	٣,١	٣,٦
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي						
المراجعة الخامسة في ظل اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" السابق	٢,٠	٣,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٩	٣,٩
التوقعات الحالية	٢,٠	١,٦-	٠,٢	٢,١	٣,٣	٣,٩
إجمالي الناتج المحلي النفطي						
المراجعة الخامسة في ظل اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" السابق	٧,٦	٧,٥	١٣,٤	١٠,٦	٤,٤	٢,٨
التوقعات الحالية	٧,٦	١,٥-	٢,٣	٢,٣	٢,٠	٢,٤
الصادرات من السلع						
المراجعة الخامسة في ظل اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" السابق	٨,٨	٣,٢	٧,٣	٩,٧	٥,٥	٤,٨
التوقعات الحالية	٩,١	٢٦,٩-	٣١,٩	٠,٤-	٠,٠	٢,١
الواردات من السلع						
المراجعة الخامسة في ظل اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" السابق	١٥,١	٥,٥	٤,٤	١١,٧	١,٠	٣,٩
التوقعات الحالية	١٢,١	٣,٩-	٧,٠	٥,٠	٣,٨	٣,٩
			(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)			
مجموع الإيرادات						
المراجعة الخامسة في ظل اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" السابق	١٥,٨	١٩,١	١٩,٥	١٩,٦	٢٠,٣	١٩,٤
التوقعات الحالية	١٥,٧	١٩,٨	١٦,٣	١٨,٩	١٨,١	١٧,٥
مجموع النفقات						
المراجعة الخامسة في ظل اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" السابق	١٨,٩	١٩,٥	٢٠,٠	١٩,٤	١٨,٩	١٨,٩
التوقعات الحالية	١٨,٠	٢٢,٣	٢٢,٦	٢١,٢	٢١,١	٢٠,٦
الرصيد الكلي (شاملا المنح والالتزامات)						
المراجعة الخامسة في ظل اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" السابق	٠,١-	٣,٠	٢,٥	٣,٠	٤,٣	٣,٤
التوقعات الحالية	٠,٨-	١,٩	٣,٤-	٠,٨	٠,٢	٠,٠
الرصيد الأولي غير النفطي (ما عدا المنح والالتزامات)						
المراجعة الخامسة في ظل اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" السابق	٤,٩-	٤,٩-	٥,٠-	٤,٣-	٣,٣-	٢,٩-
التوقعات الحالية	٤,٨-	٨,١-	٧,٧-	٥,٩-	٥,٢-	٤,١-
			(% من إجمالي الناتج المحلي)			
رصيد الحساب الجاري (شاملا التحويلات الرسمية)						
المراجعة الخامسة في ظل اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" السابق	٦,٢-	٦,٢-	٦,٦-	٧,١-	٦,٣-	٥,٩-
التوقعات الحالية	٤,٨-	٨,٤-	٦,٥-	٥,٨-	٧,٣-	٧,٩-
الدين العام						
المراجعة الخامسة في ظل اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" السابق	٤٤,٤	٣٩,٧	٣٥,١	٣٠,٩	٢٧,٦	٢٥,١
التوقعات الحالية	٥٣,٠	٥٢,٥	٤٩,١	٥٠,٦	٤٨,٩	٤٧,٧
الدين الخارجي						
المراجعة الخامسة في ظل اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" السابق	٢٥,١	٢٣,٢	٢٠,٥	١٨,٢	١٦,٣	١٤,٥
التوقعات الحالية	٢٤,٦	٢٦,٣	٢٦,١	٢٧,٧	٢٨,٣	٢٨,٢
بنود للتذكرة:						
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليارات الفرنكات الإفريقية)						
المراجعة الخامسة في ظل اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" السابق	٦٤٤٣	٦٨٨٠	٧٥٠٢	٨١٣١	٨٦٠٢	٩١٧٨
التوقعات الحالية	٦٤٠٦	٦١٧٠	٦٥٩٣	٦٨٢٦	٧١٦٣	٧٥٨٠
إجمالي الناتج المحلي الاسمي غير النفطي (مليارات الفرنكات الإفريقية)						
المراجعة الخامسة في ظل اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" السابق	٥١٦٦	٥٤٦٦	٥٨٥٠	٦٢٤٩	٦٦٧٥	٧١٣٤
التوقعات الحالية	٥١٣٠	٥٢٧١	٥٣٣٧	٥٦٠٣	٥٩٥٣	٦٣٦٣

المصادر: السلطات التشادية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي

١٣- **وارتفع الدين الخارجي العام في تشاد،** فارتفعت الديون القائمة العامة والمضمونة من الحكومة من ٢,٧ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩ وبلغت حوالي ٣,٠ مليارات دولار أمريكي في نهاية ٢٠٢٠. ونتج هذا الارتفاع عن ارتفاع مبالغ سداد الديون الخارجية وكذلك إعادة تصنيف الدين المستحق لأنغولا، والذي يُسدد بشكل عيني. وتراكمت على تشاد متأخرات مستحقة لجمهورية الكونغو، وكذلك لليبيا. وكذلك تراكمت على السلطات متأخرات مستحقة لبنك التنمية لدول وسط إفريقيا كما عملت مع هذه الجهة الدائنة للتوصل إلى اتفاق حول تسوية هذه المتأخرات وإعادة هيكلة هذا الدين.

١٤- **وأصبح القطاع المصرفي أكثر عُرضة للمخاطر نتيجة للصدمات المختلفة (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة ١٣).** وتعكس البيانات المتاحة عن عام ٢٠٢٠ تدهورا في القطاع المصرفي: (١) هبطت نسبة كفاية رأس المال في القطاع إلى حوالي ٤,٥٪ في منتصف ٢٠٢٠، وظلت دون المستوى الحدي لنسبة كفاية رأس المال (٩,٥٪)، مقابل ٦,٧٪ في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، ويرجع أحد أسباب ذلك إلى التغير في شروط إبلاغ اللجنة المصرفية لوسط إفريقيا لمعايير بازل ٢، و(٢) ظلت نسبة السيولة (تُقاس بنسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل) مستقرة إلى حد كبير عند ١٢٠٪، مقابل ١٢٤٪ في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، و(٣) ظلت نسبة القروض المتعثرة مرتفعة وبلغت ٢٥٪ بحلول منتصف ٢٠٢٠. وفي الوقت نفسه، ارتفعت الودائع والائتمان على أساس سنوي في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٠، نتيجة لارتفاعها في كلا القطاعين العام والخاص.

١٥- **وقام كل من بنك دول وسط إفريقيا واللجنة المصرفية لوسط إفريقيا بتيسير السياسة النقدية وسياسة السلامة الاحترازية الكلية، من أجل توفير هامش ضمان للقطاع المصرفي في فترة الجائحة، ولكن هاتين السياستين تخضعان للتشديد مجددا في الوقت الراهن.** فمنذ مارس/آذار ٢٠٢٠، أقدم بنك دول وسط إفريقيا على تيسير السياسة النقدية، متبعا في ذلك وسائل منها انخفاض أسعار الفائدة الأساسية وتوفير مزيد من السيولة وتخفيض هوامش الضمان التي تُطَبَّق على الأدوات الخاصة المقبولة كضمان لعمليات إعادة التمويل حتى الربع الأول من عام ٢٠٢١. وقرر البنك كذلك استئناف عمليات ضخ السيولة بآجال استحقاق أطول، تصل إلى سنة واحدة. وأعلن بنك دول وسط إفريقيا في يوليو/تموز ٢٠٢٠ إطلاق برنامج لطرح أوراق مالية عامة في السوق الثانوية، بما يتماشى مع قوانينه التي تحظر التمويل النقدي المباشر. وكانت مدة البرنامج مبدئيا هي ستة أشهر، ثم امتدت ستة أشهر أخرى (بدأت في أول مارس/آذار ٢٠٢١) وانتهت في سبتمبر/أيلول ٢٠٢١. ولم تكن تشاد قادرة في البداية على الاستفادة من هذا البرنامج نظرا لتطبيق آلية تجديد الديون. ومع هذا، بعد موافقة بنك دول وسط إفريقيا على إنهاء آلية تجديد الديون في نهاية مارس/آذار، أصدرت الخزانة أوراقا مالية مدتها خمس سنوات وأوراقا مالية مدتها سنتان بقيمة ٥٠ مليار فرنك إفريقي و٢٠,٩ مليار فرنك إفريقي، على التوالي، في ظل هذا البرنامج.[٨] وأشارت اللجنة المصرفية لوسط إفريقيا على البنوك باستخدام هامش لحماية رأس المال يبلغ ٢,٥٪، من أجل استيعاب الخسائر المرتبطة بالجائحة، بينما طلبت اعتماد البنوك لسياسة تقيد توزيع الأرباح وكذلك إعداد تقرير خاص لمراقبة تطورات الاستقرار المالي عن كثب في أعقاب أزمة كوفيد-١٩.[٩]

١٦- **وتراجع المركز الخارجي كثيرا في ٢٠٢٠.** فارتفع عجز الحساب الجاري بمقدار الضعف تقريبا ووصل إلى ٨,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتراجعت الصادرات بنحو ٧,٨ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي بسبب انخفاض أسعار النفط بنحو ٣٥٪ (على أساس سنوي مقارن)، بينما ظلت نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي مستقرة برغم زيادة الواردات من المعدات الطبية والرأسمالية للتصدي لجائحة كوفيد-١٩. ونتيجة لذلك، تقلص الفائض التجاري إلى ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي حيث هبط من ١٠,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩. وفي ظل عدم حدوث تغيير يُذكر في الخدمات وأرصدة الدخل، لم تكن زيادة التحويلات الصافية كافية لموازنة تقلص الفائض التجاري. وتم تمويل قسم كبير من عجز الحساب الجاري عن طريق زيادة اقتراض القطاع العام، بما في ذلك صرف الموارد مرتين في ظل التسهيل الائتماني السريع.

[٨] كانت رغبة السوق ضعيفة في الفترة بين إبريل/نيسان وسبتمبر/أيلول ٢٠٢١ نتيجة لعدم اليقين، وكانت الخزانة قادرة بصفة أساسية على إصدار أوراق مالية ذات أجل استحقاق عام واحد.

[٩] الإجراءات الأخرى أيضا تتضمن: (أ) إلغاء الحدود على التصنيف المباشر للقروض المُعاد هيكلتها، و(ب) مد فترة إعادة تصنيف القروض السليمة إلى قروض متعثرة من ٩٠ إلى ١٨٠ يوما، و(ج) رفع الاحتياطي الوقائي بنسبة ١٪ وحسب وإبقاء حد أدنى هو ٩,٥٪ لنسبة تغطية المخاطر.

الجدول ٦ في النص - تشاد: مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي، ٢٠١٦-٢٠٢٠
(%)

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠ [١] مايو/أيار
كفاية رأس المال					
نسبة مجموع رأس المال المصرفي التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر [٢،٣]	١٣,٢	١٨,٠	١٦,٨	٦,٧	٤,٥
نسبة مجموع رأس المال (صافي الثروة) إلى الأصول	١٠,٦	١١,٧	١١,٣	٩,٧	١٠,٠
جودة الأصول					
نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض	٢٠,٩	٢٥,٨	٢٨,٦	٢٢,٩	٢٥,٣
نسبة القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات إلى رأس المال	٥٣,٢	٦٣,٦	٧٠,١	٥٠,٨	٥٩,٧
المكاسب والربحية					
نسبة صافي الدخل إلى متوسط رأس المال (العائد على رأس المال)	١٤,٦	٥,٣	١٤,٠	٣,٤	...
نسبة صافي الدخل إلى متوسط الأصول (العائد على الأصول) [٤]	١,٤	٠,٦	١,٦	٠,٣	...
نسبة المصروفات بخلاف الفائدة إلى إجمالي الدخل	٦١,٤	٧٢,٢	٧٩,٩	٧٧,٧	...
السيولة					
نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول	٢٣,١	٢٧,٥	٢٠,٢	٢٦,٨	٢٣,٤
نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	١٥٥,٠	١٨٨,٩	١١٧,٩	١٢٤,٩	١٢٠,٤

المصادر: السلطات التشادية وبنك دول وسط إفريقيا

١/ بيانات مؤقتة.

٢/ تُستبعد أرباح العام الجاري من تعريف رأس المال التنظيمي حسب المبادئ التوجيهية المتضمنة في اتفاقية بازل ١ لكفاية رأس المال. وتدرج في شريحة رأس المال الثانية المخصصات العامة حتى ١,٢٥٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر. ويساوي رأس المال التنظيمي حاصل جمع شريحة رأس المال الأولى والحد الأدنى لشريحة رأس المال الأولى وشريحة رأس المال الثانية.

٣/ تُقدَّر الأصول المرجحة بالمخاطر باستخدام أوزان المخاطر التالية: صفر% - الاحتياطيات النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمطالبات على البنك المركزي، و١٠٠٪ - جميع الأصول الأخرى.

٤/ نسبة الأرباح بعد الضرائب إلى متوسط مجموع الأصول في بداية ونهاية الفترة.

اتفاق جديد مدته ٣٦ شهرا في ظل "التسهيل الائتماني الممدد": المسوغات والأهداف والسياسات

ألف – الآفاق والمخاطر

١٧- **كانت التطورات الاقتصادية التي شهدها عام ٢٠٢١ انعكاسا لحالة عدم اليقين بشأن وتيرة التعافي والقيود التمويلية (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرتان ١٦ و١٧)**. ومن المتوقع أن يشهد الناتج نموا بنسبة ٠,٦٪، وهو ما يمثل تراجعا عن التوقعات التي بلغت ٦,١٪ وقت الاتفاق على "التسهيل الائتماني السريع" الثاني، نتيجة استطالة أمد التعافي وتخفيض توقعات إنتاج النفط من جانب شركات النفط. وتشير التوقعات إلى انخفاض التضخم إلى ١٪، وتراجع الرصيد الأولي غير النفطي إلى ٧,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وهو ما يُعزى في الأساس إلى تخفيض النفقات.

١٨- **وستُخلِّف الجائحة على الأرجح ندوبا طويلة الأجل (الشكل البياني ٣ في النص والإطار ١)**. فالتنبؤات الحالية تشير إلى تخفيض كبير في اتجاهات النمو المتوقعة في مرحلة ما قبل الجائحة، إذ يُتوقع حاليا أن تستغرق العودة إلى معدل النمو الممكن غير النفطي البالغ ٤٪ تقريبا وقتا أطول. ويعكس ذلك أساسا حدة الجائحة التي أدت إلى (١) تراجع الاستثمارات (ولا سيما في القطاع النفطي)، و(٢) اضطرابات اقتصادية شديدة (مثل إغلاق الشركات وارتفاع معدل البطالة وخسائر التعلم وتدهور نتائج قطاع الصحة) التي وقع تأثيرها الأكبر على النساء والأطفال والشرائح السكانية الأخرى المعرضة للخطر، و(٣) التأخر الكبير في توفير خدمات الرعاية الصحية الوقائية من جانب منظمة الصحة العالمية، لا سيما فيما يتصل ببرنامج التطعيم.

الشكل ٣ في النص – تشاد: التغير في تنبؤات النمو على المدى المتوسط، ٢٠١٨-٢٠٢٥

(الأسعار الثابتة، التغير % على أساس سنوي مقارن)

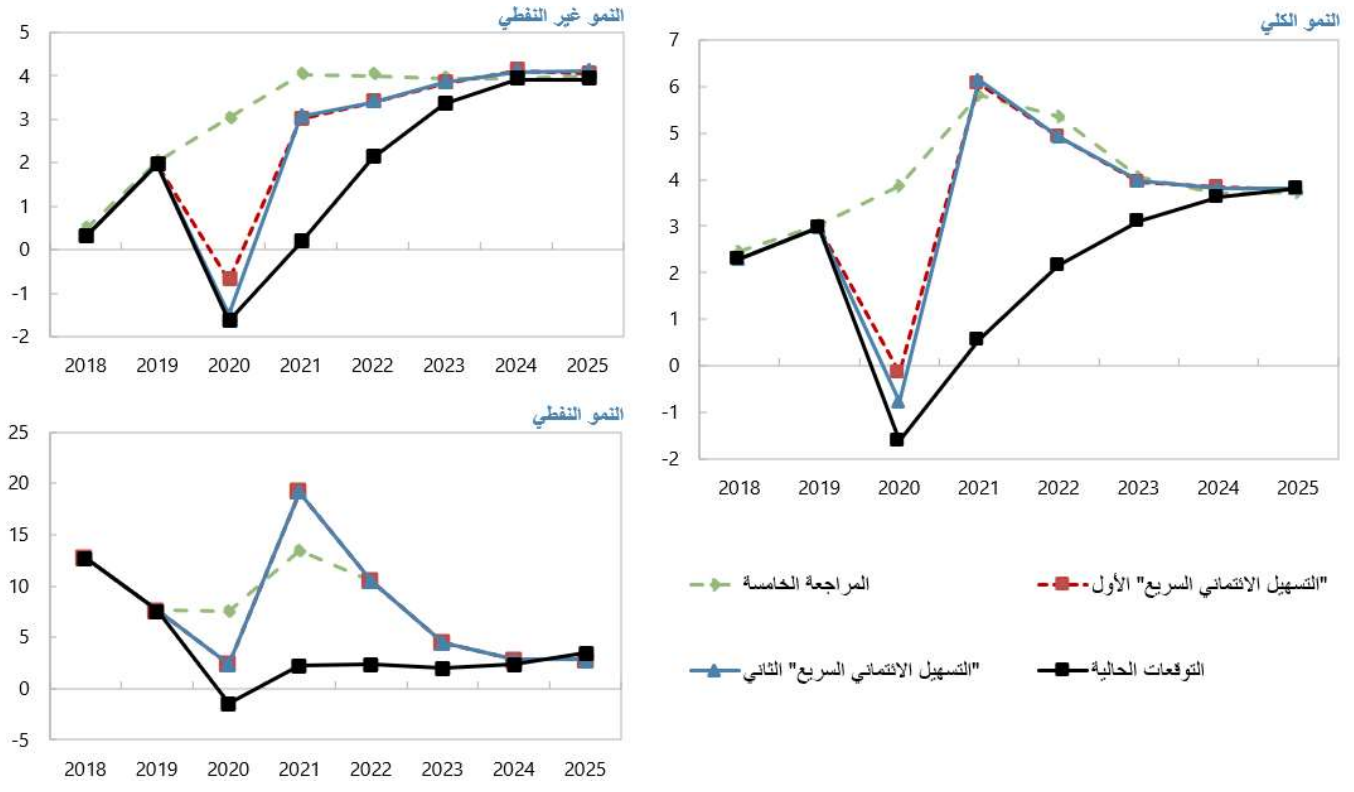

المصادر: السلطات التشادية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١٩- لذلك يُتوقع استمرار حالة الضعف التي يشهدها الاقتصاد التشادي على المدى القريب قبل أن يتعافى تدريجيا على المدى المتوسط. فمن المتوقع ارتفاع معدل النمو تدريجيا ليصل إلى ٣,٦٪ بحلول عام ٢٠٢٤ رهنا بتنفيذ إصلاحات كافية تركز على النمو الشامل والحد من الفقر واحتواء مواطن الهشاشة. كذلك تشير التوقعات إلى تراجع طفيف في مستوى التضخم على المدى المتوسط، بحيث يظل قرب المعدل المستهدف البالغ ٣٪. ويُتوقع انخفاض الرصيد الأولي غير النفطي تدريجيا بنسبة ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ليصل إلى -٤,١٪ في عام ٢٠٢٤ نتيجة تحسن الإيرادات غير النفطية وترشيد المصروفات الجارية، بما في ذلك فاتورة الأجور. وبالرغم من تعافي أسعار النفط، يُتوقع ارتفاع عجز الحساب الجاري إلى ٧,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٤. علاوة على ذلك، يُتوقع أن تواصل تشاد تسجيل فجوات كبيرة في التمويل الخارجي قدرها ٢,٩٪ تقريبا في المتوسط من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي سنويا.

٢٠- وتستند هذه الآفاق إلى افتراضات متحفظة بشأن أسعار النفط، كما تنطوي على قدر كبير من عدم اليقين ومخاطر التطورات المعاكسة. وهي نفس الافتراضات التي تستند إليها ضمانات التمويل التي قدمها الدائنون الرسميون في يونيو/حزيران ٢٠٢١[١٠] والمعلومات المتبادلة مع الدائنين من القطاع الخاص. ومن المقرر تحديث هذه الافتراضات قبل مناقشة شروط إعادة هيكلة الديون بحلول موعد المراجعة الأولى. وتشوب سوق النفط في الوقت الحالي درجة كبيرة من عدم اليقين. ورغم ارتفاع

[١٠] راجع statement of the 4th meeting of the Creditor Committee for Chad under the Common Framework.

أسعار النفط خلال عام ٢٠٢١، تعكس الأسعار المستقبلية تراجعا محتملا على المدى المتوسط.[١١] وتتضمن المخاطر الرئيسية المحيطة بالتنبؤات على المدى القريب استطالة أمد جائحة كوفيد-١٩ و/أو تفاقم حدتها، بما في ذلك التأخر في توفير اللقاحات الذي قد يؤدي إلى زيادة التكاليف على المالية العامة. وعلى المدى المتوسط، تتضمن المخاطر التي تهدد التنبؤات انخفاض أسعار النفط، وتدهور الأوضاع الأمنية أو وقوع اضطرابات سياسية، وضعف الانضباط المالي، بما في ذلك تضخم فاتورة الأجور خلال سنة الانتخابات، والإرهاق الناجم عن الإصلاحات، والتأخر في تقديم ضمانات تخفيف أعباء الديون التي تعهد بها الدائنون من القطاع الخاص، والمزيد من التأخر في صرف الدعم المقدم من المانحين. وتتضمن احتمالات تجاوز التوقعات إمكانية ارتفاع أسعار النفط عن المستويات المتوقعة على المدى المتوسط.

الإطار ١: تشاد – الندوب الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩

إجمالي الناتج المحلي الاسمي
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

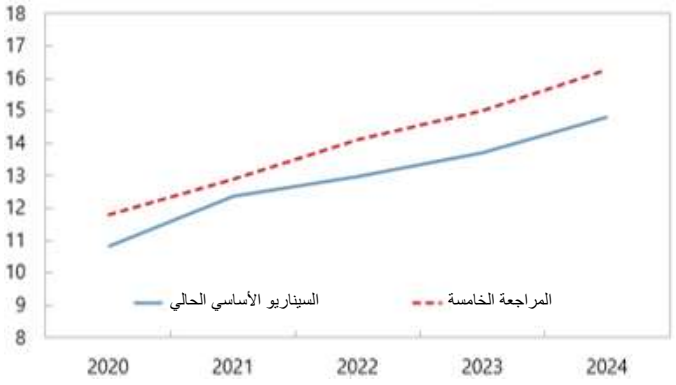

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

نسبة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المحسوب على أساس تعادل القوى الشرائية
(%)

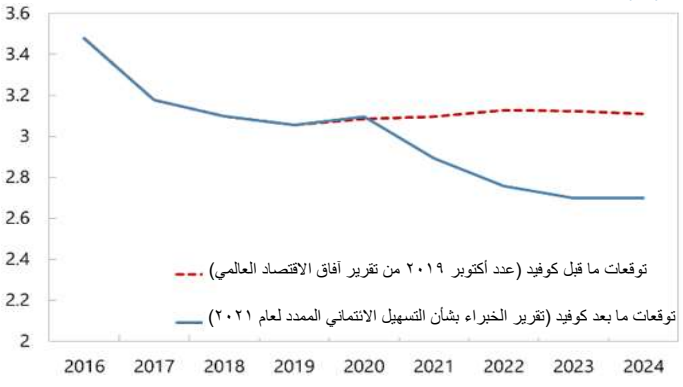

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

يُتوقع أن تسجل تشاد خسائر ضخمة ومطولة على مستوى الدخل، مما قد يفقدها بعضا من مكاسب التنمية التي حققتها بشق الأنفس. ويُقدر الانخفاض التراكمي في إجمالي الناتج المحلي الاسمي نتيجة الجائحة في تشاد ما بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٤ بحوالي ٥,٤ مليار دولار أمريكي (٧,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي الاسمي التراكمي). ونظرا لتباعد مسارات التعافي بين الاقتصادات المتقدمة وباقي العالم، يُتوقع أيضا اتساع فجوة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المحسوب على أساس تعادل القوى الشرائية بين تشاد والاقتصادات المتقدمة. وتتراجع النسبة المتوقعة من نسبة ضئيلة مقدارها ٣٪ في عام ٢٠٢٠ لتنخفض إلى ٢,٧٪ بحلول عام ٢٠٢٣ دون أي تحسن حتى نهاية فترة التوقعات. وحسب الشواهد المتاحة من خلال عدد من الوكالات متعددة الأطراف في تشاد،[١] أدت الجائحة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة في الدخل وبين الجنسين الموجودة بالفعل، بينما يشير البنك الدولي إلى إمكانية استمرار بعض هذه الآثار لعدة سنوات.

وحسب تقرير صادر عن البنك الدولي،[٢] تشير بيانات المسوح المعدة خلال الفترتين مايو/أيار-يونيو/حزيران ٢٠٢٠ ويناير/كانون الثاني-فبراير/شباط ٢٠٢١ إلى زيادة نسبة الأسر في الشريحة الخمسية الأدنى بمقدار ١٠ نقاط مئوية مقابل ارتفاع قدره ٣ نقاط مئوية في نسبة الأسر في الشريحة الخمسية الأعلى خلال ستة أشهر. ويُعزى هذا التفاوت جزئيا إلى انخفاض دخل الأسر من العمل، وتراجع الأجور، وانخفاض تواتر وحجم التحويلات من الخارج، ولا سيما في حالة السكان الأكثر فقرا (مما قد يؤدي إلى بقاء/سقوط المزيد من السكان في دائرة الفقر)، وذلك على عكس الفئات التي تعتمد على الزراعة أو مصادر الدخل الأخرى التي لم يكن للجائحة سوى تأثير طفيف عليها. لذلك يرجح استمرار اتساع أوجه عدم المساواة في الدخل بين الأسر الغنية والفقيرة.

[١]/ تتضمن الوكالات متعددة الأطراف لجنة حوض بحيرة تشاد وبعثة الأمم المتحدة في تشاد والبنك الدولي.
[٢]/ راجع Chad 2021 Economic Update: Recovering from Shocks – Improving Macro-Fiscal Sustainability to Rebuild Better (2021).

٢١- وسيعكس البرنامج الاقتصادي للحكومة المزمع دعمه من خلال اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" المقترح أولويات الحكومة، كما سيشكل ركيزة للسياسات في بيئة تحفها التحديات ويلفها عدم اليقين. وتتمثل الأهداف العامة للبرنامج في (١) دعم خطة الإصلاحات الهيكلية للسلطات، بما في ذلك تعزيز الحوكمة ودعم النمو والحد من الفقر ومواجهة مواطن الهشاشة، و(٢) الحد من مواطن الضعف في مركز الدين من خلال إجراءات الضبط المالي الداعمة للنمو وبرنامج طموح لإعادة هيكلة

[١١] يباع النفط التشادي بسعر أقل مقارنة بالأسعار القياسية الدولية. ولا يعكس هذا السعر بالتالي أسعار السوق الدولية.

الدين العام. وقد تم تحديد عدد من القواعد المعيارية الهيكلية حتى نهاية عام ٢٠٢٢، فضلا عن تصميم إصلاحات وشروط إضافية مفصلة عند اللزوم خلال المراجعات القادمة بما يتسق مع مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية.

باء – دعم التعافي الاقتصادي واستعادة القدرة على تحمل أعباء الديون

استدامة المالية العامة واستدامة القدرة على تحمل أعباء الدين

٢٢- يهدف البرنامج إلى استعادة القدرة على تحمل أعباء الديون، ودعم التعافي الأخضر والشامل، وبناء الصلابة (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرات ١٨ إلى ٢٨). ويتوخى البرنامج ضبط المالية العامة على أساس تراكمي بمقدار ٤ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من خلال تعبئة الإيرادات الضريبية المحلية وتقييد الإنفاق، والذي من المفترض أن يؤدي إلى الحد من اعتماد الميزانية على الإيرادات النفطية وتحرير بعض الموارد لتلبية الاحتياجات المرتبطة بالجائحة في عام ٢٠٢١ وتنفيذ أولويات الاستثمار والإنفاق الاجتماعي، مع تلبية احتياجات الإنفاق الأمني الملحة في الوقت نفسه. ومن شأن هذه العناصر التخفيف من التداعيات السلبية للضبط المالي على النمو وحماية الفقراء.

الجدول ٧ في النص - تشاد: تطورات المالية العامة في ٢٠٢١

(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)

	٢٠٢٠ تقديرات	٢٠٢١ الميزانية	٢٠٢١ التقديرات الحالية
الإيرادات النفطية	١٠,٦	٨,٢	٧,٠
الإيرادات غير النفطية	٩,١	٩,١	٩,٣
الإيرادات الضريبية	٨,٦	٨,٨	٨,٩
الإيرادات غير الضريبية	٠,٥	٠,٣	٠,٣
المصروفات الجارية	١٥,٢	١٤,٥	١٥,٤
الأجور والرواتب	٨,٢	٧,٨	٨,٠
السلع والخدمات	٢,٢	١,٨	٢,٥
التحويلات والدعم	٣,٧	٣,٨	٣,٩
الاستثمار	٧,١	٧,١	٧,٢
بتمويل محلي	٣,٢	٢,٦	٢,٦
بتمويل أجنبي	٣,٩	٤,٥	٤,٦
الرصيد الكلي (بما في ذلك المنح والالتزامات)	١,٩	١,٣-	٣,٤-
الرصيد الأولي غير النفطي (ما عدا المنح والالتزامات)	٨,١-	٦,٩-	٧,٧-
بنود للتذكرة:			
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الاسمي (بمليارات الفرنكات الإفريقية)	٥٢٧١	٥٤٢٠	٥٣٣٧
مؤشر أسعار المستهلكين (المتوسط السنوي)	٤,٥	٢,٦	١,١

المصادر: السلطات التشادية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

٢٣- وبالنسبة لعام ٢٠٢١، يُتوقع تراجع الرصيد الكلي والرصيد الأولي غير النفطي مقارنة بالميزانية الأولية التي وضعتها السلطات. ويعكس ذلك (١) انخفاض الإيرادات النفطية عن المتوقع، وهو ما يرجع أساسا إلى تراجع الضرائب التي تدفعها شركات النفط،[١٢] و(٢) زيادة بنود النفقات للتخفيف من تداعيات أزمة الغذاء المستمرة. علاوة على ذلك، ونتيجة انخفاض معدل التضخم ومعدل نمو الناتج، تراجع إجمالي الناتج المحلي الاسمي، مما أدى إلى تدهور كبير في النسب المالية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. ويُتوقع بالتالي أن يسجل الرصيد الأولي غير النفطي والرصيد الكلي تراجعا كبيرا إلى ٧,٧-٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي و٣,٤-٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي على الترتيب. وحسب التقديرات، تراجع نصيب الإنفاق الأولي المعتمد خارج نطاق الإجراءات المعتادة (*النفقات بدون اعتماد مسبق*) إلى ٢٠٪ مقابل ٢١٪ عام ٢٠٢٠.

[١٢] الضرائب النفطية على أساس أرباح العام السابق.

٢٤- **وتم تخصيص حقوق سحب خاصة لتشاد تعادل قيمتها ١٩٣ مليون دولار أمريكي (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة ١٠)**. وفي ظل أزمة السيولة التي تواجه الدولة منذ بداية العام، استخدمت السلطات الجزء الأكبر من هذا التخصيص خلال عام ٢٠٢١ لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي.

الجدول ٨ في النص - تشاد: استخدام مخصصات حقوق السحب الخاصة لعام ٢٠٢١

	بمليارات الفرنكات الإفريقية	بملايين الدولارات الأمريكية
مخصصات حقوق السحب الخاصة لعام ٢٠٢١	**١٠٦**	**١٩٣**
سداد المتأخرات المستحقة للمتقاعدين	١٤	٢٥
سداد مستحقات المتقاعدين عن النصف الأول من ٢٠٢١	١٢	٢٢
سداد متأخرات المستشفيات	١٥	٢٧
سداد متأخرات الدين الخارجي	١٥	٢٧
تسوية متأخرات صغار الموردين	١٥	٢٧
إعادة بناء المخزون الغذائي الذي تديره الهيئة الوطنية للأمن الغذائي	٣٦	٦٦

المصادر: السلطات التشادية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

٢٥- **وتعتمد موازنة عام ٢٠٢٢ على تعزيز الإيرادات غير النفطية وتحسين الانضباط المالي، مع توجيه الموارد المتاحة بكفاءة لدعم التعافي الاقتصادي**. وتهدف الميزانية إلى زيادة حصيلة الضرائب وإلغاء ما تبقى من التدابير الطارئة المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ مع انحسار الأزمة. ومن المفترض أن تساهم هذه الخطوات، جنبا إلى جنب مع تعزيز الرقابة على الإنفاق الجاري ولا سيما فاتورة الأجور، في إفساح المجال لزيادة الإنفاق الاجتماعي، مع توجيه موارد كافية للانتخابات القادمة والإنفاق الأمني. ومن المتوقع ارتفاع الرصيد الأولي غير النفطي بمقدار ١,٢ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، بينما يتراجع الرصيد الكلي بمقدار ١,٩ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى -١,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي نتيجة الانخفاض المتوقع في أسعار النفط.

الجدول ٩ في النص - تشاد: الإجراءات التصحيح المالي
(من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي %)

	التصحيح (٢٠٢٢-٢٠٢٤)
الإجراءات على جانب الإيرادات	١,٨
تعزيز عملية تحصيل ضريبة القيمة المضافة	٠,٨
ترشيد الإعفاءات	٠,٥
زيادة الإيرادات الجمركية	٠,٥
الإجراءات على جانب المصروفات	١,٨
احتواء الإنفاق الجاري	١,٧
الرقابة على فاتورة الأجور	٠,٧
التحويلات والدعم	١,٠
إيلاء الأولوية للإنفاق الرأسمالي	٠,١
حماية الإنفاق الاجتماعي	....

المصادر: السلطات التشادية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

٢٦- **ومن المتوقع إجراء تصحيحات مالية هائلة خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤ (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرات ١٨ إلى ٢٨)**. فعلى مدار الأعوام الثلاثة تلك، يستهدف البرنامج تصحيح الرصيد الأولي غير النفطي بمقدار ٣,٦ نقطة مئوية إضافية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من خلال تعبئة الإيرادات غير النفطية وترشيد النفقات، مع زيادة الإنفاق الاجتماعي. ومن المستهدف أيضا زيادة الإيرادات الضريبية بمقدار ١,٨ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. ويتبنى البرنامج استراتيجية ملائمة لتعبئة الإيرادات المحلية، ولكنها تعتمد إلى حد كبير على تنفيذ إصلاحات الإدارة الضريبية. ومن المتوقع تراجع المصروفات الجارية بمقدار ١,٧ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من خلال تقليص فاتورة الأجور والدعم المقدم لشركة الكهرباء تدريجيا. كذلك يُتوقع أن تظل النفقات الرأسمالية

ثابتة عند مستوى ٧٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في المتوسط، ولكنها لا تزال تتجاوز مستويات ما قبل الجائحة. وسيظل الإنفاق الاجتماعي ثابتا عند مستوى ٣٤٪ من الإنفاق الجاري طوال فترة البرنامج.

الجدول ١٠ في النص - تشاد: فاتورة الأجور في مجموعة مختارة من البلدان
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
تشاد	٦,٤	٧,٠	٨,٢	٨,٠	٧,٨	٧,٦	٧,٣	٧,١
الكاميرون	٤,٩	٤,٦	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٤
جمهورية إفريقيا الوسطى	٤,٨	٤,٩	٥,٨	٥,١	٥,٠	٤,٨	٤,٨	٤,٨
جمهورية الكونغو	٨,١	٧,٧	٨,٣	٨,٥	٨,٢	٨,٠	٨,٠	٨,٠
غينيا الاستوائية	٣,٢	٣,٧	٤,٢	٣,٦	٣,٧	٣,٦	٣,٥	٣,٤
غابون	١١,١	١٠,٣	١٠,٣	٩,٥	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١
متوسط الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا	٦,٤	٦,٤	٦,٩	٦,٥	٦,٤	٦,٣	٦,٢	٦,١
متوسط إفريقيا جنوب الصحراء	٧,٤	٧,٦	٨,١	٨,٣	٧,٨	٧,٤	٧,٣	٧,٢

المصادر: السلطات الوطنية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

٢٧- **وتشكل فاتورة الأجور عبئا كبيرا على الموارد العامة**. وشهد عام ٢٠١٦ وأوائل عام ٢٠١٨ إجراء تخفيضات كبيرة أدت إلى تراجع الأجور والمزايا بنسبة ٥٠٪. غير أن هذه المزايا أُعيد تطبيقها مجددا في أوائل عام ٢٠٢٠. وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١، ومع تفاقم الاضطرابات الاجتماعية، وقعت الحكومة ونقابة العمال عقدا اجتماعيا مدته ثلاث سنوات ينص على قيام الحكومة بدفع المتأخرات المتراكمة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ بحلول يوليو/تموز ٢٠٢٢. وفي عام ٢٠٢١، يقدر الإنفاق الإضافي بحوالي ١٣,٣ مليار فرنك إفريقي (أي ٠,٢٪ تقريبا من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي). ونظرا لأهمية احتواء فاتورة الأجور، اتفق الخبراء مع السلطات على تنفيذ الإصلاحات التالية التي ستؤدي إلى تصحيح قدره ١٪ تقريبا من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي: (١) إنشاء وتفعيل لجنة توجيهية لتحديد عدد العاملين بجهاز الخدمة المدنية ورواتبهم، و(٢) وضع وتنفيذ خطة عمل لإحكام الرقابة على فاتورة الأجور بدعم من النظام المتكامل لإدارة المعلومات المالية، و(٣) تنقية قاعدة بيانات الأجور، و(٤) فرض حد أقصى لعدد الموظفين وفق أحكام قانون المالية العامة الأساسي لعام ٢٠١٤، وذلك لأغراض إعداد موازنة عام ٢٠٢٣ (قاعدة معيارية هيكلية لنهاية أغسطس/آب ٢٠٢٢)، و(٥) مراجعة الوظائف بما يسمح بتعزيز الرقابة على فاتورة الأجور. وفي عام ٢٠٢١، أتمت السلطات تسجيل العاملين بجهاز الخدمة المدنية باستخدام بياناتهم البيومترية لتحسين إدارة قاعدة بيانات الأجور، وهو ما يعد خطوة أساسية لمراقبة فاتورة الأجور.

٢٨- **وينبغي مواصلة الجهود الهادفة إلى تسوية المتأخرات المحلية** (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة ٢٤). وحسب تدقيق تم استكماله في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، تقدر المتأخرات بحوالي ٥١٥ مليار فرنك إفريقي (أو ٩,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي). وكجزء من استراتيجية التسوية التي اعتمدتها الحكومة في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠، نجحت السلطات في تسوية متأخرات محلية بقيمة ١٤٩ مليار فرنك إفريقي (٢,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) على النحو التالي: (١) تم التوصل إلى اتفاق مع البنوك أدى إلى تسوية ٧٠ مليار فرنك إفريقي من خلال قروض مصرفية، و(٢) تم سداد ٧٩ مليار فرنك إفريقي باستخدام موارد الخزانة العامة. وبالنسبة لعام ٢٠٢١، يُتوقع أن تتمكن السلطات من تسوية متأخرات محلية بقيمة ٨٥ مليار فرنك إفريقي على النحو التالي: (١) ٢٥ مليار فرنك إفريقي من خلال إصدار سندات خزانة عقب الخروج من آلية التجديد، و(٢) ٦٠ مليار فرنك إفريقي باستخدام موارد الخزانة العامة، منها ١٧ مليار فرنك إفريقي من خلال مخصصات

حقوق السحب الخاصة. ومن شأن نجاح استراتيجية تسوية المتأخرات المساعدة في الحد من مواطن الضعف في الجهاز المصرفي ودعم التعافي الاقتصادي. كذلك سيتم استخدام جزء من مخصصات حقوق السحب الخاصة في تسوية المتأخرات المستحقة للمتقاعدين.

الشكل ٤ في النص - تشاد: التغير في فاتورة الأجور
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)

المصادر: السلطات التشادية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

٢٩- وتوصلت السلطات وبنك دول وسط إفريقيا إلى اتفاق لإلغاء آلية تجديد الدين المحلي (الإطار ٢، مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة ٢٥). وفي ظل هذه الآلية، التي تم تنفيذها عام ٢٠١٨، لم تتمكن الحكومة من إصدار أوراق مالية جديدة، حيث أتاحت لها تجديد الأوراق المالية التي حل أجل استحقاقها فقط – بنسبة ١٠٠٪ في البداية، ثم انخفضت النسبة تدريجيا إلى ٨٥٪ عام ٢٠٢٠. وسيتيح الاتفاق الجديد للتشاد إصدار أوراق مالية جديدة (تتراوح آجالها ما بين عام و٥ أعوام) للمساعدة في تخفيف ضغوط السيولة عن كاهل الخزانة العامة، وذلك بدعم أيضا من برنامج شراء الأوراق المالية الحكومية في السوق الثانوية الذي أطلقه بنك دول وسط إفريقيا وانتهى العمل به في سبتمبر/أيلول.

٣٠- ووفقا لتحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون، يتضح من السيناريو الأساسي قبل إعادة الهيكلة أن تشاد أصبحت غير قادرة على الاستمرارية في تحمل أعباء الدين العام. وتحديدا، يُتوقع أن تظل نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات ومؤشرات القيمة الحاضرة للدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي أعلى من مستوى المخاطر المرتفعة خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٨ والفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٦ على الترتيب في السيناريو الأساسي، وهو ما يعكس تركز الجزء الأكبر من المبالغ المسددة لأكبر دائني تشاد، وهو مؤسسة تجارية خاصة، في بداية الجدول الزمني للسداد. علاوة على ذلك، تتجاوز جميع مؤشرات مخاطر الدين الخارجي حدودها القصوى في سيناريوهات الصدمات الأكثر تطرفا. ويصنف الدين العام حاليا كمديونية حرجة، وقررت السلطات في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٠ السعي إلى إعادة هيكلة ديونها الخارجية من خلال الإطار المشترك الذي أطلقته مجموعة العشرين. ونظرا لصعوبة تعبئة التمويل من الجهات المانحة، ستستمر الفجوات التمويلية الضخمة الحالية على المدى المتوسط، وبالتالي فإن الوفاء بجميع الالتزامات المالية دون إعادة هيكلة الديون سيستلزم إجراء تصحيحات غير واقعية وتضحيات بالاحتياجات الاجتماعية والتنموية لا تتماشى مع تعريف الصندوق لاستمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون في البلدان منخفضة الدخل.

الشكل ٥ في النص - تشاد: خدمة الدين الخارجي حسب مجموعة الدائنين
(% من الإيرادات الحكومية، بخلاف المنح)

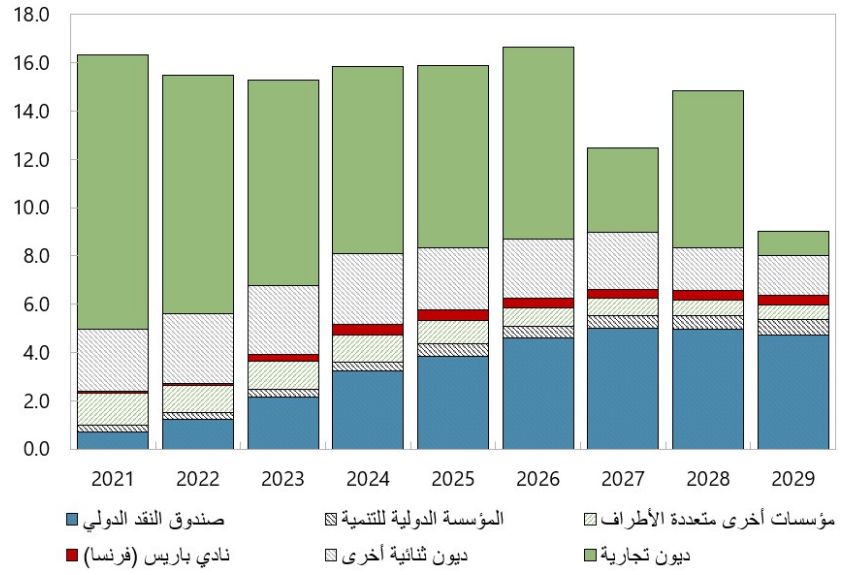

المصادر: السلطات الوطنية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
وفقا للمذكرة التوجيهية المعنية بإطار استمرارية القدرة على تحمل الديون في البلدان منخفضة الدخل، تعتبر المبالغ المنصرفة مستقبلا عن المؤسسة الدولية للتنمية قروضا ميسرة.

٣١- **وستتوقف استعادة القدرة على تحمل الديون إلى حد كبير على الحد من أعباء خدمة الدين** (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة ٢٦). وقد ساهمت "مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الديون"، وإن كان بدرجة أقل من المتوقع، و"الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" في سد الفجوة التمويلية خلال ٢٠٢٠-٢٠٢١، ولكنها مساهمة غير كافية. ومن المتوقع تلبية احتياجات التمويل الخارجي من خلال تمويل إضافي مقدم من الصندوق والبنك الدولي وبنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى والشركاء الثنائيين الرسميين. علاوة على ذلك، سيكون من الضروري إعادة هيكلة جزء من التزامات الدين الخارجي المستحقة على تشاد لتخفيض مخاطر الدين الخارجي والكلي من فئة المديونية الحرجة إلى فئة المخاطر المعتدلة قبل نهاية مدة البرنامج. ولتعزيز شفافية الدين، وافقت السلطات على نشر عقود الدين الجديدة.

٣٢- **وتعكف الحكومة حاليا على تجديد رصيد الدين المحلي تدريجيا بآجال أطول**. ويتكون رصيد الأوراق المالية الحكومية الحالي (٣٣٣ مليار فرنك إفريقي في نهاية ٢٠٢٠ أو ٦,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) في معظمه من أذون خزانة ذات أجل ٦ أشهر. وقد بدأت السلطات في تحويلها إلى سندات خزانة ذات آجال استحقاق تتراوح ما بين عامين وخمسة أعوام. وقد استفادت تشاد من برنامج الأوراق المالية الحكومية في السوق الثانوية الذي أطلقه بنك دول وسط إفريقيا بقيمة ١٤٥ مليار فرنك إفريقي حتى شهر سبتمبر/أيلول الذي شهد نهاية البرنامج.[١٣]

تعزيز صلابة القطاع المصرفي

٣٣- **تم إحراز قدر من التقدم نحو التصدي لمواطن الضعف في البنوك العامة المؤثرة على النظام المالي، وإن كان يتعين بذل المزيد من الجهود** (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرتان ٥٣ و٥٤). وقد وضع البرنامج المدعوم في ظل "التسهيل

[١٣] انتهى العمل بالبرنامج في سبتمبر/أيلول ٢٠٢١، وبلغت قيمة إصداراته في السوق الثانوية ٦٠٠ مليار فرنك إفريقي، وتم إطلاقه في يوليو/تموز ٢٠٢٠.

الائتماني الممدد" السابق عددا من الخطط للتصدي لمواطن الضعف في البنوك العامة، وتم تنفيذ هذه الخطط بنجاح، بما في ذلك خطط لإعادة هيكلة وتمويل مصرفي القطاع العام الأكبر على الإطلاق، وتوقيع عدد من عقود الأداء. وأصدر المصرفان تقريريهما الأوليين اللذين أشارا إلى إحراز قدر من التقدم، ولا سيما في أحدهما، وذلك بالرغم من الجائحة. وواصلت الحكومة سداد المتأخرات المستحقة للمصرفين على أساس شهري (٢٥٠ مليون فرنك إفريقي إلى مصرف شاري التجاري و٥٠٠ مليون فرنك إفريقي إلى مصرف تشاد التجاري شهريا). وبالرغم من هذه الجهود، لا تزال المصارف المحلية ضعيفة بسبب نقص السيولة وضعف مركزها الرأسمالي. وأشار تقرير متابعة عقود الأداء لعام ٢٠٢١ إلى إحراز قدر من التقدم في أحد المصرفين، واستمرار مواطن الضعف في المصرف الآخر إلى حد ما. وفي الوقت نفسه، ستساهم إعادة الرسملة الجزئية لمصرف تشاد التجاري (٤,٥ مليار فرنك إفريقي – إجراء مسبق للموافقة على البرنامج) في معالجة مواطن الضعف في مركزه الرأسمالي.

٣٤- **ويشكل تطوير القطاع المالي وسلامته عاملين ضروريين لتنويع الاقتصاد وشموله** (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرتان ٥٣ و٥٤). ومن المفترض زيادة استقرار القطاع المصرفي إذا ما أمكن تعبئة المزيد من الموارد من خلال زيادة الودائع وتخفيض القروض المتعثرة.[١٤] ومن شأن الجهود الهادفة إلى مواصلة تطوير التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول[١٥] والتمويل متناهي الصغر المساهمة أيضا في تعزيز الشمول المالي. لذلك تهدف السلطات إلى إتاحة الخدمات المالية على نطاق أكبر من خلال التشجيع على إنشاء مؤسسات قوية وآمنة لتقديم خدمات التمويل متناهي الصغر، وتنفيذ المعاملات الحكومية من خلال البنوك والذي سيتيح فتح حسابات مصرفية لعدد كبير من المستخدمين، بينما سيساعد استخدام التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول في دفع الأجور والضرائب والجمارك على تعزيز استخدام طرق الدفع الحديثة.

دعم النمو الأخضر والشامل

٣٥- **ستركز خطة الإصلاح الهيكلي على السياسات اللازمة للتصدي لمواطن الهشاشة، وتعزيز الحوكمة والحد من الفساد، ودعم النمو الأخضر والشامل، والحد من الفقر**. وستسند الخطة إلى الجهود المهمة المبذولة في إطار اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" السابق، بما في ذلك تعبئة الإيرادات المحلية، مثل تحصيل ضريبة القيمة المضافة والإدارة الضريبية، والإدارة المالية العامة. هذا إلى جانب الإصلاحات الداعمة للنمو، ولا سيما تحسين حوكمة الشركات المملوكة للدولة، وتشجيع الاستثمار في قطاع الكهرباء، وتعزيز إطار مكافحة الفساد وسيادة القانون بغرض تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز جدول أعمال الحوكمة.

٣٦- **وسيظل تعزيز جهود تعبئة الإيرادات المحلية ضمن أولويات البرنامج**. وقد أدى منح الكثير من الإعفاءات الضريبية، والتوسع في تطبيق الضرائب المخصصة، ومواطن الضعف التي تشوب الإدارة الضريبية والجمركية إلى خلق تشوهات كبيرة وتراجع الحصيلة الضريبية. وتلتزم السلطات بتنفيذ توصيات فريق التدقيق على اتفاقات الإعفاء الضريبي، وعددها ٤٧ اتفاقا. وستنشر أيضا مذكرة نصف سنوية (قاعدة معيارية هيكلية لنهاية يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢) تتضمن قائمة بجميع الإعفاءات الضريبية الجديدة (بما في ذلك الإعفاءات الضريبية المجددة والممددة). ومن المقرر إصلاح نظام الإعفاءات على المدى المتوسط من خلال (١) تعزيز القدرات المؤسسية اللازمة لمنح إعفاءات ضريبية جديدة، و(٢) حذف الإعفاءات الضريبية من القوانين الخاصة ودمجها في قانون الضرائب والجمارك. ومن المقرر أيضا قيام السلطات بتنفيذ نموذج الإعفاءات في النظام الآلي

[١٤] يمتلك ٩٪ فقط من سكان تشاد حسابات مصرفية.

[١٥] تم توقيع اتفاق بين ١٣ مكتبا جمركيا خارج نطاق تغطية القطاع المصرفي وإحدى شركات الاتصالات المحلية لتسهيل إجراء المدفوعات من خلال الهاتف المحمول. كذلك تم توقيع اتفاق مع شركة اتصالات محلية لدفع الأجور من خلال تحويلات مالية عبر الهاتف المحمول في المناطق التي لا تغطيها البنوك.

للبيانات الجمركية لإدارة جميع طلبات الإعفاء الجمركي والموافقة عليها (قاعدة معيارية هيكلية لنهاية نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢).

٣٧- **ويتعين القيام بجهود لتعزيز عملية تحصيل ضريبة القيمة المضافة والإدارة الضريبية (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرتان ٣٠ و٣١).** ففي عام ٢٠٢٠، بلغت إيرادات ضريبة القيمة المضافة حوالي ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهو المستوى الأقل على الإطلاق في إفريقيا. لذلك تخطط السلطات لاتخاذ الإجراءات التالية: (١) شراء نظام تكنولوجيا معلومات جديد، و(٢) الانتهاء من نقل المديريات المختصة بالشركات الكبيرة والمتوسطة، و(٣) تطبيق نظام لرد ضريبة القيمة المضافة، وهو ما يتطلب تحصيل إيرادات كافية من ضريبة القيمة المضافة بما يتيح رد الضريبة بسلاسة ويسر (قاعدة معيارية هيكلية لنهاية فبراير/شباط ٢٠٢٢). ويُتوقع أن يساهم تنفيذ آلية ضريبة القيمة المضافة في تعزيز الثقة وتحسين وزيادة حصيلة الإيرادات. وعلى المدى المتوسط، ستنتهي السلطات من نقل وظيفة تحصيل الإيرادات من الخزانة العامة إلى الجهاز المسؤول عن إدارة الإيرادات. وتلتزم السلطات أيضا بمواصلة تعزيز الوظائف الرئيسية في إدارتي الضرائب والجمارك، مثل التسجيل الضريبي وتحديد المكلفين الجدد، والتدقيق الضريبي، وتقييم الواردات، والرقابة على تجارة العبور.

٣٨- **ويتعين تسريع وتيرة إصلاحات الإدارة المالية العامة (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرات ٣٢ إلى ٤٠).** وفي عام ٢٠١٧، تم إجراء تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية الذي أشار إلى تدهور حاد في قدرات الإدارة المالية العامة نتيجة الصدمات الاقتصادية والأمنية. واتفق خبراء الصندوق مع السلطات على ما يلي: (١) تنفيذ استراتيجية للإدارة المالية العامة استنادا إلى توصيات المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق (قاعدة معيارية هيكلية لنهاية يونيو/حزيران ٢٠٢٢)، و(٢) اعتماد نظام متكامل للإدارة المالية، و(٣) إعداد توقعات التدفقات النقدية وتخطيط عمليات الخزانة بغرض تعزيز إدارة الخزانة والحيلولة دون تراكم متأخرات جديدة، و(٤) الحد تدريجيا من استخدام الإنفاق المعتمد خارج نطاق الإجراءات المعتادة (النفقات بدون اعتماد مسبق) إلى ١٨٪ من الإنفاق عام ٢٠٢٢ ثم إلى ١٥٪ بحلول عام ٢٠٢٤. وعلى المدى المتوسط، ستسعى السلطات إلى (١) إنشاء حساب خزانة موحد، و(٢) ترشيد استخدام التحويلات وإعانات الدعم، و(٣) إجراء "تقييم إدارة الاستثمارات العامة" أخذا في الاعتبار هدف تعزيز البنية التحتية المقاومة لتغير المناخ.[١٦]

٣٩- **وسيساعد تعزيز مناخ الأعمال على التصدي للعقبات التي تعوق تطوير القطاع الخاص وتوفير فرص عمل جديدة ودعم النمو الشامل (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرتان ٤٨ و٤٩).** ويعد مناخ الأعمال في تشاد ضعيفا نسبيا مقارنة بالبلدان الأخرى في إفريقيا جنوب الصحراء، فضلا عن القيود التي يواجهها نتيجة صعوبة الحصول على الكهرباء، والأعباء الناجمة عن البيئة التنظيمية وعدم كفاءتها، وعدم توافر التمويل الكافي، وغير ذلك من المشكلات المتعلقة بالحوكمة والفساد والشفافية. وحسب دراسة تشخيصية أجرتها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة في أوائل عام ٢٠٢٠، توجد إمكانية كبيرة للتنويع الاقتصادي في تشاد، وإن كان بلوغ هذه الإمكانات وزيادة جاذبية القطاع الخاص يتطلبان إجراء إصلاحات هائلة. وتهدف السلطات إلى تنفيذ عدد من الإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال تتضمن (١) وضع قواعد تنظيمية لتسهيل الاستثمار في قطاع الكهرباء وإعادة هيكلة شركة الكهرباء الوطنية، و(٢) تحديث الإدارة الضريبية وزيادة الموارد المخصصة للأجهزة الضريبية. وعلى المدى المتوسط، تخطط السلطات لاتخاذ الإجراءات التالية: (١) إقرار وتنفيذ استراتيجية لإصلاح الشركات المملوكة للدولة، بما في ذلك وضع إطار للحد من التحويلات، و(٢) تسهيل إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، و(٣) زيادة فرص الحصول على التمويل من خلال مبادرات التمويل متناهي الصغر والتحويلات المالية عبر الهاتف المحمول، و(٤) مواصلة التقدم المحرز في مجال الشفافية، بما في ذلك الاستمرار في نشر مذكرات قطاع النفط وجميع الإعفاءات الضريبية

[١٦] يتضمن ذلك الطاقة المتجددة وتحديث شبكة الكهرباء والنقل العام وتحسين البنية الرقمية للاستفادة من تجربة العمل من بُعد التي يشهدها العالم حاليا.

بصفة منتظمة (قاعدة معيارية هيكلية لنهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١ ويناير/كانون الثاني ٢٠٢٢ على الترتيب). ولزيادة انخراط النساء والشباب في الأنشطة الاقتصادية، أنشأت السلطات الصندوق الوطني لشباب رواد الأعمال، كما ستسعى إلى الحصول على المساعدة الفنية والتمويل من البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي للمساعدة في تحقيق هذا الهدف.

٤٠- **ويلزم القيام بالمزيد من الجهود لتعزيز استراتيجية مكافحة الفساد (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرات ٥٠ إلى ٥٢)**. وتلتزم السلطات بالتصدي لمواطن ضعف الحوكمة وتعزيز الشفافية، وتأمل أن يساهم ذلك في تضييق الخناق على الفساد. وتهدف إلى اتخاذ الإجراءات التالية تحقيقا لهذا الغرض: (١) طلب الدعم من منظمة الأمم المتحدة لتعديل قانون العقوبات الحالي ليتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، و(٢) التعاون مع خبراء صندوق النقد الدولي لتصميم نظام للإقرار عن الممتلكات وفق أفضل الممارسات الدولية المطبقة، بما في ذلك في سياق الإصلاحات الدستورية القادمة، و(٣) دعم أنشطة الوكالة الوطنية للتحقيقات المالية، بما في ذلك من خلال تعزيز مواردها البشرية. علاوة على ذلك، وللتصدي لمواطن الضعف الهيكلية في نظام المشتريات الحكومية، ستطلب السلطات الحصول على المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي لوضع قواعد تلزم بنشر النص الكامل لجميع عقود الشراء على شبكة الإنترنت، بما في ذلك أسماء وجنسيات الملاك المستفيدين للكيانات الاعتبارية التي تمت ترسية العقود عليها (قاعدة معيارية هيكلية لنهاية مارس/آذار ٢٠٢٢)، كما ستستعين بشركة تدقيق دولية مرموقة لإجراء تدقيق لاحق للنفقات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩، مع نشر نتائج التدقيق عقب الانتهاء منه (قاعدة معيارية هيكلية لنهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١). ومن المقرر أن تقوم السلطات بنشر النص الكامل لجميع عقود الشراء المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ التي تمت ترسيتها حتى ٣١ مايو/أيار ٢٠٢١ على موقع إلكتروني حكومي يسهل الاطلاع عليه (إجراء مسبق).

تصميم البرنامج والتمويل والمخاطر

٤١- **تبلغ الفجوة التمويلية التراكمية حسب تقديرات الخبراء ١,٦٦٢ مليار دولار أمريكي خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤**. وتستند هذه التقديرات إلى تدفقات التمويل الخارجي المتوقعة، ومسار الضبط المالي على المدى المتوسط، وإعادة هيكلة الديون. ويحتاج ميزان المدفوعات التشادي إلى تمويل كبير للغاية بسبب الصدمات الكبيرة والعديدة التي تواجهها البلاد، ولا يمكن تلبية هذا الاحتياج من خلال السياسات المحلية فقط. لذلك من المقترح استخدام التمويل المتاح من خلال "التسهيل الائتماني الممدد" في دعم الميزانية. وتم تقديم ضمانات إقليمية، وهي تمثل أهمية كبيرة لنجاح البرنامج نظرا لأن الإجراءات المتخذة من جانب السلطات لن تكفي لضمان نجاح البرنامج. وسيساعد البرنامج في حل مشكلات ميزان المدفوعات المطولة الناجمة عن المعوقات الهيكلية الأساسية والتي تحول دون تنفيذ سياسات إنمائية فعالة في اقتصاد بطيء النمو. ومن المتوقع الانتهاء من صياغة استراتيجية الحد من الفقر بحلول موعد المراجعة الثانية.

٤٢- **وسيتيح اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" الذي يغطي ٣٦ شهرا موارد قدرها ٣٩٢,٥٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (٢٨٠٪ من حصة العضوية) لسد حوالي ثلث الفجوة التمويلية المقدرة**. وسيتم رفع حجم الاستفادة التراكمي من موارد الصندوق الاستثماني للنمو والحد من الفقر إلى ٥٠٥٪ من حصة العضوية، وهو ما يمثل حد الاستفادة الاستثنائي من موارد الصندوق الاستثماني. وسيتاح المبلغ بالكامل للموازنة نظرا للاحتياجات التي تواجهها تشاد على مستوى المالية العامة وميزان المدفوعات. وتتوقف الاستفادة الاستثنائية من موارد الصندوق الاستثماني للنمو والحد من الفقر على (١) التزام السلطات بالإصلاحات، و(٢) تنفيذ السياسات بصورة مرضية في ظل "التسهيل الائتماني الممدد" السابق، و(٣) إعادة الهيكلة المتوقعة للديون، والتي ستساعد في تخفيض مخاطر الدين من فئة المديونية الحرجة إلى فئة المخاطر المعتدلة مع انتهاء البرنامج. ويتطلب

مستوى الاستفادة المقترح تطبيق الضمانات الوقائية المرتبطة بمعايير الاستفادة الاستثنائية من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

٤٣- وحسب التقييم، تنطبق على تشاد معايير الاستفادة الاستثنائية من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، وهي المعايير التي يتعين توافرها في حالة تجاوز الاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر ٤٣٥٪ من حصة العضوية.

- **المعيار ١**: "البلد العضو يواجه أو قد يواجه ضغوطا استثنائية على الحساب الجاري أو الحساب الرأسمالي بسبب ميزان المدفوعات، ويحتاج بالتالي إلى الحصول على موارد من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر لا يمكن إتاحتها ضمن الحدود المعتادة". وتواجه تشاد احتياجات كبيرة للغاية في ميزان مدفوعاتها لا يمكن تلبيتها ضمن الحدود المعتادة بسبب الصدمات الكبيرة والعديدة التي تعرضت لها ونظرا لأن الائتمان القائم المستحق عليها تجاه صندوق النقد الدولي من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر يبلغ ٢٩١,٩ من حصة العضوية.

- **المعيار ٢**: "المخاطر التي تهدد استمرارية القدرة على تحمل الديون يمكن احتواؤها بدرجة كافية. إذا اتضح من التقييم المسبق أن البلد العضو غير قادر على تحمل ديونه، فيمكنه الحصول على موارد تتجاوز حدود الاستفادة المعتادة إذا كان هناك احتمال كبير أن مزيج السياسات الوطنية والتمويل من مصادر أخرى بخلاف الصندوق، بما في ذلك إعادة هيكلة الدين، سيتيح له استعادة قدرته على تحمل ديونه (بحيث يصبح تصنيف مخاطر الدين العام منخفضا أو معتدلا عقب تطبيق إطار استمرارية القدرة على تحمل الديون الخاص بالبلدان منخفضة الدخل) خلال ٣٦ شهرا من موافقة المجلس". ومن المتوقع أن تساعد إعادة هيكلة الدين والضمانات ذات الصلة (الفقرة ٤٦) والتصحيح المالي المقترح والإصلاحات الهيكلية في تخفيض مخاطر الدين الخارجي والكلي من فئة المديونية الحرجة إلى فئة المخاطر المعتدلة خلال مدة البرنامج. ويتضمن برنامج السلطات إصلاحات مالية هيكلية تهدف إلى تعبئة الإيرادات غير النفطية وترشيد النفقات لتحقيق تصحيح قدره ٤ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

- **المعيار ٣**: "البلد العضو لا يستوفي معيار الدخل اللازم للجمع بين الموارد وقت تقديم طلب الحصول على موارد من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر تتجاوز حدود الاستفادة المعتادة". ويقل دخل تشاد عن الحد التشغيلي للحصول على المساعدة من المؤسسة الدولية للتنمية.

- **المعيار ٤**: "برنامج السياسات للبلد العضو يُتوقع له النجاح بدرجة معقولة، بما في ذلك خطط التصحيح التي يضعها البلد العضو وقدراته المؤسسية والسياسية على تنفيذ هذا التصحيح". وبالرغم من المخاطر، يرى الخبراء أن البرنامج يُتوقع له النجاح بدرجة معقولة لعدة أسباب تتضمن (١) التزام السلطات بالبرنامج، و(٢) تجديد الضمانات المقدمة من بنك دول وسط إفريقيا (الفقرة ٤٩)، و(٣) الأداء المرضي للسلطات في إطار البرنامج السابق، والتزامها القوي والمستمر بالإصلاحات، و(٤) حصول تشاد على مساعدة فنية مكثفة في السابق إمكانية بناء قدراتها في مجال إدارة المالية العامة والدين، و(٥) ضمانات إعادة هيكلة الدين المقدمة بالفعل من جانب الدائنين الرسميين والإجراءات ذات المصداقية المتخذة حاليا لإعادة هيكلة الخصوم المستحقة للدائنين الخارجيين من القطاع الخاص، و(٦) حصول البرنامج مستقبلا على مساعدة فنية مكثفة لمواصلة بناء قدرات الإدارة التشادية.

٤٤- **كذلك قدم شركاء التنمية، مثل البنك الدولي، ضمانات تمويلية**. وإلى جانب الدعم المقدم من صندوق النقد الدولي، فإن مشاركة المانحين الآخرين ستساعد في سد الفجوة التمويلية. وتؤكد هذه الالتزامات والتقدم المحرز نحو إعادة هيكلة الديون على وجود التزامات قوية بالتمويل خلال الاثني عشر شهرا القادمة وفرص تمويلية كبيرة خلال المدة المتبقية من هذا البرنامج الممول بالكامل.

٤٥- **وتسعى السلطات إلى إعادة هيكلة ديونها بهدف تقليص مدفوعات خدمة الدين بصورة مطردة، وتخفيض المخاطر الخارجية إلى الفئة "المعتدلة"، وضمان توافر التمويل الكامل للبرنامج**. وتواجه تشاد احتياجات سيولة كبيرة خلال مدة البرنامج الذي يدعمه الصندوق، والتي يتعين التصدي لها من خلال إعادة التفاوض على ديونها. وستساهم إعادة هيكلة الدين المتوقعة في الحد بدرجة كبيرة من مدفوعات خدمة الدين الخارجي، مما سيؤدي ضمنا إلى توفير موارد تمويلية بقيمة ٦٥٨ مليون دولار أمريكي تقريبا خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤. علاوة على ذلك، ونظرا لأن تشاد من الدول المعرضة للصدمات، فإن استعادة تصنيف "المخاطر المعتدلة" والحفاظ عليه بشكل دائم يتطلبان تخفيض نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات إلى أقل من ١٢,٣٪ مع نهاية اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" والحفاظ على هذا المستوى "مع السماح بقدر من التفاوت"[١٧] طوال الفترة المتبقية من النطاق الزمني المحدد تماشيا مع معايير تصنيف المخاطر المعتدلة في إطار استمرارية القدرة على تحمل الديون في البلدان منخفضة الدخل.

الجدول ١١ في النص - تشاد: الفجوة التمويلية ٢٠٢١-٢٠٢٤
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	المجموع
الفجوة التمويلية	٢٤٥	٥٣٧	٤٦١	٤١٩	١٦٦٢
التسهيل الائتماني الممدد من صندوق النقد الدولي	٨٠	١٦٢	١٦٤	١٦٥	٥٧١
دعم الموازنة من مانحين آخرين	٤٢	١٢٣	١٢٨	١٢٨	٤٢١
البنك الدولي[١]	صفر	٧٥	٧٥	٧٥	٢٢٥
بنك التنمية الإفريقي	صفر	صفر	١٠	١٠	٢٠
الاتحاد الأوروبي	٣٠	٣٠	٣١	٣١	١٢٢
فرنسا	١٢	١٨	١٢	١٢	٥٥
تخفيف أعباء الديون	١٤	صفر	١-	١-	١١
الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون	١٢	صفر	صفر	صفر	١٢
مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الديون (على أساس صاف)[٢]	٢	صفر	١-	١-	صفر
الفجوة المتبقية	١٠٩	٢٥٢	١٧١	١٢٦	٦٥٨
بنود للتذكرة:					
الفجوة المتبقية (التعديل لمراعاة التمويل المحلي الإضافي) لعام ٢٠٢١	صفر	-	-	-	-
مدفوعات خدمة الدين الخارجي الخاضعة للمعالجة[٣]	٢٢٨	٢٥١	٢٣١	٢٣٦	٩٤٥
مدفوعات خدمة الدين المستحقة للدائنين من القطاع الخاص	١٨٤	١٩٤	١٧١	١٦٨	٧١٧

المصادر: تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ اعتبارا من ٢٠٢٢-٢٠٢٤، يعتمد دعم الموازنة على القروض.
٢/ بما في ذلك تمديد المبادرة لعام كامل في ٢٠٢١. وتشير القيم السالبة إلى سداد خدمة الدين المؤجلة.
٣/ لا تشمل جميع الديون غير القابلة لإعادة الهيكلة (أي الديون من المؤسسات متعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي).

[١٧] من المهم السماح بقدر من التفاوت لمراعاة أوجه عدم اليقين بشأن إنتاج النفط وأسعاره.

٤٦- **وحسب تقييم الخبراء، توجد ضمانات كافية بشأن إعادة هيكلة الدين اللازمة لضمان استمرارية القدرة على تحمل الديون**. وتأتي مشاركة الدائنين الثنائيين الرسميين من خلال لجنة الدائنين التي تم تشكيلها كجزء من الإطار المشترك الذي أطلقته مجموعة العشرين، وقدموا ضمانات تمويلية بالفعل من خلال بيان مشترك (تم نشره بتاريخ ١٦ يونيو/حزيران) ومناقشات اللجنة. كذلك أنشأ الدائن الرئيسي من القطاع الخاص لجنة واستعان بعدد من المستشارين وأبدى حسن نيته في إجراء مفاوضات مع الحكومة التشادية. وتلتزم السلطات بإبرام عدد من مذكرات التفاهم مع الدائنين الرسميين، والاتفاق على شروط مماثلة مع الدائن الرئيسي من القطاع الخاص قبل موعد إجراء المراجعة الأولى (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة ٢٧). كذلك تواصلت السلطات مع دائني القطاع الخاص الآخرين للاتفاق تدريجيا على شروط مماثلة خلال الفترة القادمة. ويُستحق على تشاد متأخرات تجاه ليبيا وجمهورية الكونغو، وتُستبعد هذه المتأخرات بموجب سياسة المتأخرات المستحقة للدائنين الثنائيين الرسميين نظرا لأن اتفاقية مجموعة العشرين/نادي باريس ممثلة لعدد كاف من الدائنين. وتبذل السلطات أقصى ما في وسعها لمعالجة المتأخرات، وحصلت على ضمانات تمويلية بالفعل من دائني مجموعة العشرين/نادي باريس.[١٨] ويجري حاليا عقد مفاوضات أيضا للتوصل إلى اتفاق لإعادة هيكلة الديون مع بنك التنمية لدول وسط إفريقيا.

٤٧- **وسيخضع أداء البرنامج للرقابة من خلال معايير الأداء الكمية والأهداف الإرشادية نصف السنوية والقواعد المعيارية الهيكلية (الجدولان ٦ و٧)**. وسيتم تطبيق معايير الأداء الكمية على المتأخرات الخارجية الجديدة المستحقة على الحكومة والشركات العامة غير المالية، وعقود أو ضمانات الدين الخارجي غير الميسر، ورصيد المالية العامة الأولي غير النفطي.[١٩] كذلك سيتم تحديد أهداف إرشادية لفاتورة الأجور، وصافي التمويل الحكومي المحلي، والإيرادات الضريبية، ورصيد المتأخرات المحلية، والإنفاق الاجتماعي. واعتبارا من المراجعة الثانية، سيتم تطبيق مجموعة من معايير الأداء الكمية على المتأخرات المحلية. واعتبارا من المراجعة الثالثة، سيتم تحديد معايير أداء كمية لصافي التمويل الحكومي المحلي. وتستخدم مجموعة من أدوات التصحيح لمراعاة تقلبات إيرادات النفط ودعم الميزانية.

٤٨- **وسيعتمد نجاح البرنامج على تقديم مساعدات كافية في مجال تنمية القدرات**. ويتمثل الدور الأساسي لخطة تنمية القدرات المقرر تنفيذها في تشاد أثناء تنفيذ البرنامج الجديد في مواصلة دعم الجهود المبذولة في إطار برنامج "التسهيل الائتماني الممدد" السابق. ويُتوقع أن تساهم الخطة في بناء إطار سياسات ملائم للاستجابة للتقلبات الخارجية الكبيرة وفي توفير حيز مالي لتلبية الاحتياجات الإنمائية الضخمة في تشاد على أساس مستدام. وتتضمن الخطة الأولويات التالية: (١) تعبئة الإيرادات غير النفطية، بما في ذلك تحسين إدارة ضريبة القيمة المضافة وإطار الإعفاءات الضريبية وتعزيز عملية التنبؤ بالإيرادات النفطية وإدارتها، و(٢) إصلاح الإدارة المالية العامة، مع التركيز على تحسين إجراءات الميزانية، بما في ذلك عملية إعداد التنبؤات والتنسيق بين الوكالات، وترشيد فاتورة الأجور، واحتواء إجراءات الإنفاق الطارئ، وتعزيز إدارة الخزانة العامة، وإنشاء شبكة للحماية الاجتماعية، و(٣) تحسين جودة الإحصاءات، ولا سيما إحصاءات الحسابات القومية، وميزان المدفوعات، والمالية العامة، و(٤) تقديم الدعم اللازم لإجراء "تقييم سياسات تغير المناخ" من خلال تحليل وتطوير استجابة مختلف السياسات للتداعيات الاقتصادية لتغير المناخ، و(٥) إدارة الديون وإعادة هيكلة البنوك العامة المؤثرة على النظام.

[١٨] أقامت الحكومة منازعة بشأن صحة مطالبة مقدمة من بلجيكا.

[١٩] إلى جانب معايير الأداء الكمية المذكورة آنفا، تطبق أيضا معايير الأداء المستمرة: (١) عدم فرض قيود جديدة أو تشديد القيود الحالية على أداء المدفوعات والتحويلات اللازمة لتنفيذ المعاملات الدولية الجارية، و(٢) عدم فرض مجموعة جديدة من ممارسات تعدد أسعار الصرف أو تشديد الممارسات الحالية، و(٣) عدم إبرام اتفاقيات مدفوعات ثنائية تتعارض مع اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي (المادة ٣)، و(٤) عدم فرض قيود جديدة أو تشديد القيود الحالية على الواردات لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات.

٤٩- **وقدم بنك دول وسط إفريقيا ضمانات حديثة على مستوى السياسات لدعم برامج الصندوق في بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا**. ففي خطاب متابعة دعم السياسات المرسل في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١، أعاد بنك دول وسط إفريقيا التأكيد على التزامه بمواصلة تنفيذ سياسات نقدية ملائمة، إلى جانب جهود الضبط المالي في البلدان الأعضاء في سياق البرامج التي يدعمها الصندوق، وذلك بهدف دعم مراكمة الاحتياطيات الخارجية. وكجزء من الإجراءات التصحيحية اللازمة لدعم مركز الاحتياطيات ومواجهة تداعيات عدم تنفيذ ضمانات السياسات في نهاية يونيو/حزيران ٢٠٢١، اتخذ البنك المركزي التدابير التالية: (١) رفع سعر الفائدة الأساسي بمقدار ٢٥ نقطة أساس خلال اجتماع استثنائي للجنة السياسات النقدية في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني، و(٢) الموافقة على زيادة أسعار الفائدة على عمليات سحب السيولة للحد من فائض السيولة وتشجيع سوق المعاملات بين البنوك وتعزيز انتقال آثار السياسة النقدية. كذلك سيواصل البنك المركزي العمل من أجل فعالية تطبيق القواعد المنظمة للصرف الأجنبي، بما في ذلك تنفيذ التعديلات المتفق عليها مؤخرا في قطاع الصناعات الاستخراجية اعتبارا من يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢. وتعد الضمانات الإقليمية الخاصة بصافي الأصول الأجنبية غاية في الأهمية لنجاح برنامج الصندوق في تشاد، كما ستساعد في تعزيز استدامة المركز الخارجي للمنطقة.

٥٠- **ويواجه البرنامج مخاطر مرتفعة**. وتتضمن تلك المخاطر التدهور المحتمل في أوضاع الجائحة وما يرتبط بذلك من تباطؤ في نمو إجمالي الناتج المحلي وتنفيذ الإصلاحات، والأحداث الأمنية الجسيمة، وتجاوز مصروفات الانتخابات الحدود المقررة، وعدم التنفيذ الكامل لإعادة هيكلة الدين على النحو المتفق عليه، والإرهاق الناجم عن التصحيح، ونقص التمويل المتاح من الجهات المانحة. وسيمكن التخفيف من هذه المخاطر من خلال التعاون الوثيق مع السلطات والجهات المانحة وتنفيذ برنامج شامل لتنمية القدرات. ومن المتوقع أن يساعد البرنامج في التصدي لمصادر الهشاشة، مما سيساهم في تحسين الوضع الأمني محليا وإقليميا.

٥١- **وحسب تقدير الخبراء، فإن تشاد قادرة في الوقت الحالي على سداد مستحقات الصندوق رهنا بنجاحها في تنفيذ أهم تدابير البرنامج، بما في ذلك إعادة الهيكلة المتوقعة لديونها (الشكل البياني ٦، والجدول ٩)**. غير أن هناك بعض المخاطر التي قد تؤثر على القدرة على السداد. فالالتزامات القائمة تجاه الصندوق في ضوء المسحوبات الحالية والمتوقعة ستتجاوز ٧٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٤، بينما سترتفع مدفوعات السداد السنوية إلى ٥٪ من الإيرادات الضريبية ما عدا المنح في عام ٢٠٢٨ (الشكل البياني ٦). كذلك تتجاوز الالتزامات القائمة تجاه الصندوق كنسبة من حصة العضوية وكنسبة من إجمالي الناتج المحلي متوسط اتفاقيات الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر المطابقة لشروط الشريحة الائتمانية العليا خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠. وبالنسبة لمدفوعات خدمة الدين المستحقة لصندوق النقد الدولي، فتقترب حاليا من القيم الوسيطة ولكنها ستسجل ارتفاعا هائلا مع حلول موعد سداد التمويل الطارئ. وسيمكن التخفيف من هذه المخاطر من خلال تقديم ضمانات سياسية قوية ومستمرة لدعم أهداف البرنامج، والنجاح في الاستفادة من دور صندوق النقد الدولي في تعبئة التمويل. ونظرا لأن تشاد تمتلك حصة من احتياطيات بنك دول وسط إفريقيا، فإن قدرتها على السداد للصندوق تتأثر أيضا بقدرة البلدان الأخرى أعضاء الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا على السداد للصندوق.

٥٢- **تقييم الضمانات الوقائية**. نجح بنك دول وسط إفريقيا في تنفيذ التوصيات ذات الأولوية الواردة في تقرير تقييم الضمانات الوقائية لعام ٢٠١٧. وتحديدا، انتهى البنك المركزي من تعديل وثائقه القانونية الفرعية لتتماشى مع نظامه الأساسي، كما نشر في العامين الماليين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ القوائم المالية المدققة حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتم البدء بالفعل في إجراء تقييم حديث للضمانات الوقائية كجزء من دورة تقييم الضمانات الوقائية في البنوك المركزية الإقليمية التي تمتد لأربعة أعوام.

تقييم الخبراء

٥٣- **تدهورت الأوضاع الاقتصادية في تشاد تدهورا مطردا منذ بداية الجائحة**. فقد عانى الاقتصاد التشادي من وطأة مزيج من الصدمات المطولة التي تتمثل في جائحة كوفيد-١٩، وتقلبات أسعار النفط، وتغير المناخ وتداعياته على الأمن الغذائي، والهجمات الإرهابية، والتأخر في الحصول على الدعم اللازم من المانحين. وأدت هذه الصدمات إلى تفاقم مواطن الضعف الحالية وضغوط على قطاع الصحة الهش بالفعل وتعطيل الأنشطة الاقتصادية المحلية، كما نشأت عنها احتياجات تمويلية هائلة. لذلك أصبح التصحيح ضرورة في ظل هذه الصدمة الكبيرة والدائمة. وهناك احتمال كبير أن تساهم هذه الصدمات في محو المكاسب التي حققها اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" السابق وخلق ندوب دائمة.

٥٤- **ويرحب الخبراء بالتزام السلطات باتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من الندوب وإرساء الأساس لتعاف مستدام وأخضر**. ويهدف البرنامج الاقتصادي الوطني للسلطات إلى (١) دعم التعافي من الجائحة، مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، و(٢) استعادة القدرة على تحمل أعباء الدين من خلال برنامج متعدد السنوات لضبط أوضاع المالية العامة وخطة طموحة لإعادة هيكلة الديون، و(٣) دعم خطة طموحة للإصلاح الهيكلي، ولا سيما من خلال تعزيز الحوكمة والتصدي للفساد ومعالجة أوجه الهشاشة. ويعتمد نجاح هذه الاستراتيجية على الإرادة السياسية وإحكام الرقابة على المالية العامة والحصول على المساعدة من المجتمع الدولي.

٥٥- **ويعد البرنامج المالي للسلطات ملائما، وهو يعتمد على مزيج متوازن من إجراءات تعبئة الإيرادات وترشيد الإنفاق**. وستساعد مواصلة تعبئة الإيرادات المحلية والضبط المالي، ولا سيما فيما يتعلق بفاتورة الأجور، في الحد من اعتماد الميزانية على الإيرادات النفطية. وهو ما سيساهم أيضا في تحرير الموارد اللازمة لتوفير الاحتياجات المرتبطة بالجائحة خلال عام ٢٠٢١ وتمويل الإنفاق الاستثماري والاجتماعي الفعال وتلبية احتياجات الإنفاق الأمني الملحة. ويرى الخبراء أن الإجراءات التصحيحية تلك ستساهم في التخفيف من الآثار السلبية للضبط المالي على النمو، مع حماية الفئات الفقيرة المعرضة للمخاطر. وينبغي احتواء النفقات غير ذات الأولوية في مرحلة الإعداد للانتخابات وادخار أرباح النفط غير المتوقعة حال تحققها.

٥٦- **ويُتوقع أن تساهم إعادة هيكلة الديون في استعادة القدرة على تحملها وتخفيض مخاطر المديونية الحرجة إلى الفئة المعتدلة وتوفير التمويل اللازم للبرنامج**. وقد قدم الدائنون الثنائيون الرسميون من خلال لجنة للدائنين تم تشكيلها كجزء من الإطار المشترك الذي أطلقته مجموعة العشرين ضمانات تمويلية تم الإعلان عنها في بيان مشترك وخلال مناقشات اللجنة. وحسب تقييم الخبراء، تتخذ في الوقت الحالي خطوات ذات مصداقية نحو إعادة هيكلة الخصوم المستحقة للدائنين من القطاع الخاص. ويرحب الخبراء بالتزام السلطات بإبرام مذكرات تفاهم مع الدائنين الرسميين والتوصل إلى اتفاق مع الدائن الأكبر من القطاع الخاص بحلول موعد المراجعة الأولى. وستحتاج تشاد بالتوازي إلى منح ضخمة من المجتمع الدولي لدعم استراتيجية التنمية والحد من الفقر مع الحفاظ على استمرارية القدرة على تحمل الديون.

٥٧- **وقد تم إحراز قدر من التقدم، وإن كان يتعين التصدي لمواطن ضعف القطاع المصرفي لدعم الاستقرار والشمول الماليين**. وينبغي مواصلة التعامل بحرص مع مواطن الضعف الناجمة عن مصرفي القطاع العام الأكبر على الإطلاق. وسيلزم إعادة رسملة مصرف تشاد التجاري مجددا. ويعد استقرار القطاع المالي شرطا مسبقا لتحقيق الشمول المالي الذي يمكن تشجيعه من خلال التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول والتمويل متناهي الصغر ورقمنة الاقتصاد.

٥٨- ويرحب الخبراء بخطة الإصلاحات التي وضعتها السلطات والتي تركز على التصدي للتحديات الهيكلية الحالية التي تفاقمت بفعل الجائحة. وتحديدا، تركز الخطة على تعبئة المزيد من الإيرادات المحلية، وتعزيز الإدارة الضريبية والجمركية، وتحسين الإدارة المالية العامة. علاوة على ذلك، ستساعد الإصلاحات الخضراء المتوقعة الداعمة للنمو، ولا سيما ترشيد مساعدات الدعم وتشجيع الاستثمار في قطاع الكهرباء، في إحراز المزيد من التقدم نحو التنمية المستدامة.

٥٩- وسيكون من المهم تعزيز إطار سيادة القانون ومكافحة الفساد لخلق بيئة أعمال مواتية ودعم خطة الحوكمة. ويرحب الخبراء بالتقدم المحرز نحو تنفيذ الالتزامات وقت الاتفاق على "التسهيل الائتماني السريع" الثاني بغرض تعزيز الشفافية بشأن جميع أوجه الإنفاق المرتبطة بالجائحة. وخلال الفترة المقبلة، ينبغي أن تركز السلطات على تعزيز إطار مكافحة الفساد من خلال (١) تعديل التشريعات المحلية لتتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، و(٢) حل مشكلة ضعف تنفيذ قوانين مكافحة الفساد من خلال تعزيز المؤسسات الرئيسية، و(٣) تطبيق نظام الإقرار عن الممتلكات وفق أفضل الممارسات الدولية، و(٤) دعم أنشطة الوكالة الوطنية للتحقيقات المالية، بما في ذلك من خلال تعزيز مواردها البشرية، وأخيرا (٥) معالجة مواطن الضعف في نظام المشتريات الحكومية.

٦٠- وبناء على قوة البرنامج، والإجراءات التصحيحية المتخذة من جانب بنك دول وسط إفريقيا، وضمانات السياسات الإقليمية المعلنة في تقرير صادر على مستوى الاتحاد في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١، يؤيد الخبراء طلب السلطات للحصول على مساعدات بموجب اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد". وسيساعد البرنامج السلطات على الاستجابة للجائحة وتداعياتها، كما سيضمن تعاونها بقوة في تنفيذ خطة إصلاحات هيكلية طموحة وحشد الدعم من الجهات المانحة لسد الاحتياجات التمويلية الكبيرة. ويقترح الخبراء رهن استكمال المراجعة الأولى لاتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" بتنفيذ ضمانات السياسات الأساسية على مستوى الاتحاد كما جاءت في التقرير المذكور الصادر على مستوى الاتحاد في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١.

الإطار ٢ - تشاد: المخاطر المناخية والتعافي الأخضر

تقع تشاد في منطقة الساحل، وهي من البلدان المعرضة بدرجة كبيرة لمخاطر المناخ (الجفاف والفيضانات والرياح العاتية والتصحر)، مما يجعل ظروف الإنتاج والمعيشة بوجه عام شديدة الصعوبة. وقد أدت تداعيات تغير المناخ على النظم البيئية إلى نزاعات على استخدام الموارد الطبيعية. فقد أوشكت بحيرة تشاد على الاختفاء، مما يهدد معيشة حوالي ٤٠ مليون نسمة في أربعة بلدان تتشارك نفس الحدود، مما يؤدي إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي والنزاعات. وعلى غرار جائحة كوفيد-١٩، يقع التأثير الأكبر لتغير المناخ على الفئات السكانية المتضررة بالفعل (بما في ذلك الفقراء والنساء). وتواجه السلطات التشادية في المرحلة الحالية تحديات من أجل الحفاظ على الموارد البيئية، والتأقلم مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في الوقت نفسه. وهو ما لا يسهل تحقيقه في ظل مواطن الهشاشة التي تعاني منها البلاد، ومحدودية الموارد، وعدم وجود الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية اللازمة للتصدي لتغير المناخ.

لذلك تستهدف خطة التنمية الوطنية الجديدة (٢٠٢٢-٢٠٢٦) التي تستند إلى "رؤية ٢٠٣٠" التي أطلقتها السلطات دعم التعافي الأخضر والشامل، وتعزيز الصلابة، ضمن أهداف أخرى. وتتسق هذه الأهداف مع برنامج "التسهيل الائتماني الممدد" الجديد وتتضمن:

(١) **التركيز على إعادة هيكلة شركة الكهرباء الوطنية، وهي خطوة ضرورية للمساعدة في جذب الاستثمارات في الطاقة المتجددة**. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع إحلال نظام التحويلات إلى شركة الكهرباء الوطنية المتبع حاليا: من توفير الديزل لأغراض توليد الكهرباء إلى تحويلات نقدية يتم أداؤها في سياق عقد الأداء. وسيستند عقد الأداء إلى تحسين المركز المالي لشركة الكهرباء الوطنية، بما في ذلك زيادة حصيلة الإيرادات، والحد من تكلفة الإنتاج، وتعديل التعريفات. علاوة على ذلك، يخطط البنك الدولي لإصلاح القطاع في سياق مشروع للمساعدة الفنية قبل نهاية عام ٢٠٢١ للمساعدة في توفير الكهرباء على نحو مستدام ماليا يراعي كفاءة التكاليف.

(٢) توفير الكهرباء على نطاق أوسع نظرا لمحدودية إمدادات الكهرباء في الوقت الحالي. عدلت الحكومة الإطار القانوني لتحرير إنتاج وتوزيع الكهرباء، كما نص قانون الموازنة لعام ٢٠٢٠ على حوافز ضريبية للمستثمرين في الطاقة الخضراء. ويُتوقع ترشيد نظام إعانات الدعم والإعفاءات الضريبية الممنوحة للشركات، مع مراعاة تشجيع المشروعات الخضراء في القطاع الخاص.

(٣) **وبدعم من المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي**، (١) تخطط تشاد لإجراء "تقييم إدارة الاستثمارات العامة" أخذا في الاعتبار هدف تعزيز البنية التحتية المقاومة لتغير المناخ. ويتضمن ذلك الطاقة المتجددة وتحديث شبكة الكهرباء والنقل العام وتحسين البنية الرقمية للاستفادة من تجربة العمل من بُعد التي يشهدها العالم حاليا. و(٢) تخطط السلطات أيضا لإجراء "تقييم سياسات تغير المناخ" الذي يدعم تحليل وتطوير استجابة السياسات للتداعيات الاقتصادية لتغير المناخ.

(٤) وأخيرا، **ولدعم التعافي الأخضر من خلال الشمول المالي**، تخطط السلطات التشادية لزيادة فرص الحصول على التمويل من خلال مبادرات التمويل متناهي الصغر والتحويلات المالية عبر الهاتف المحمول.

الإطار ٣ - تشاد: آلية تجديد الأوراق المالية الصادرة عن الحكومة التشادية

تم إنشاء آلية التجديد في منتصف عام ٢٠١٧. وقد أتاحت هذه الآلية للبنوك التي تعاني من أزمات السيولة تجديد الأوراق المالية الصادرة عن الحكومة التشادية التي حل أجل استحقاقها، والمغطاة أساسا بقروض ليوم واحد من بنك دول وسط إفريقيا، مما ساعد في تجنب تعثر الدين السيادي. وكان ذلك في وقت شهد امتناعا قويا من جانب بعض حائزي سندات الحكومة التشادية عن تجديد آجال الاستحقاق خلال منتصف ٢٠١٧، وهو ما يعكس أساسا ارتفاع المخاطر المتصورة للأوراق المالية التشادية.

تتكون آلية التجديد من المراحل التالية:

وخلال المرحلة الانتقالية (٢٠١٧-٢٠٢٠)، واصل بنك دول وسط إفريقيا دوره كمقرض أخير من خلال قروض اليوم الواحد التي تمثل إحدى أدواته الفنية. وفي ظل تحسن المركز المالي للحكومة، استهدف البرنامج المدعوم في ظل "التسهيل الائتماني الممدد" للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ تخفيض متوسط معدل التجديد تدرجيا من ١٠٠٪ عام ٢٠١٧ إلى ٨٥٪ عام ٢٠٢٠. وقد ساعد ذلك في تعزيز مركز السيولة في البنوك، ولا سيما البنوك العامة الضعيفة، والحد من انكشاف البنوك تجاه التمويل من بنك دول وسط إفريقيا.

تقييم الاتفاق في ظل آلية التجديد منذ عام ٢٠١٧: استبعدت الآلية تشاد من إصدار أوراق مالية حكومية جديدة في السوق المالية الإقليمية، رغم بوادر تحسن الطلب على الأوراق المالية التشادية نتيجة تحسن وضع المالية العامة في البلاد. وكانت تشاد البلد العضو الوحيد ضمن بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا الذي خفض رصيده من الأوراق المالية الحكومية وكان استخدام الآلية مكلفا للغاية، نظرا لأن الخزانة العامة لم تستفد من تراجع أسعار الفائدة في السوق الإقليمية، حيث عجزت عن إصدار أوراق مالية جديدة بتكلفة أقل، واستمرت في تجديد آجال استحقاق الأوراق المالية التي تحوزها البنوك الضعيفة في ظل ارتفاع تكلفة إعادة التمويل من بنك دول وسط إفريقيا.

الخروج بحرص من آلية التجديد: بموجب مذكرة التفاهم المبرمة مع بنك دول وسط إفريقيا في فبراير/شباط ٢٠٢١، قررت الحكومة الخروج من آلية تجديد ديون البنوك المحلية. وقد أتاح ذلك للخزانة العامة في تشاد النفاذ إلى سوق الأوراق المالية في بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا وتعبئة ما يزيد على مبلغ المائة مليار فرنك إفريقي المقترح من جانب بنك دول وسط إفريقيا (حوالي ١٤٥ مليار فرنك إفريقي) في إطار برنامج شراء السندات في السوق الثانوية الذي تبلغ قيمته ٦٠٠ مليار فرنك إفريقي. غير أن الخروج من آلية التجديد يجب أن يتم بحرص، بما في ذلك من خلال إعادة هيكلة الرصيد الحالي من الأوراق المالية قصيرة الأجل إلى أدوات طويلة الأجل بضمان حساب مجمد يتم فتحه لدى بنك دول وسط إفريقيا. ويستوفي الاتفاق الجديد الشروط اللازمة لإلغاء أوزان المخاطر المطبقة على الأوراق المالية الصادرة عن تشاد.

الشكل البياني ١ - تشاد والبلدان المجاورة: مؤشرات الهشاشة، ٢٠١١-٢٠٢٠

التقييم الإجمالي*
(حاصل جمع جميع المؤشرات)

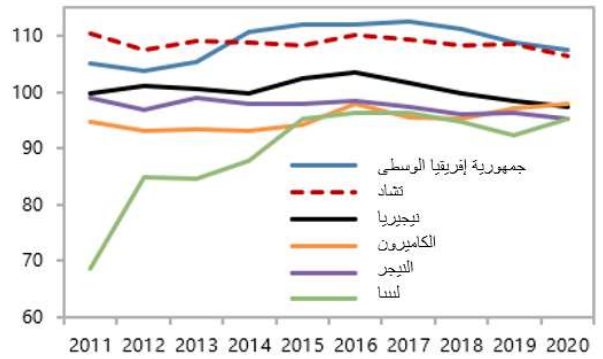

تشاد: إجمالي المؤشر
(التغير على أساس سنوي مقارن)

مؤشرات التماسك [١،٢]
(متوسط المؤشر)

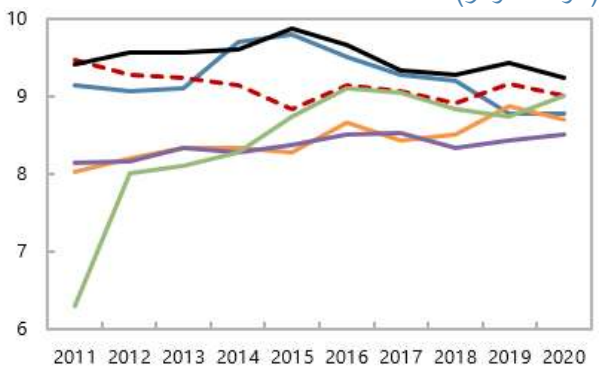

المؤشرات الاقتصادية [١،٣]
(متوسط المؤشر)

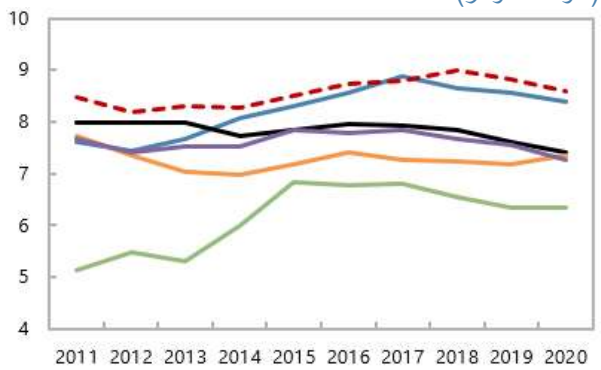

المؤشرات السياسية [١،٤]
(متوسط المؤشر)

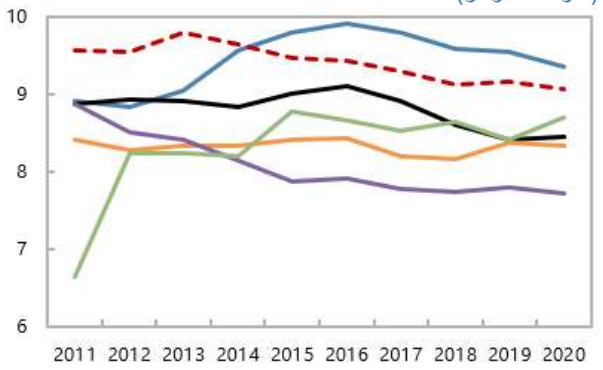

المؤشرات الاجتماعية [١،٥]
(متوسط المؤشر)

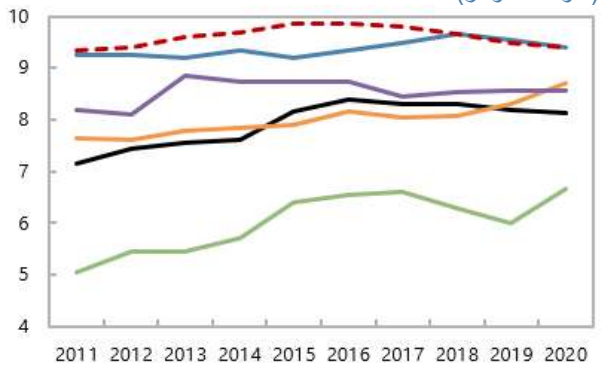

المصادر: مؤشر الدول الهشة (صندوق السلام).

١/ المؤشر من ١ إلى ١٠ حيث يشير الرقم ١٠ إلى الدول الأكثر هشاشة والرقم ١ إلى الدول الأقل هشاشة.

٢/ تتضمن مؤشرات التماسك الأجهزة الأمنية وانقسام النخب والمظالم الجماعية.

٣/ تتضمن المؤشرات الاقتصادية التراجع الاقتصادي وعدم المساواة وهجرة الموارد البشرية/العقول.

٤/ تتضمن المؤشرات السياسية شرعية الدولة والخدمات العامة وحقوق الإنسان.

٥/ تتضمن المؤشرات الاجتماعية الضغوط الديمغرافية واللاجئين والمهجرين داخليا.

الشكل البياني ٢ - تشاد: مجموعة مختارة من مؤشرات التنمية، ١٩٩٥ - ٢٠١٩

مؤشر التنمية البشرية
(قيمة المؤشر من صفر إلى ١) [١]

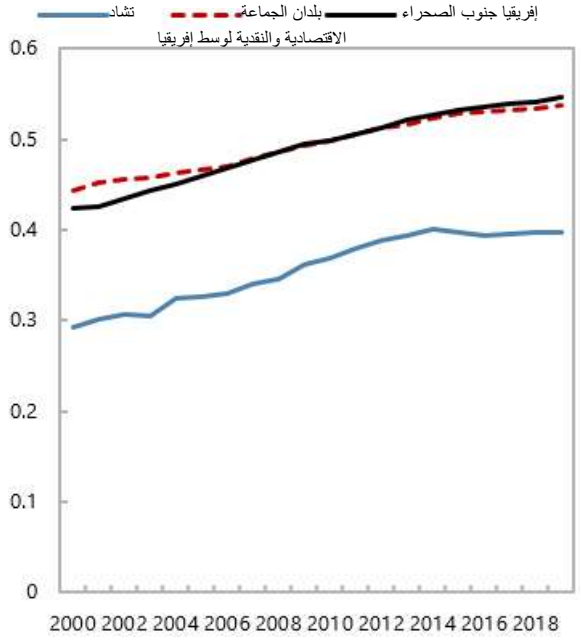

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
(بقيمة الدولار الأمريكي على أساس تعادل القوى الشرائية عام ٢٠١٧)

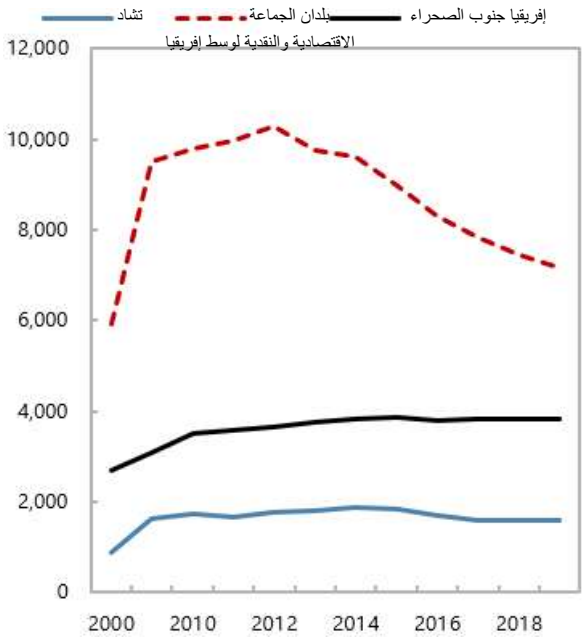

العمر المتوقع عند الولادة
(بالسنوات)

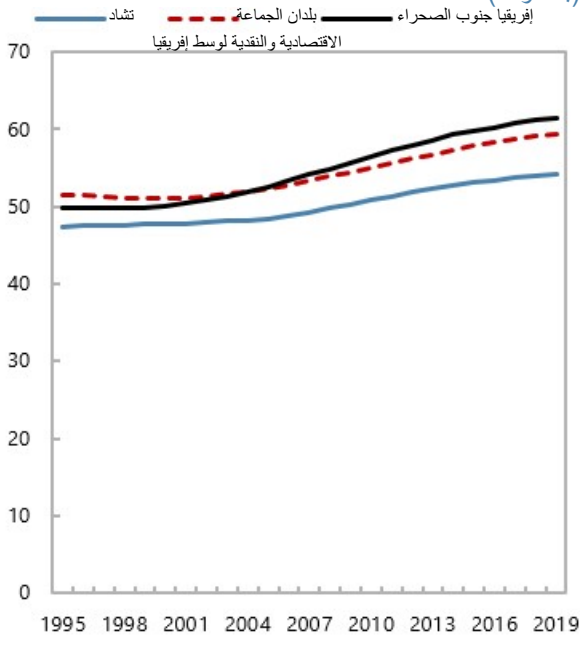

السكان تحت خط الفقر [٢]
(%)

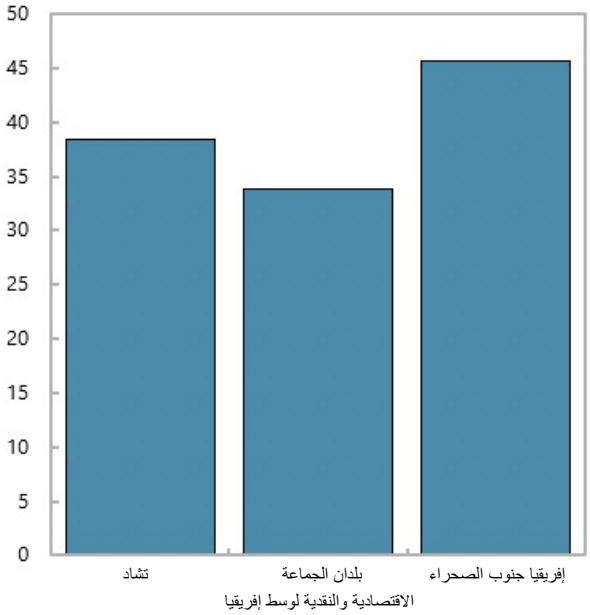

المصادر: تقرير التنمية البشرية (٢٠٢٠) - تستند الحسابات إلى البيانات المستمدة من إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (2019a) ومعهد الإحصاء التابع لليونسكو (٢٠٢٠) وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (2020b) والبنك الدولي (2020a) ودراسة Barro and Lee (2018) ودراسة IMF (2020).

١/ يُحسب مؤشر التنمية البشرية كالمتوسط الهندسي للعمر المتوقع والتعليم ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (أوزان ترجيحية متساوية).

٢/ التعريف: نسبة السكان تحت خط الفقر الدولي الذين يعيشون على أقل من ١,٩ دولار أمريكي (على أساس تعادل القوى الشرائية) يوميا. يعرض الشكل البياني آخر البيانات المتاحة لكل بلد.

الشكل البياني ٣ - تشاد: آخر التطورات الاقتصادية، ٢٠١٢-٢٠٢١

لا يزال نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي هشا عقب تراجعه عام ٢٠٢٠ ...

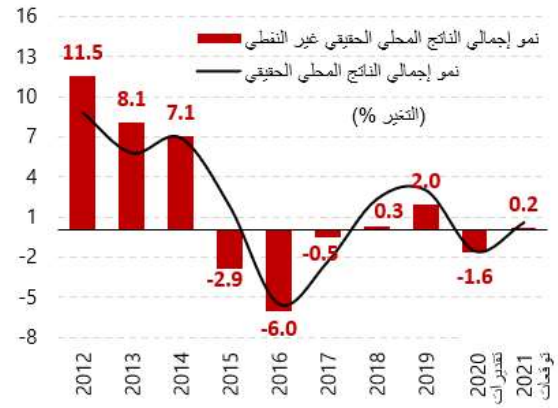

...وارتفع التضخم عام ٢٠٢٠، بسبب زيادة أسعار الغذاء في الأساس.

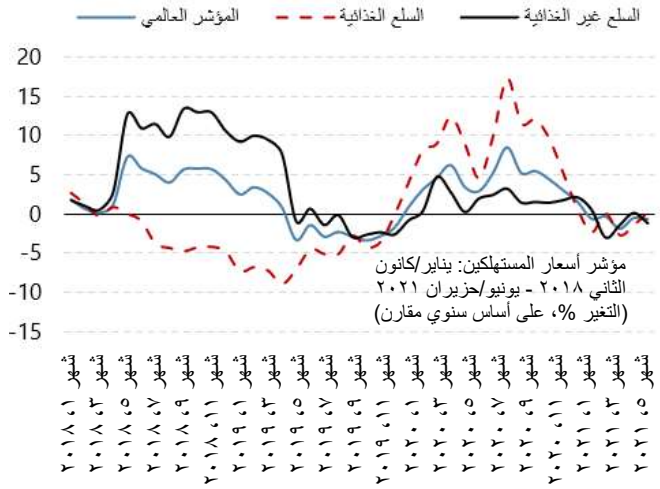

من المتوقع أن يواصل إنتاج النفط الاتجاه الصعودي بالرغم من تقلبات أسعار النفط...

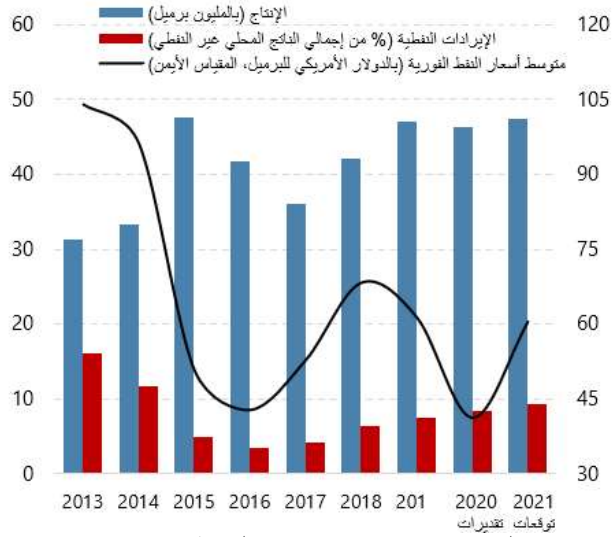

...وبالتالي تحسن الحساب الجاري.

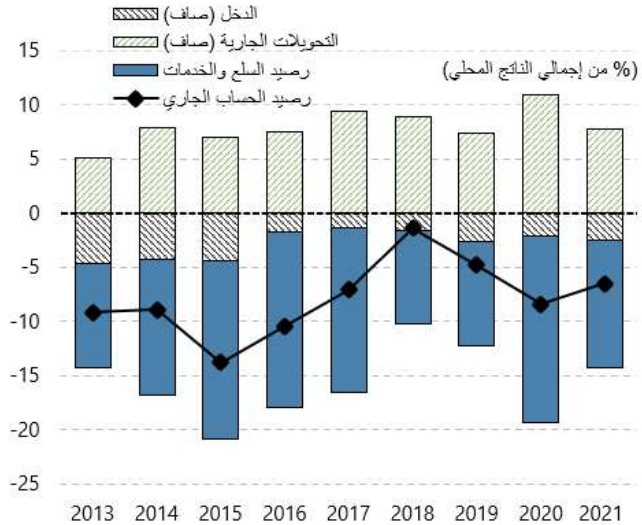

ارتفع الإنفاق العام في ٢٠٢٠ لاستيعاب تداعيات الجائحة ...

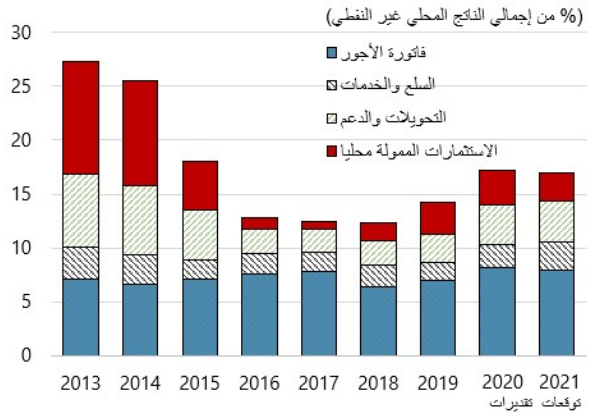

... وتراجعت الإيرادات الضريبية غير النفطية نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي.

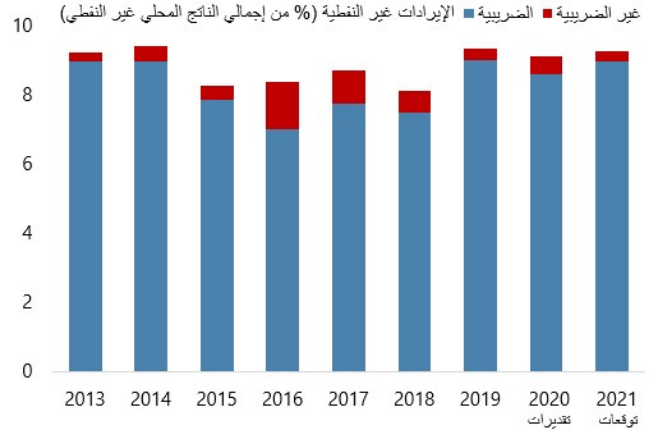

المصادر: السلطات التشادية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤ - تشاد: التغير في الدين المحلي في بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، ٢٠١٦-٢٠٢٠

(بمليارات الفرنكات الإفريقية)

صافي إصدارات الدين المحلي

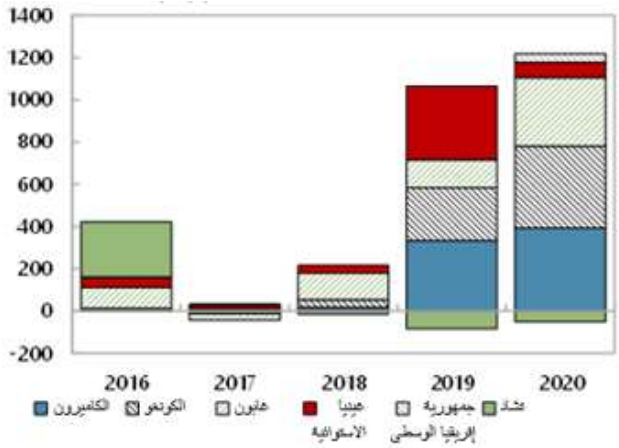

رصيد الأوراق المالية العامة القائم (%)

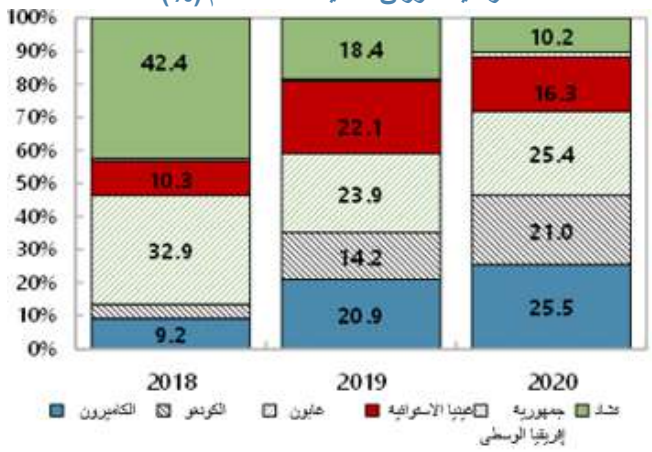

الديون القائمة طويلة الأجل (حسب جهة الإصدار)

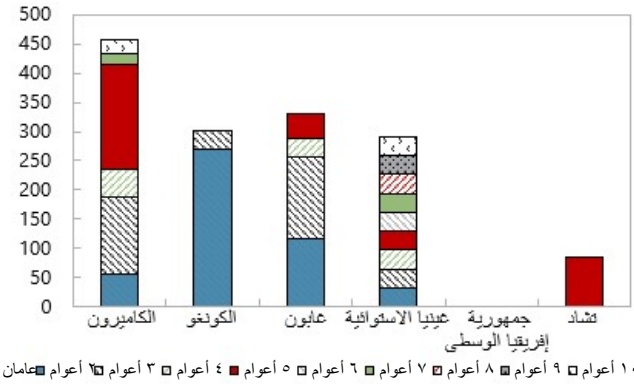

الديون القائمة طويلة الأجل (حسب آجال الاستحقاق)

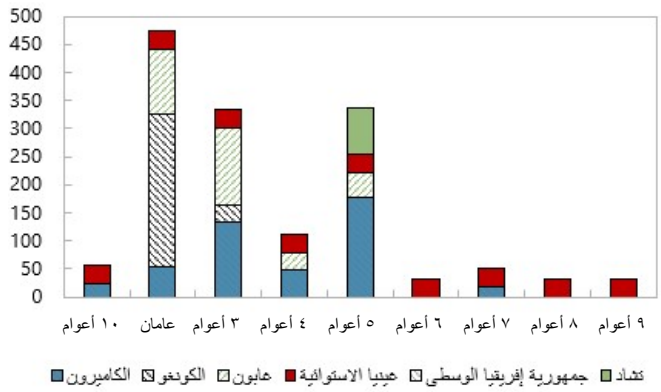

الديون القائمة قصيرة الأجل (حسب جهة الإصدار)

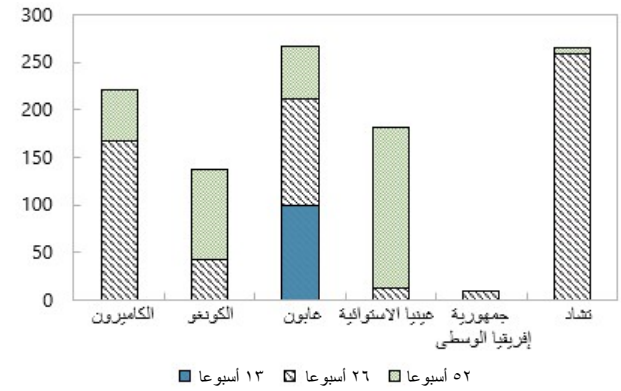

الديون القائمة قصيرة الأجل (حسب آجال الاستحقاق)

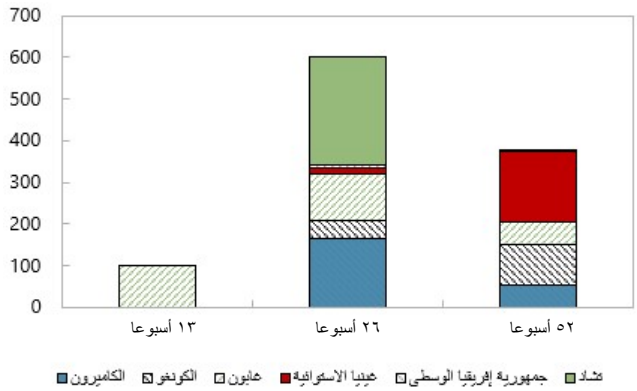

المصادر: بنك دول وسط إفريقيا وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٥ - تشاد: تطورات القطاع المالي، ٢٠١٤-٢٠٢٠

أصول القطاع المصرفي
(بمليارات الفرنكات الإفريقية)

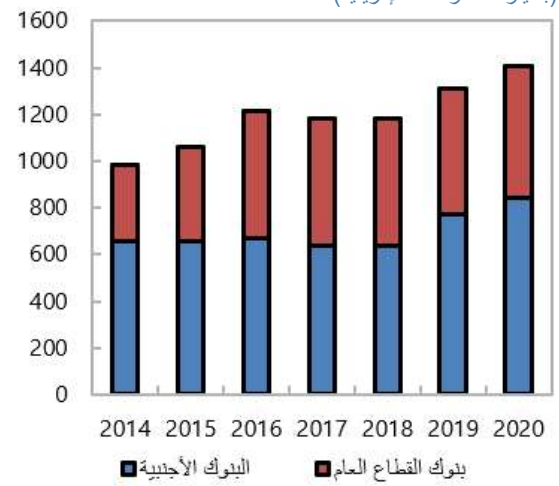

أصول القطاع المصرفي
(بمليارات الفرنكات الإفريقية)

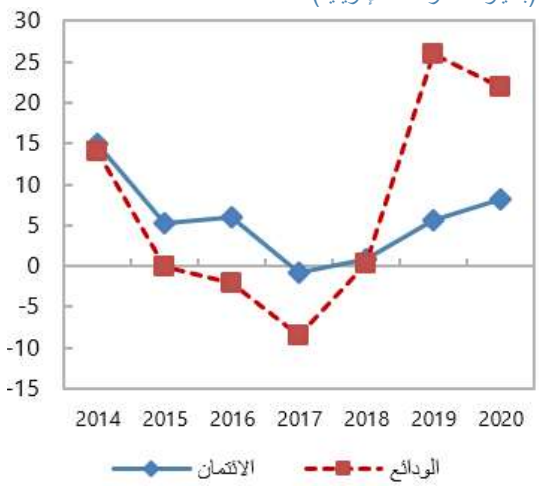

كفاية رأس المال
(%)

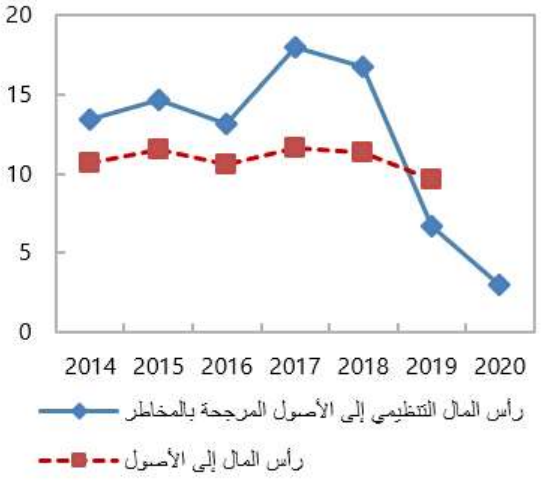

ربحية القطاع المصرفي
(%)

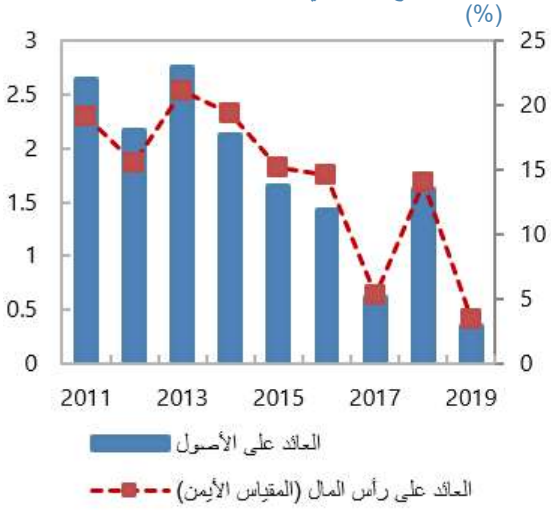

إعادة التمويل من بنك دول وسط إفريقيا والدين المحلي
(بمليارات الفرنكات الإفريقية)

رصيد المتأخرات المحلية والديون المتعثرة [1]
(بمليارات الفرنكات الإفريقية، %)

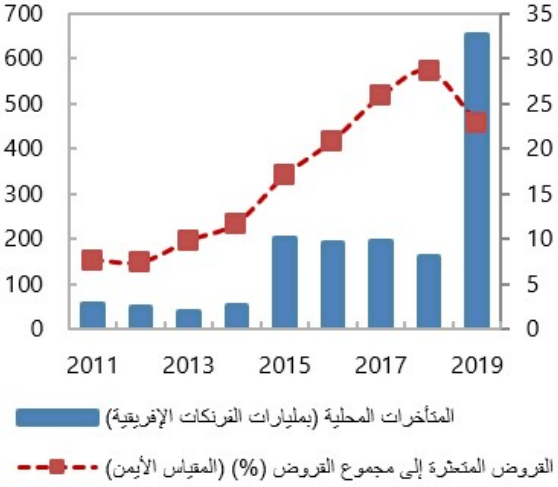

المصادر: بنك دول وسط إفريقيا، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ المتأخرات المحلية لا تشمل رصيد المتأخرات المدققة في نهاية ٢٠١٩. بيانات مؤشرات السلامة المالية لعام ٢٠٢٠ بيانات أولية.

الشكل البياني ٦ - تشاد: مؤشرات ائتمان الصندوق مقابل الاتفاقيات المطابقة لشروط الشريحة الائتمانية العليا المبرمة مع الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر

(% من المتغير)

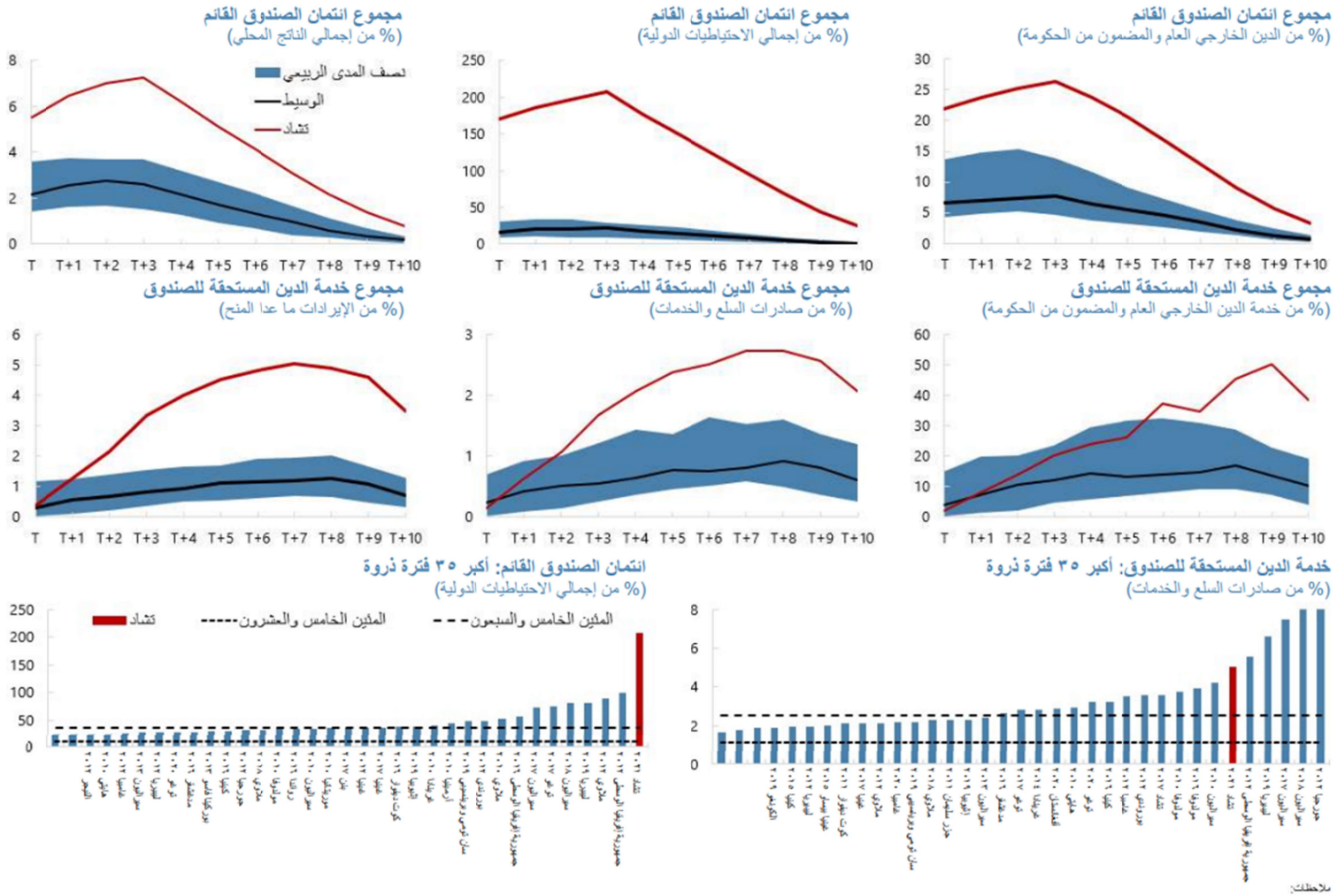

ملاحظات:

١) T = تاريخ الموافقة على الاتفاق.

٢) تشير الخطوط/الأعمدة باللون الأحمر إلى مؤشر القدرة على السداد في اتفاق الفائدة.

٣) يعكس الوسيط ونصف المدى الربيعي وأعمدة المقارنة جميع اتفاقات الشريحة الائتمانية العليا (بما في ذلك الاتفاقات المزيجة) المعتمدة لصالح بلدان الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠.

٤) بلدان الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر في مجموعة المقارنة التي أبرمت اتفاقات متعددة مع الصندوق يتم إدراجها كأحداث منفصلة في قاعدة البيانات.

٥) يشير إجمالي الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الاحتياطيات المحتسبة لتشاد.

الجدول ١ - تشاد: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، ٢٠١٩-٢٠٢٥

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
	بيانات أولية	تقديرات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
			(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)				
الاقتصاد الحقيقي							
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	٣,٠	-١,٦	٠,٦	٢,٢	٣,١	٣,٦	٣,٨
إجمالي الناتج المحلي النفطي	٧,٦	-١,٥	٢,٣	٢,٣	٢,٠	٢,٤	٣,٤
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	٢,٠	-١,٦	٠,٢	٢,١	٣,٣	٣,٩	٣,٩
مخفّض إجمالي الناتج المحلي	١,٥	-٢,١	٦,٣	١,٤	١,٨	٢,١	٢,٤
مؤشر أسعار المستهلكين (المتوسط السنوي)	-١,٠	٤,٥	١,١	٢,٨	٢,٨	٢,٩	٣,٠
أسعار النفط							
خام برنت (بالدولار الأمريكي للبرميل)[١]	٦٤,٠	٤٢,٣	٦١,٧	٥٨,٢	٥٦,١	٥٥,٠	٥٤,٤
السعر التشادي (بالدولار الأمريكي للبرميل)[٢]	٦١,٠	٤٠,٣	٥٨,٧	٥٥,٢	٥٣,١	٥٢,٠	٥١,٤
إنتاج النفط لأغراض التصدير (بالمليون برميل)	٤٧,٠	٤٦,٢	٤٧,٤	٤٨,٧	٤٩,٨	٥١,٢	٥٣,٢
سعر صرف الفرنك الإفريقي مقابل الدولار الأمريكي (متوسط الفترة)	٥٨٥,٩	٥٧٤,٨	....	....	....	....	....
النقود والائتمان							
صافي الأصول الأجنبية	٧,٢	-١,٦	-٢,٠	-٣,٧	-٣,١	-٢,٧	٤,٥
صافي الأصول المحلية	١٩,١	١٧,٨	١٣,٣	٥,٤	٤,١	٤,٣	-٠,٢
منها: صافي المطالبات على الحكومة المركزية	١١,٨	٩,٧	١١,٤	٢,٦	١,٠	٠,٩	-٣,٤
منها: الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	١,٠	٤,٧	٠,٦	٢,٨	٣,١	٣,٥	٣,٢
النقود بمعناها الواسع	٢٤,٤	١٧,٦	١١,٣	١,٧	١,٠	١,٦	٤,٣
سرعة دوران النقود (إجمالي الناتج المحلي غير النفطي/النقود بمعناها الواسع)[٣]	٤,٧	٤,١	٣,٧	٣,٩	٤,١	٤,٣	٤,٤
القطاع الخارجي (القيمة بالدولار الأمريكي)							
صادرات السلع والخدمات، فوب	٣,٣	-٢٢,٩	٣٤,٨	١,٠	١,٨	٣,٥	٦,٩
واردات السلع والخدمات، فوب	٤,٥	-١,٣	١٢,٢	٣,٣	٤,٤	٣,٠	٣,٣
حجم الصادرات	٩,٥	٥,٣	-٠,٤	٤,٦	٣,٢	٣,٣	٤,٧
حجم الواردات	٤,٠	٢,٠	٧,٢	٠,٣	٣,٥	١,٠	١,٣
ميزان المدفوعات الكلي (% من إجمالي الناتج المحلي)	٠,٠	١,٥-	٢,٤-	٣,٣-	٢,٦-	٣,١-	٠,٧-
رصيد الحساب الجاري، بما في ذلك التحويلات الرسمية (% من إجمالي الناتج المحلي)	٤,٨-	٨,٤-	٦,٥-	٥,٨-	٧,٣-	٧,٩-	٦,٣-
معدلات التبادل التجاري	٦,١-	٢٤,٤-	٢٩,٣	٦,٣-	٢,٣-	١,٨-	٠,١
الدين الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)[٤]	٢٤,٦	٢٦,٣	٢٦,١	٢٧,٧	٢٨,٣	٢٨,٢	٢٦,٦
صافي القيمة الحاضرة للدين الخارجي (% من صادرات السلع والخدمات)	٦٥,٦	٨٦,٠	٦٥,٦	٧٠,١	٧٣,٠	٧٣,٥	٦٨,٤
			(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، ما لم يذكر خلاف ذلك)				
مالية الحكومة							
الإيرادات والمنح	١٧,٣	٢٤,٣	١٩,٢	٢٢,٠	٢١,٣	٢٠,٧	٢٠,٩
منها: إيرادات نفطية	٦,٤	١٠,٧	٧,٠	٩,١	٧,٨	٦,٧	٦,٥
منها: إيرادات غير نفطية	٩,٤	٩,١	٩,٣	٩,٨	١٠,٣	١٠,٨	١١,٣
المصروفات	١٨,٠	٢٢,٣	٢٢,٦	٢١,٢	٢١,١	٢٠,٦	٢٠,١
الجارية	١٢,٥	١٥,٢	١٥,٤	١٤,١	١٣,٧	١٣,٢	١٢,٧
الرأسمالية	٥,٦	٧,١	٧,٢	٧,١	٧,٤	٧,٥	٧,٤
الرصيد الأولي غير النفطي (على أساس الالتزام، ما عدا المنح)[٥]	-٤,٨	-٨,١	-٧,٧	-٥,٩	-٥,٢	-٤,١	-٣,٢
رصيد المالية العامة الكلي (شاملا المنح، على أساس الالتزام)	-٠,٨	١,٩	-٣,٤	٠,٨	٠,٢	٠,٠	٠,٨
رصيد المالية العامة المرجعي لبلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (% من إجمالي الناتج المحلي)[٦]	-٢,١	-٣,٣	-٢,٨	-١,٢	-٠,٨	-٥,٣	١,٥
مجموع الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)[٤]	٥٣,٠	٥٢,٥	٤٩,١	٥٠,٦	٤٨,٩	٤٧,٧	٤٦,١
منه: دين محلي	٢٨,٤	٢٦,٢	٢٣,٠	٢٢,٩	٢٠,٥	١٩,٥	١٩,٦
بنود للتذكرة:							
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الفرنكات الإفريقية)	٦,٤٠٦	٦,١٧٠	٦,٥٩٣	٦,٨٢٦	٧,١٦٣	٧,٥٨٠	٨,٠٥٥
منه: إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	٥,١٣٠	٥,٢٧١	٥,٣٣٧	٥,٦٠٣	٥,٩٥٣	٦,٣٦٣	٦,٨٠٧
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	١٠,٩	١٠,٧	١٢,٠	١٢,٦	١٣,٤	١٤,٣	١٥,٤

المصادر: السلطات التشادية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لسعر نفط خام برنت.
٢/ سعر النفط التشادي يساوي سعر نفط خام برنت ناقص خصم مقابل فرق الجودة.
٣/ التغيرات كنسبة مئوية من رصيد النقود بمعناها الواسع في بداية الفترة.
٤/ الحكومة المركزية، بما في ذلك الدين المضمون من الحكومة.
٥/ مجموع الإيرادات ما عدا المنح والإيرادات النفطية، ناقص مجموع المصروفات ما عدا صافي مدفوعات الفائدة والاستثمارات الممولة من الخارج.
٦/ يحسب رصيد المالية العامة المرجعي لبلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا على أساس رصيد المالية العامة الكلي ناقص الوفورات من الإيرادات النفطية التي تساوي حاصل جمع ٢٠٪ من الإيرادات النفطية للعام الجاري و٨٠٪ من الإيرادات النفطية التي تزيد على متوسط الإيرادات النفطية في الأعوام الثلاثة السابقة.

الجدول ٢ ـ تشاد: عمليات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠١٩ـ٢٠٢٥

(بمليارات الفرنكات الإفريقية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
	بيانات أولية	تقديرات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
مجموع الإيرادات والمنح	**٨٨٥**	**١,٢٧٩**	**١,٠٢٦**	**١,٢٣٠**	**١,٢٦٧**	**١,٣١٦**	**١,٤٢١**
الإيرادات	٨٠٦	١,٠٤٣	٨٦٨	١,٠٦١	١,٠٨٠	١,١١٤	١,٢١١
النفطية[1]	٣٢٦	٥٦٢	٣٧٤	٥١٢	٤٦٦	٤٢٦	٤٤١
غير النفطية	٤٨٠	٤٨١	٤٩٥	٥٤٨	٦١٣	٦٨٨	٧٧٠
الضريبية	٤٦١	٤٥٢	٤٧٨	٥٢٩	٥٩٢	٦٦٥	٧٤٥
غير الضريبية	١٩	٢٩	١٧	١٩	٢١	٢٣	٢٥
المنح	٧٩	٢٣٦	١٥٨	١٦٩	١٨٨	٢٠١	٢١٠
دعم الموازنة	٧	١٢٥	٢٣	٢٦	٢٨	٢٨	٢٨
منح المشروعات	٧٢	١١١	١٣٥	١٤٣	١٦٠	١٧٣	١٨٢
المصروفات	**٩٢٤**	**١,١٧٧**	**١,٢٠٦**	**١,١٨٧**	**١,٢٥٦**	**١,٣١٤**	**١,٣٦٦**
الجارية	٦٣٩	٨٠٠	٨٢١	٧٨٧	٨١٦	٨٣٨	٨٦٤
الأجور والرواتب	٣٦٠	٤٣١	٤٢٥	٤٣٧	٤٥٢	٤٦٥	٤٨٣
أجهزة الخدمة المدنية	٢٤٨	٣٠٥	٢٩٩	٣٠٩	٣٢٣	٣٣٥	٣٥٢
الأجهزة العسكرية	١١١	١٢٦	١٢٦	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١
السلع والخدمات	٨٣	١١٥	١٣٦	١١٤	١٢٣	١٢٨	١٣١
التحويلات والدعم[2]	١٣٣	١٩٤	٢٠٦	١٩٠	١٩٥	١٩٧	٢٠٠
الفائدة	٦٤	٦٠	٥٤	٤٦	٤٦	٤٨	٥٠
على الدين المحلي	٢١	٢٦	٢٦	١٧	١٨	٢١	٢٤
على الدين الخارجي	٤٢,٨	٣٤,١	٢٨,٧	٢٩,١	٢٧,٤	٢٧,٠	٢٦,١
منه: قرض شركة غلينكور (بعد إعادة هيكلته)	*٣١*	*٢٢*	*١٩*	*١٩*	*١٦*	*١٤*	*١٢*
الاستثمار	٢٨٥	٣٧٧	٣٨٥	٤٠٠	٤٤٠	٤٧٥	٥٠٢
الممول محليا	١٥٣	١٧٠	١٤٠	١٤٠	١٥٠	١٦٠	١٧٢
الممول من الخارج[3]	١٣٢	٢٠٧	٢٤٥	٢٦٠	٢٩٠	٣١٥	٣٣٠
الرصيد الكلي (شاملا المنح، على أساس الالتزام)	**٣٩-**	**١٠٢**	**١٨٠-**	**٤٢**	**١٢**	**٢**	**٥٥**
الرصيد الأولي غير النفطي (ما عدا المنح، على أساس الالتزام)[4]	**٢٤٩-**	**٤٢٨-**	**٤١٢-**	**٣٣٣-**	**٣٠٧-**	**٢٦٢-**	**٢١٦-**
الدين العائم المرحل من العام السابق[5]	٣١-	٧٤-	٣٤-	٣٤-	٣٣-	٢١-	٢١-
الدين العائم في نهاية الفترة[5]	٧٤	٣٤	٣٤	٣٣	٢١	٢١	٤٠
التغير في حجم المتأخرات[6]	٦٤-	١٤٩-	١١١-	٥٠-	٥٠-	٥٠-	١٥-
الرصيد الكلي (شاملا المنح، الأساس النقدي)	**٦٠-**	**٨٧-**	**٢٩٢-**	**٩-**	**٥٠-**	**٤٨-**	**٥٩**
الرصيد الأولي غير النفطي (ما عدا المنح، الأساس النقدي)	**٢٧٠-**	**٦١٧-**	**٥٢٤-**	**٣٨٤-**	**٣٦٩-**	**٣١٢-**	**٢١١-**
التمويل	**٦٠**	**٨٥**	**١٨٠**	**٢١٦-**	**١٢٨-**	**١٠٥-**	**٥٩-**
التمويل المحلي	٣٥	٨٩	٢٢٠	٢٠٩-	١٣٨-	١١٨-	٤٧-
التمويل المصرفي	١٧٩	١٠٤	٦٧	٩٥-	١٠٢-	١٢٤-	١٢٠-
البنك المركزي (بنك دول وسط إفريقيا)	١٧٩	١٠٤	٦٧	٩٥-	١٠٢-	١٢٤-	١٢٠-
الودائع	١٠٥	١-	٣٢-	٣٤-	٣١-	٣٩-	٢٤-
السلف (صاف)	٠	٠	٠	٤٨-	٤٨-	٤٨-	٤٨-
صندوق النقد الدولي	٧٤	١٠٥	٦-	١٣-	٢٣-	٣٧-	٤٩-
مخصصات حقوق السحب الخاصة	٠	٠	١٠٦	٠	٠	٠	٠
البنوك التجارية (ودائع)	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
تمويل آخر (صاف)، منه:	١٤٣-	١٦-	١٥٤	١١٤-	٣٥-	٦	٧٣
استهلاك الدين	*٧٤-*	*٦١-*	*٢٦-*	*٥١-*	*٥٠-*	*٧٤-*	*٤٨-*
قروض بنوك تجارية	٠	*٩-*	*٩-*	*١١*	*١٠*	*١٠*	*١٠*
قروض غير مصرفية (إجمالي)[7]	٠	٢١	٣٩	*٤١*	*٤٦*	*٥٠*	*٥٢*
أذون خزانة (صاف)	*٧٠-*	٠	*٧٨*	*١٠٥-*	*١٠-*	*٥-*	*٢٤*
سندات خزانة (إجمالي)	٠	*٤٣*	*٧١*	٠	*٢١-*	*٢٥*	*٣٥*
إعادة رسملة البنوك	٠	٠	*١٠-*	٠	٠	٠	٠
صناديق التثبيت	٠	*١٠-*	*١٠*	*١٠-*	*١٠-*	٠	٠
إيرادات الخصخصة وإيرادات استثنائية أخرى	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
التمويل الخارجي	٢٤	٤-	٤٠-	٧-	١٠	١٣	١٢-
المنح	٧٩	٢٣٦	١٥٨	١٦٩	١٨٨	٢٠١	٢١٠
دعم الموازنة	٧	١٢٥	٢٣	٢٦	٢٨	٢٨	٢٨
منح المشروعات	٧٢	١١١	١٣٥	١٤٣	١٦٠	١٧٣	١٨٢
القروض (صاف)	٤-	٣٠-	٦٥-	٣٢-	١٥-	١١-	٣٦-
الدفعات المنصرفة	٧٢	٧١	٧٢	١١٧	١٢٥	١٣٢	١١٧
قروض دعم الموازنة	١٣	٠	٠	٤١	٤٠	٤٠	٢١
قروض المشروعات	٥٩	٧١	٧٢	٧٦	٨٥	٩٢	٩٧
استهلاك الدين	٧٦-	١٠١-	١٣٧-	١٤٩-	١٤٠-	١٤٣-	١٥٤-
منه: قرض شركة غلينكور (بعد إعادة هيكلته)	٢٤-	٤٨-	٧٦-	٨١-	٧٤-	٧٣-	٨٣-
التخفيف من أعباء الديون/إعادة جدولة الديون (مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون)	٢٨	٢٦	٢٥	٢٥	٢٥	٢٤	٢٥
الفجوة التمويلية	**٠**	**٢**	**١١١**	**٢٢٥**	**١٧٩**	**١٥٣**	**١-**
الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون		٢	٦				
مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الديون (صاف)		١	١	٠	١-	١-	٠
التسهيل الائتماني الممدد المقترح من صندوق النقد الدولي		٠	٤٤	٨٨	٨٨	٨٧	٠
الفجوة التمويلية المتبقية	٠	٠	٦٠	١٣٧	٩٢	٦٧	٠
بنود للتذكرة:							
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	٥,١٣٠	٥,٢٧١	٥,٣٣٧	٥,٦٠٣	٥,٩٥٣	٦,٣٦٣	٦,٨٠٧
الإنفاق الاجتماعي لأغراض الحد من الفقر	٢٤١	٢٦٣	٢٨٤	٢٧٣			
الودائع المصرفية (شاملة الودائع لدى بنك دول وسط إفريقيا)	١٤٩	١٥٠	١٨٢	٢١٦	٢٤٧	٢٨٦	٣١٠
(الممول محليا بعدد شهور الإنفاق)	٢,٣	١,٩	٢,٣	٢,٨	٣,١	٣,٤	٣,٦
سلف من بنك دول وسط إفريقيا	٤٨٠	٤٨٠	٤٨٠	٤٣٢	٣٨٤	٣٣٦	٢٨٨

المصادر: السلطات التشادية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[1] بعد خصم طلبات التمويل وتكاليف النقل المرتبطة بمشاركة شركة النفط العامة في شركات النفط الخاصة.

[2] يشمل هذا البند الدعم المقدم إلى شركة الكهرباء اعتبارا من عام ٢٠٢٠.

[3] يشمل هذا البند المشروعات الممولة من بنك التنمية لدول وسط إفريقيا، ولكن القروض المقابلة (بالفرنك الإفريقي) تحسب ضمن التمويل المحلي.

[4] مجموع الإيرادات، ما عدا المنح والإيرادات النفطية، ناقص مجموع المصروفات، ما عدا مدفوعات الفائدة والاستثمارات الممولة من الخارج.

[5] الفرق بين المصروفات الملتزم بها والمصروفات النقدية، والسهو والخطأ.

[6] المتأخرات المقيدة لدى الخزانة في جدول "الأرصدة القائمة".

[7] قروض ثنائية أو متعددة الأطراف بالفرنك الإفريقي (بنك التنمية لدول وسط إفريقيا، وقرض من الكاميرون في عام ٢٠١٦ على سبيل المثال).

الجدول ٣ - تشاد: عمليات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠١٩-٢٠٢٥

(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
	بيانات أولية	تقديرات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
مجموع الإيرادات والمنح	**١٧,٣**	**٢٤,٣**	**١٩,٢**	**٢٢,٠**	**٢١,٣**	**٢٠,٧**	**٢٠,٩**
الإيرادات	١٥,٧	١٩,٨	١٦,٣	١٨,٩	١٨,١	١٧,٥	١٧,٨
النفطية[1]	٦,٤	١٠,٧	٧,٠	٩,١	٧,٨	٦,٧	٦,٥
غير النفطية	٩,٤	٩,١	٩,٣	٩,٨	١٠,٣	١٠,٨	١١,٣
الضريبية	٩,٠	٨,٦	٨,٩	٩,٤	٩,٩	١٠,٤	١٠,٩
غير الضريبية	٠,٤	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤
المنح	١,٥	٤,٥	٣,٠	٣,٠	٣,٢	٣,٢	٣,١
دعم الموازنة	٠,١	٢,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤
منح المشروعات	١,٤	٢,١	٢,٥	٢,٦	٢,٧	٢,٧	٢,٧
المصروفات	**١٨,٠**	**٢٢,٣**	**٢٢,٦**	**٢١,٢**	**٢١,١**	**٢٠,٦**	**٢٠,١**
الجارية	١٢,٥	١٥,٢	١٥,٤	١٤,١	١٣,٧	١٣,٢	١٢,٧
الأجور والرواتب	٧,٠	٨,٢	٨,٠	٧,٨	٧,٦	٧,٣	٧,١
أجهزة الخدمة المدنية	٤,٨	٥,٨	٥,٦	٥,٥	٥,٤	٥,٣	٥,٢
الأجهزة العسكرية	٢,٢	٢,٤	٢,٤	٢,٣	٢,٢	٢,٠	١,٩
السلع والخدمات	١,٦	٢,٢	٢,٥	٢,٠	٢,١	٢,٠	١,٩
التحويلات والدعم[2]	٢,٦	٣,٧	٣,٩	٣,٤	٣,٣	٣,١	٢,٩
الفائدة	١,٢	١,١	١,٠	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٧
على الدين المحلي	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤
على الدين الخارجي	٠,٨	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤
بند للتذكرة: قرض شركة غلينكور (بعد إعادة هيكلته)	٠,٦	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢
الاستثمار	٥,٦	٧,١	٧,٢	٧,١	٧,٤	٧,٥	٧,٤
الممول محليا	٣,٠	٣,٢	٢,٦	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥
الممول من الخارج[3]	٢,٦	٣,٩	٤,٦	٤,٦	٤,٩	٥,٠	٤,٨
الرصيد الكلي (شاملا المنح، على أساس الالتزام)	**٠,٨-**	**١,٩**	**٣,٤-**	**٠,٨**	**٠,٢**	**٠,٠**	**٠,٨-**
الرصيد الأولي غير النفطي (ما عدا المنح، على أساس الالتزام)[4]	**٤,٨-**	**٨,١-**	**٧,٧-**	**٥,٩-**	**٥,٢-**	**٤,١-**	**٣,٢-**
الدين العائم المرحل من العام السابق[5]	٠,٦-	١,٤-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٥-	٠,٣-	٠,٣-
الدين العائم في نهاية الفترة[5]	١,٤	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٣	٠,٣	٠,٦
التغير في حجم المتأخرات[6]	١,٢-	٢,٨-	٢,١-	٠,٩-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٢-
سداد متأخرات أخرى	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الرصيد الكلي (شاملا المنح، الأساس النقدي)	**١,٢-**	**١,٦-**	**٥,٥-**	**٠,٢-**	**٠,٨-**	**٠,٨-**	**٠,٩**
الرصيد الأولي غير النفطي (ما عدا المنح، الأساس النقدي)	**٥,٣-**	**١١,٧-**	**٩,٨-**	**٦,٨-**	**٦,٢-**	**٤,٩-**	**٣,١-**
التمويل	**١,٢**	**١,٦**	**٣,٤**	**٣,٩-**	**٢,٢-**	**١,٧-**	**٠,٩-**
التمويل المحلي	٠,٧	١,٧	٤,١	٣,٧-	٢,٣-	١,٩-	٠,٧-
التمويل المصرفي	٣,٥	٢,٠	١,٣	١,٧-	١,٧-	٢,٠-	١,٨-
البنك المركزي (بنك دول وسط إفريقيا)	٣,٥	٢,٠	١,٣	١,٧-	١,٧-	٢,٠-	١,٨-
الودائع	٢,٠	٠,٠	٠,٦-	٠,٦-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٣-
السلف (صاف)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٩-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٧-
صندوق النقد الدولي	١,٤	٢,٠	٠,١-	٠,٢-	٠,٤-	٠,٦-	٠,٧-
مخصصات حقوق السحب الخاصة	٠,٠	٠,٠	٢,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
البنوك التجارية (ودائع)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تمويل آخر (صاف)	٢,٨-	٠,٣-	٢,٩	٢,٠-	٠,٦-	٠,١	١,١
إيرادات الخصخصة وإيرادات استثنائية أخرى	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
التمويل الخارجي	٠,٥	٠,١-	٠,٨-	٠,١-	٠,٢	٠,٢	٠,٢-
القروض (صاف)	٠,١-	٠,٦-	١,٢-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٥-
الدفعات المنصرفة	١,٤	١,٣	١,٣	٢,١	٢,١	٢,١	١,٧
استهلاك الدين	١,٥-	١,٩-	٢,٦-	٢,٧-	٢,٤-	٢,٢-	٢,٣-
التخفيف من أعباء الديون/إعادة جدولة الديون (مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون)	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤
متأخرات خارجية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الفجوة التمويلية	٠,٠	٠,٠	**٢,١**	**٤,٠**	**٣,٠**	**٢,٤**	٠,٠
الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون		٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الديون (صاف)		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
التسهيل الائتماني الممدد المقترح من صندوق النقد الدولي		٠,٠	٠,٨	١,٦	١,٥	١,٤	٠,٠
الفجوة التمويلية المتبقية		٠,٠	١,١	٢,٤	١,٥	١,١	٠,٠
بنود للتذكرة:							
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	٥,١٣٠	٥,٢٧١	٥,٣٣٧	٥,٦٠٣	٥,٩٥٣	٦,٣٦٣	٦,٨٠٧
الإنفاق الاجتماعي لأغراض الحد من الفقر	٤,٧	٥,٠	٥,٣	٤,٩			
الودائع المصرفية (شاملة الودائع لدى بنك دول وسط إفريقيا)	٢,٩	٢,٨	٣,٤	٣,٩	٤,١	٤,٥	٤,٥
(الممول محليا بعدد شهور الإنفاق)	٢,٣	١,٩	٢,٣	٢,٨	٣,١	٣,٤	٣,٦
سلف من بنك دول وسط إفريقيا	٩,٤	٩,١	٩,٠	٧,٧	٦,٤	٥,٣	٤,٢

المصادر: السلطات التشادية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[1] بعد خصم طلبات التمويل وتكاليف النقل المرتبطة بمشاركة شركة النفط العامة في شركات النفط الخاصة.

[2] يشمل هذا البند الدعم المقدم إلى شركة الكهرباء اعتبارا من عام ٢٠٢٠.

[3] يشمل هذا البند المشروعات الممولة من بنك التنمية لدول وسط إفريقيا، ولكن القروض المقابلة (بالفرنك الإفريقي) تحسب ضمن التمويل المحلي.

[4] مجموع الإيرادات، ما عدا المنح والإيرادات النفطية، ناقص مجموع المصروفات، ما عدا مدفوعات الفائدة والاستثمارات الممولة من الخارج.

[5] الفرق بين المصروفات الملتزم بها والمصروفات النقدية.

[6] المتأخرات المقيدة لدى الخزانة في جدول "الأرصدة القائمة".

الجدول ٤ - تشاد: ميزان المدفوعات، ٢٠١٩-٢٠٢٥
(بمليارات الفرنكات الإفريقية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
		تقديرات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
الحساب الجاري، ما عدا منح دعم الموازنة	**-٣١٣**	**-٦٤٥**	**-٤٥٠**	**-٤٢١**	**-٥٥٣**	**-٦٣٠**	**-٥٣٧**
الميزان التجاري	٦٨٣	١٨١	٥٦٩	٤٩١	٤٣٤	٤١٤	٤٧٩
الصادرات، فوب	٢,٠٦٤	١,٥٠٨	١,٩٨٨	١,٩٨٠	١,٩٧٩	٢,٠٢١	٢,١٤٢
منها: النفط	١,٦٨١	١,٠٧٠	١,٥٣٠	١,٤٦١	١,٤١٧	١,٤٠٧	١,٤٣١
	-	-	-	-	-		
الواردات، فوب	١,٣٨١	١,٣٢٧	١,٤١٩	١,٤٩٠	١,٥٤٦	١,٦٠٦-	١,٦٦٣-
	-	-	-	-	-		
الخدمات (صاف)	١,٢٩٥	١,٢٤٥	١,٣٤٧	١,٣٣٦	١,٣٦٠	١,٣٤٧-	١,٣٥٢-
الدخل (صاف)	١٧٠-	١٣١-	١٦٣-	١٦٢-	١٧٤-	١٨٢-	١٦٤-
التحويلات (صاف)	٤٦٩	٥٥٠	٤٩١	٥٨٦	٥٤٨	٤٨٥	٥٠٠
رسمية (صاف)	١١١	٩٥	٩٥	٩٩	١٠٤	١٠٩	١١٦
خاصة (صاف)	٣٥٨	٤٥٥	٣٩٦	٤٨٧	٤٤٥	٣٧٦	٣٨٤
الحساب المالي والرأسمالي	**٢٩٣**	**٤٢٧**	**٢٧٢**	**١٢٦**	**٣٠٠**	**٣٩٤**	**٤٨٢**
التحويلات الرأسمالية	٦٩	١٠٨	١٣١	١٣٩	١٥٦	١٧٠	١٧٨
الاستثمار الأجنبي المباشر	٢٧٧	٢٢٣	٢٣٤	٢٥٦	٢٨٣	٣٠٣	٣٢٧
استثمارات أخرى متوسطة وطويلة الأجل	٣٨-	٣٤	١١-	١٩٥-	١٥٠-	١٤٥-	١٥٢-
القطاع العام (ما عدا قروض دعم الموازنة)	١٧-	٣٥-	٤١	٧٣-	٥٥-	٥١-	٥٧-
منه: مخصصات حقوق السحب الخاصة			١٠٦				
القطاع الخاص	٢١-	٦٩	٥١-	١٢٣-	٩٤-	٩٤-	٩٤-
رأس المال قصير الأجل	١٥-	٦٣	٨٢-	٧٤-	١١	٦٧	١٢٨
السهو والخطأ	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الرصيد الكلي	**١٩-**	**٢١٧-**	**١٧٨-**	**٢٩٥-**	**٢٥٣-**	**٢٣٥-**	**٥٥-**
التمويل	**١٠٢-**	**٤٢-**	**١٩**	**٢١-**	**١٩-**	**١٠-**	**١٨-**
التغير في الاحتياطيات الرسمية (انخفاض +)	١٠٢-	٤٢-	١٩	٢١-	١٩-	١٠-	١٨-
منه: مخصصات حقوق السحب الخاصة			١٠٦-				
التمويل الاستثنائي	٢٨	٢٦	٢٥	٢٥	٢٥	٢٤	٢٥
تخفيف أعباء الديون (مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون)	٢٨	٢٦	٢٥	٢٥	٢٥	٢٤	٢٥
التمويل الاستثنائي	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
متحصلات استثنائية أخرى	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
متأخرات خارجية متراكمة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الفجوة التمويلية	**٩٣-**	**٢٣٣-**	**١٣٤-**	**٢٩٢-**	**٢٤٧-**	**٢٢١-**	**٤٨-**
الفجوة التمويلية (% من إجمالي الناتج المحلي)	١,٥-	٣,٨-	٢,٠-	٤,٣-	٣,٤-	٢,٩-	٠,٦-
التمويل المتوقع (ما عدا صندوق النقد الدولي، وشاملا قروض ومنح دعم الموازنة المتوقعة)	٢٠	١٢٥	٢٣	٦٧	٦٨	٦٨	٤٩
قروض دعم الموازنة	١٣	٠	٠	٤١	٤٠	٤٠	٢١
منح البرامج (تحويلات جارية)	٧	١٢٥	٢٣	٢٦	٢٨	٢٨	٢٨
البنك الدولي	٠	٥٧					
شركاء التنمية الآخرون	٧	٦٦					
التخفيف من أعباء الديون	-	١	١	٠	١-	١-	٠
مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الديون (صاف)	-	١	١	٠	١-	١-	٠
تمويل صندوق النقد الدولي، *منه:*	٧٤	١٠٨	٥٠	٨٨	٨٨	٨٧	٠
التسهيل الائتماني الممدد المقترح	٧٤	٠	٤٤	٨٨	٨٨	٨٧	٠
الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون	-	٢	٦	-	-	-	-
التسهيل الائتماني السريع الأول	-	٦٧	-	-	-	-	-
التسهيل الائتماني السريع الثاني	-	٣٩	-	-	-	-	-
الفجوة المتبقية	٠	٠	٦٠-	١٣٧-	٩٢-	٦٧-	٠
بنود للتذكرة:							
الحساب الجاري (شاملا منح دعم الموازنة المتوقعة، % من إجمالي الناتج المحلي)	٤,٨-	٨,٤-	٦,٥-	٥,٨-	٧,٣-	٧,٩-	٦,٣-
ميزان المدفوعات الكلي (شاملا دعم الموازنة المتوقع، % من إجمالي الناتج المحلي)	٠,٠	١,٥-	٢,٤-	٣,٣-	٢,٦-	٣,١-	٠,٧-
الصادرات (% من إجمالي الناتج المحلي)	٣٢,٢	٢٤,٤	٣٠,٢	٢٩,٠	٢٧,٦	٢٦,٧	٢٦,٦
منها: النفط	٢٦,٢	١٧,٣	٢٣,٢	٢١,٤	١٩,٨	١٨,٦	١٧,٨
الواردات (% من إجمالي الناتج المحلي)	٢١,٦-	٢١,٥-	٢١,٥-	٢١,٨-	٢١,٦-	٢١,٢-	٢٠,٦-
الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)	٤,٣	٣,٦	٣,٥	٣,٨	٤,٠	٤,٠	٤,١
إجمالي الاحتياطيات المحتسبة (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٥

المصادر: السلطات التشادية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٥ - تشاد: المسح النقدي، ٢٠٢٠-٢٠٢٥

(بمليارات الفرنكات الإفريقية)

	٢٠٢٠	٢٠٢١				٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع				
	تقديرات	توقعات				توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
صافي الأصول الأجنبية	**١٥٣,٠-**	**٢٤٤,٩-**	**٢٢٤,٧-**	**٢٢٤,٧-**	**١٧٩,٢-**	**٢٣٢,٢-**	**٢٧٧,٨-**	**٣١٧,٧-**	**٢٥١,٣-**
البنك المركزي	١٤٩,٨-	٢٥٧,٥-	٢٥٨,٣-	٢٥٨,٣-	٢١٢,٧-	٢٦٥,٨-	٣١١,٤-	٣٥١,٣-	٢٨٤,٨-
الأصول الأجنبية[1]	٢١٦,٣	١١٦,٠	١٠٩,٥	١٢٢,٢	٣١٧,٤	٣٣٨,٧	٣٥٧,٠	٣٦٦,٧	٣٨٤,٢
الخصوم الأجنبية	٣٦٦,٠-	٣٧٣,٦-	٣٦٧,٨-	٣٨٠,٥-	٥٣٠,١-	٦٠٤,٥-	٦٦٨,٤-	٧١٨,٠-	٦٦٩,٠-
منها التمويل المقدم من صندوق النقد الدولي[1]	٣٣٨,٦-	٣٣٨,٦-	٣٣٨,٦-	٣٣٨,٦-	٣٨٢,٦-	٤٥٧,٢-	٥٢١,٥-	٥٧١,٦-	٥٢٢,٩-
البنوك التجارية	٣,٣-	١٢,٧	٣٣,٦	٣٣,٦	٣٣,٦	٣٣,٦	٣٣,٦	٣٣,٦	٣٣,٦
صافي الأصول المحلية	**١٤٣٧,٦**	**١٥٥٧,١**	**١٥٨٨,٧**	**١٥٩٨,٧**	**١٦٠٨,٨**	**١٦٨٦,٣**	**١٧٤٦,٤**	**١٨١٠,١**	**١٨٠٧,٧**
الائتمان المحلي	١٥٨١,١	١٦٨٢,٣	١٧٢٣,٢	١٧٨٨,٧	١٧٩٨,٨	١٨٧٦,٣	١٩٣٦,٤	٢٠٠٠,١	١٩٩٧,٧
المطالبات على الحكومة (صاف)[1]	٩٥٨,٩	٨٩٦,٦	٩٢٦,٦	٩٣٦,٦	١١٠٥,٦	١١٤٣,٣	١١٥٨,٠	١١٧٠,٨	١١١٩,٩
الخزانة (صاف)	٩١٨,٩	٨٧٦,٦	٩٠٦,٦	٩١٦,٦	١٠٨٥,٦	١١٢٣,٣	١١٢٨,٠	١١٢٠,٨	١٠٥٩,٩
القطاع المصرفي	٩١٨,٩	٨٧٦,٦	٩٠٦,٦	٩١٦,٦	١٠٨٥,٦	١١٢٣,٣	١١٢٨,٠	١١٢٠,٨	١٠٥٩,٩
البنك المركزي	٨٠١,٨	٧٦٩,٥	٧٦٩,٥	٧٦٩,٥	٨١٩,١	٨١١,٩	٧٩٧,٣	٧٦٠,٣	٦٤٠,١
المطالبات على الحكومة العامة	٨٥١,٥	٨٥١,٥	٨٥١,٥	٨٥١,٥	٩٠١,٢	٩٢٧,٨	٩٤٤,١	٩٤٦,٢	٨٤٩,٥
منها: السلف[1]	٤٧٩,٩	٤٧٩,٩	٤٧٩,٩	٤٧٩,٩	٤٧٩,٩	٤٣١,٩	٣٨٣,٩	٣٣٥,٩	٢٨٧,٩
منها: التمويل المقدم من صندوق النقد الدولي	٣٣٨,٦	٣٣٨,٦	٣٣٨,٦	٣٣٨,٦	٣٨٢,٦	٤٥٧,٢	٥٢١,٥	٥٧١,٦	٥٢٢,٩
الخصوم المستحقة للحكومة العامة	٤٩,٨-	٨٢,١-	٨٢,١-	٨٢,١-	٨٢,١-	١١٥,٩-	١٤٦,٩-	١٨٥,٩-	٢٠٩,٥-
البنوك التجارية	١١٧,١	١٠٧,١	١٣٧,١	١٤٧,١	٢٦٦,٥	٣١١,٤	٣٣٠,٧	٣٦٠,٤	٤١٩,٨
المطالبات على الحكومة العامة	٢٣٠,٤	٢٢٠,٤	٢٥٠,٤	٢٦٠,٤	٣٧٩,٧	٤٢٤,٧	٤٤٤,٠	٤٧٣,٧	٥٣٣,١
الخصوم المستحقة للحكومة العامة	١١٣,٣-	١١٣,٣-	١١٣,٣-	١١٣,٣-	١١٣,٣-	١١٣,٣-	١١٣,٣-	١١٣,٣-	١١٣,٣-
أخرى بخلاف الخزانة	٤٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٣٠,٠	٥٠,٠	٦٠,٠
الائتمان الممنوح للاقتصاد	٦٨٤,٩	٧٤٦,٤	٧٨٠,٤	٨٥٢,١	٦٩٣,٢	٧٣٣,٠	٧٧٨,٤	٨٢٩,٤	٨٧٧,٨
بنود أخرى (صاف)	١٨٩,٦-	١٧١,٢-	١٦٨,٠-	١٩٠,٠-	١٩٠,٠-	١٩٠,٠-	١٩٠,٠-	١٩٠,٠-	١٩٠,٠-
النقود وشبه النقود	**١٢٨٤,٦**	**١٣١٢,٢**	**١٣٦٤,٠**	**١٣٧٤,٠**	**١٤٢٩,٦**	**١٤٥٤,٠**	**١٤٦٨,٦**	**١٤٩٢,٤**	**١٥٥٦,٤**
العملة خارج البنوك	٥٧٣,٧	٥٨٦,١	٦٠٩,٢	٦١٣,٦	٦٣٨,٥	٦٤٩,٤	٦٥٥,٩	٦٦٦,٥	٦٩٥,١
ودائع تحت الطلب	٥٧٩,٠	٥٩١,٥	٦١٤,٨	٦١٩,٣	٦٤٤,٤	٦٥٥,٤	٦٦١,٩	٦٧٢,٧	٧٠١,٥
الودائع لأجل والودائع الادخارية	١٣١,٩	١٣٤,٧	١٤٠,٠	١٤١,١	١٤٦,٨	١٤٩,٣	١٥٠,٨	١٥٣,٢	١٥٩,٨
بنود للتذكرة:									
النقود بمعناها الواسع (التغير السنوي %)	١٧,٦				١١,٣	١,٧	١,٠	١,٦	٤,٣
الائتمان الممنوح للاقتصاد (التغير السنوي %)	٨,١				١,٢	٥,٧	٦,٢	٦,٥	٥,٨
الائتمان الممنوح للاقتصاد (% من إجمالي الناتج المحلي)	١١,١				١٠,٥	١٠,٧	١٠,٩	١٠,٩	١٠,٩
الائتمان الممنوح للاقتصاد (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	١٣,٠				١٣,٠	١٣,١	١٣,١	١٣,٠	١٢,٩
سرعة دوران النقود (إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	٤,١				٣,٧	٣,٩	٤,١	٤,٣	٤,٤
سرعة دوران النقود (مجموع إجمالي الناتج المحلي)	٤,٨				٤,٦	٤,٧	٤,٩	٥,١	٥,٢

المصادر: السلطات التشادية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[1] يتضمن هذا البند السلف القانونية والاستثنائية.

الجدول ٦: تشاد – القواعد المعيارية الهيكلية للفترة ٢٠٢٢/٢٠٢١ والإجراءات المسبقة في ظل "التسهيل الائتماني الممدد" لعام ٢٠٢١

الإجراءات المسبقة

١- قيام وزارة المالية والميزانية بإعادة رسملة مصرف تشاد التجاري جزئيا بقيمة ٤,٥ مليار فرنك إفريقي وفق خطة إعادة الرسملة التي وافقت عليها اللجنة المصرفية لوسط إفريقيا.

٢- نشر النص الكامل لجميع عقود الشراء المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ التي قامت الحكومة المركزية بترسيتها حتى ٣١ مايو/أيار ٢٠٢١ على موقع إلكتروني حكومي يسهل الاطلاع عليه.

القواعد المعيارية الهيكلية

١- نشر مذكرة ربع سنوية عن قطاع النفط على النموذج المصمم لهذا الغرض بالتشاور مع خبراء الصندوق، بما في ذلك معلومات مفصلة عن مدفوعات خدمة الدين المستحقة لشركة غلينكور.	ربع سنوية، اعتبارا من نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١
٢- الاستعانة بشركة تدقيق دولية مرموقة لإجراء تدقيق لاحق للنفقات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩، مع نشر نتائج التدقيق عقب الانتهاء منه.	نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١
٣- نشر مذكرة نصف سنوية تتضمن قائمة بجميع الإعفاءات الضريبية الجديدة (بما في ذلك الإعفاءات المجددة والممددة).	نصف سنوية، اعتبارا من نهاية يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢
٤- تخصيص إيرادات ضريبة القيمة المضافة المودعة في حساب الضمان المجمد لدى بنك دول وسط إفريقيا.	نهاية فبراير/شباط ٢٠٢٢
٥- نشر النص الكامل لجميع عقود الشراء التي تبرمها الحكومة المركزية على موقع إلكتروني حكومي يسهل الاطلاع عليه، بما في ذلك أسماء وجنسيات الملاك المستفيدين للكيانات الاعتبارية التي تمت ترسية العقود عليها.	نهاية مارس/آذار ٢٠٢٢
٦- قيام الحكومة بصياغة وتطبيق استراتيجية الإدارة المالية العامة بدعم من المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي.	نهاية يونيو/حزيران ٢٠٢٢
٧- فرض حد أقصى لعدد العاملين وفق أحكام قانون المالية العامة الأساسي لعام ٢٠١٤.	نهاية أغسطس/آب ٢٠٢٢
٨- تطبيق نموذج الإعفاءات في النظام الآلي للبيانات الجمركية لإدارة جميع طلبات الإعفاء الجمركي والموافقة عليها.	نهاية نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢

المصادر: السلطات التشادية وخبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٧ - تشاد: معايير الأداء الكمية والأهداف الإرشادية بموجب اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد

(بمليارات الفرنكات الإفريقية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	معايير الأداء الكمية لنهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١	الأهداف الإرشادية لنهاية مارس/آذار ٢٠٢٢	معايير الأداء الكمية لنهاية يونيو/حزيران ٢٠٢٢	الأهداف الإرشادية لنهاية سبتمبر /أيلول ٢٠٢٢	معايير الأداء الكمية لنهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٢
معايير الأداء الكمية					
١- حد أقصى للمتأخرات الخارجية الجديدة المستحقة على الحكومة والشركات العامة غير المالية.[١]	٠	٠	٠	٠	٠
٢- حد أقصى للديون الخارجية الجديدة غير الميسرة التي يتم التعاقد عليها أو ضمانها من جانب الحكومة والشركات العامة غير المالية.[١]	٠	٠	٠	٠	٠
٣- حد أدنى لرصيد الموازنة الأولي غير النفطي. [٢]	٤١٢-	٩٥-	١٥٦-	٢٤٥-	٣٣٣-
٤- حد أقصى لصافي التمويل الحكومي المحلي.[٣]	....	....	....	٣٥-	١٢٠-
٥- حد أقصى لرصيد متأخرات المدفوعات المحلية المستحقة على الحكومة.[٤]	....	....	٣٨١	٣٦١	٣٤١
الأهداف الارشادية					
٤- حد أقصى لصافي التمويل الحكومي المحلي.[٣]	٤٣	٥٣	٨-	....	....
٥- حد أقصى لرصيد متأخرات المدفوعات المحلية المستحقة على الحكومة.[٤]	٣٩١	٣٩١	....	....	....
٦- حد أدنى للإيرادات الضريبية الحكومية، ما عد الإيرادات الضريبية من شركات النفط.٣	٤٧٧	١١٠	٢٥٣	٣٩١	٥٢٩
٧- حد أقصى للأجور والرواتب.	٤٢٥	١٠٩	٢١٩	٣٢٨	٤٣٧
٨- حد أدنى للإنفاق الاجتماعي لأغراض الحد من الفقر.[٥]	٢٨٤	٧٦	١٥١	٢٣٤	٢٧٣
بنود للتذكرة:					
٩- إجراءات الإنفاق الطارئ - النفقات بدون اعتماد مسبق (% من الإنفاق الأولي).[٦]	٢٠	١٨	١٨	١٨	١٨
١٠- حد أدنى لقيد إجراءات الإنفاق الطارئ في الموازنة - النفقات بدون اعتماد مسبق (% من مجموع النفقات بدون اعتماد مسبق).[٦]	٨٠	٥٠	٧٠	٧٠	٧٠
١١- الاقتراض الخارجي بشروط ميسرة (بملايين الدولارات الأمريكية)	٠	٠	٠	٠	٧٥
١٢- الإيرادات النفطية [٧]	٣٧٤	٩٧	٢٣٦	٣٧٣	٥١٢
١٣- المنح [٨]	٢٣	٧	١٣	٢٠	٢٦

المصادر: السلطات التشادية، وخبراء صندوق النقد الدولي.

ملاحظات: تتضمن الفقرة ٢٣ من مذكرة التفاهم الفنية أدوات تعديل معايير الأداء الكمية والأهداف الإرشادية.

إلى جانب معايير الأداء الكمية المذكورة في الجدول، تطبق أيضا معايير الأداء المستمرة: (١) عدم فرض قيود جديدة أو تشديد القيود الحالية على أداء المدفوعات والتحويلات اللازمة لتنفيذ المعاملات الدولية الجارية، و(٢) عدم فرض مجموعة جديدة من ممارسات تعدد أسعار الصرف أو تشديد الممارسات الحالية، و(٣) عدم إبرام اتفاقيات مدفوعات ثنائية تتعارض مع المادة الثامنة، و(٤) عدم فرض قيود جديدة أو تشديد القيود الحالية على الواردات لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات.

يتم حساب جميع المؤشرات على أساس تراكمي اعتبارا من ١ يناير/كانون الثاني ما لم يذكر خلاف ذلك.

١/ معيار مستمر.

٢/ الرصيد الأولي غير النفطي: الإيرادات غير النفطية ما عدا المنح، ناقص المصروفات الأولية الممولة محليا (أي المصروفات ما عدا صافي مدفوعات الفائدة والاستثمارات الممولة من الخارج).

٣/ راجع مذكرة التفاهم الفنية.

٤/ رصيد المتأخرات التي تم التحقق منها على النحو الوارد في مذكرة التفاهم الفنية.

٥/ مصروفات الوزارات المختصة بالقطاعات الاجتماعية، حسب توصيات البنك الدولي في ظل عدم وجود تصنيف وظيفي داخل الموازنة. وسيتم تحديد عامل تعديل لاستخدامه في تخفيض المصروفات لضمان زيادة نصيب الإنفاق الاجتماعي الداعم لجهود الحد من الفقر كنسبة من مجموع المصروفات الجارية الأولية (راجع مذكرة التفاهم الفنية للاطلاع على التفاصيل).

٦/ يقصد بالنفقات بدون اعتماد مسبق جميع النفقات التي لا تخضع لإجراءات الإنفاق المعتادة. وتقيد هذه النفقات ضمن البنود ذات الصلة في الموازنة لتقنين وضعها، وذلك خلال ٤٥ يوما من نهاية ربع السنة.

٧/ الإيرادات النفطية هي حاصل جمع المتحصلات المباشرة والإيرادات من بيع النفط الحكومي بعد خصم تكلفة التشغيل والنقل.

٨/ منح دعم الموازنة.

الجدول ٨ - تشاد: جدول الصرف المقترح في إطار اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" الجديد، ٢٠٢١-٢٠٢٤

تاريخ الإتاحة	شروط الصرف	المبلغ (% من حصة العضوية)	المبلغ (بملايين حقوق السحب الخاصة)
تاريخ موافقة المجلس	موافقة المجلس التنفيذي على اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد"	٤٠,٠	٥٦,٠٨
١٥ إبريل/نيسان ٢٠٢٢	التقيد بمعايير أداء ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١ واستكمال المراجعة الأولى في إطار الاتفاق	٤٠,٠	٥٦,٠٨
١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢	التقيد بمعايير أداء ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٢٢ واستكمال المراجعة الثانية في إطار الاتفاق	٤٠,٠	٥٦,٠٨
١٤ إبريل/نيسان ٢٠٢٣	التقيد بمعايير أداء ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٢ واستكمال المراجعة الثالثة في إطار الاتفاق	٤٠,٠	٥٦,٠٨
١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٣	التقيد بمعايير أداء ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٢٣ واستكمال المراجعة الرابعة في إطار الاتفاق	٤٠,٠	٥٦,٠٨
١٥ إبريل/نيسان ٢٠٢٤	التقيد بمعايير أداء ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣ واستكمال المراجعة الخامسة في إطار الاتفاق	٤٠,٠	٥٦,٠٨
١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٤	التقيد بمعايير أداء ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٢٤ واستكمال المراجعة السادسة في إطار الاتفاق	٤٠,٠	٥٦,٠٨
المجموع		**٢٨٠,٠**	**٣٩٢,٥٦**

المصدر: تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٩ - تشاد: مؤشرات القدرة على السداد للصندوق، ٢٠٢١-٢٠٣٥

	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	٢٠٣١	٢٠٣٢	٢٠٣٣	٢٠٣٤	٢٠٣٥
الالتزامات المستحقة للصندوق على أساس حجم الائتمان الحالي															
(بملايين حقوق السحب الخاصة)															
الأصل	٠,٠	١٧,٠	٢٩,٧	٤٧,٧	٦٢,٧	٧٤,٨	٦٥,٩	٥٥,٤	٣٧,٩	١٨,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الرسوم والفائدة	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
الالتزامات المستحقة للصندوق على أساس حجم الائتمان الحالي والمحتمل															
(بملايين حقوق السحب الخاصة)															
الأصل	٠,٠	١٧,٠	٢٩,٧	٤٧,٧	٦٢,٧	٧٤,٨	٨٢,٧	٩٤,٦	٩٩,٥	٩٦,٧	٧٨,٥	٦١,٧	٣٩,٣	١٦,٨	٠,٠
الرسوم والفائدة	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
مجموع الالتزامات على أساس حجم الائتمان الحالي والمحتمل															
بملايين حقوق السحب الخاصة	٠,٠	١٧,١	٢٩,٨	٤٧,٨	٦٢,٨	٧٤,٩	٨٢,٨	٩٤,٧	٩٩,٦	٩٦,٨	٧٨,٦	٦١,٨	٣٩,٤	١٦,٩	٠,١
بمليارات الفرنكات الإفريقية	٠,٠	١٣,٤	٢٣,٣	٣٧,٢	٤٨,٧	٥٧,٩	٦٤,١	٧٣,٣	٧٧,١	٧٤,٩	٦٠,٨	٤٧,٨	٣٠,٥	١٣,١	٠,١
% من صادرات السلع والخدمات	٠,٠	٠,٦	١,١	١,٧	٢,١	٢,٤	٢,٥	٢,٧	٢,٧	٢,٦	٢,١	١,٦	١,٠	٠,٤	٠,٠
% من خدمة الدين [1]	٠,٠	٨,١	١٤,٠	٢٠,٣	٢٣,٩	٢٦,٠	٣٧,٢	٣٤,٧	٤٥,٤	٥٠,٣	٣٨,٥	٢٩,٦	١٨,٩	٨,٠	٠,٠
% من إجمالي الناتج المحلي	٠,٠	٠,٢	٠,٣	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٧	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٥	٠,٤	٠,٢	٠,١	٠,٠
% من الإيرادات الضريبية	٠,٠	٢,٥	٣,٩	٥,٦	٦,٥	٧,٠	٧,١	٧,٥	٧,٢	٦,٥	٥,٠	٣,٦	٢,٢	٠,٩	٠,٠
% من حصة العضوية	٠,٠	١٢,٢	٢١,٢	٣٤,١	٤٤,٨	٥٣,٤	٥٩,١	٦٧,٦	٧١,١	٦٩,١	٥٦,١	٤٤,١	٢٨,١	١٢,١	٠,١
ائتمان الصندوق القائم على أساس المسحوبات الحالية والمحتملة															
بملايين حقوق السحب الخاصة	٤٦٥,٣	٥٦٠,٤	٦٤٢,٩	٧٠٧,٤	٦٤٤,٧	٥٦٩,٩	٤٨٧,٢	٣٩٢,٦	٢٩٣,٠	١٩٦,٣	١١٧,٨	٥٦,١	١٦,٨	٠,٠	٠,٠
بمليارات الفرنكات الإفريقية	٣٦٥,٧	٤٣٩,٥	٥٠٢,١	٥٥٠,٣	٤٩٩,٨	٤٤١,٠	٣٧٧,٠	٣٠٣,٨	٢٢٦,٨	١٥١,٩	٩١,١	٤٣,٤	١٣,٠	٠,٠	٠,٠
% من صادرات السلع والخدمات	١٦,٩	٢٠,٣	٢٣,١	٢٤,٨	٢١,٣	١٨,١	١٤,٧	١١,٣	٨,٠	٥,٢	٣,١	١,٥	٠,٤	٠,٠	٠,٠
% من خدمة الدين [1]	٢٤٨,٨	٢٦٣,٩	٣٠٢,٢	٣٠٠,٨	٢٤٥,٢	١٩٨,١	٢١٩,٠	١٤٣,٦	١٣٣,٦	١٠١,٩	٥٧,٦	٢٦,٩	٨,١	٠,٠	٠,٠
% من إجمالي الناتج المحلي	٥,٥	٦,٤	٧,٠	٧,٣	٦,٢	٥,١	٤,١	٣,١	٢,٢	١,٤	٠,٨	٠,٤	٠,١	٠,٠	٠,٠
% من الإيرادات الضريبية	٧٦,٦	٨٣,٠	٨٤,٨	٨٢,٨	٦٧,١	٥٣,٢	٤١,٧	٣٠,٩	٢١,٢	١٣,٢	٧,٤	٣,٣	٠,٩	٠,٠	٠,٠
% من حصة العضوية	٣٣١,٩	٣٩٩,٧	٤٥٨,٦	٥٠٤,٥	٤٥٩,٨	٤٠٦,٥	٣٤٧,٥	٢٨٠,٠	٢٠٩,٠	١٤٠,٠	٨٤,٠	٤٠,٠	١٢,٠	٠,٠	٠,٠
صافي استخدام ائتمان الصندوق (بملايين حقوق السحب الخاصة)	٤٨,٠	٩٥,٢	٨٢,٥	٦٤,٥	-٦٢,٧	-٧٤,٨	-٨٢,٧	-٩٤,٦	-٩٩,٥	-٩٦,٧	-٧٨,٥	-٦١,٧	-٣٩,٣	-١٦,٨	٠,٠
الدفعات المنصرفة	٤٨,٠	١١٢,٢	١١٢,٢	١١٢,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
عمليات السداد وإعادة الشراء	٠,٠	١٧,٠	٢٩,٧	٤٧,٧	٦٢,٧	٧٤,٨	٨٢,٧	٩٤,٦	٩٩,٥	٩٦,٧	٧٨,٥	٦١,٧	٣٩,٣	١٦,٨	٠,٠
بنود للتذكرة:															
صادرات السلع والخدمات (بمليارات الفرنكات الإفريقية)	٢,١٦٩	٢,١٦٧	٢,١٧٤	٢,٢٢٣	٢,٣٥٠	٢,٤٤١	٢,٥٦١	٢,٦٨٧	٢,٨٢٢	٢,٩١٥	٢,٩٤٤	٢,٩٨١	٣,٠٢٥	٣,٠٨٢	٣,١٣٦
خدمة الدين الخارجي (بمليارات الفرنكات الإفريقية) [1]	١٤٧	١٦٧	١٦٦	١٨٣	٢٠٤	٢٢٣	١٧٢	٢١٢	١٧٠	١٤٩	١٥٨	١٦٢	١٦١	١٦٤	١٧٧
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الفرنكات الإفريقية)	٦,٥٩٣	٦,٨٢٦	٧,١٦٣	٧,٥٨٠	٨,٠٥٥	٨,٥٦٧	٩,١٢٥	٩,٧١٩	١٠,٣٥٤	١٠,٩٩٢	١١,٦٢٧	١٢,٣٢٢	١٣,٠٧٦	١٣,٨٩٠	١٤,٧٦٥
الإيرادات الضريبية (بمليارات الفرنكات الإفريقية)	٤٧٨	٥٢٩	٥٩٢	٦٦٥	٧٤٥	٨٢٩	٩٠٣	٩٨٤	١,٠٧١	١,١٤٧	١,٢٢٩	١,٣١٧	١,٤١٢	١,٥١٥	١,٦٢٤
حصة العضوية (بملايين حقوق السحب الخاصة)	١٤٠,٢	١٤٠,٢	١٤٠,٢	١٤٠,٢	١٤٠,٢	١٤٠,٢	١٤٠,٢	١٤٠,٢	١٤٠,٢	١٤٠,٢	١٤٠,٢	١٤٠,٢	١٤٠,٢	١٤٠,٢	١٤٠,٢

المصدر: تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[1] يتضمن مجموع خدمة الدين الخارجي عمليات إعادة الشراء والمبالغ المسددة لصندوق النقد الدولي.

الجدول ١٠ – تشاد: مصفوفة تقييم المخاطر

	مصدر المخاطر/الإطار الزمني/الاحتمالية النسبية	التأثير المحتمل	استجابات السياسات الموصى بها
	تفشي جائحة كوفيد-١٩ محليا خارج حدود السيطرة وتراجع النمو عن المتوسط. وتفشي الجائحة في البلدان التي تتباطأ فيها معدلات التلقيح مما يؤدي إلى إعادة فرض تدابير الإغلاق مجددا/الأجل القصير إلى المتوسط/مرتفعة	**مرتفع** قد يؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف المالية العامة.	الاستعداد لاتخاذ المزيد من التدابير المرتبطة بالجائحة والسعي إلى الحصول على دعم إضافي من الجهات المانحة.
	انتشار حالة من السخط المجتمعي وانعدام الاستقرار السياسي. وتنشأ اضطرابات اجتماعية نتيجة سحب السياسات الداعمة المرتبطة بالجائحة الذي يتسبب في ارتفاع البطالة، والإضرار بالمجموعات المعرضة للمخاطر نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية/**الأجل القصير إلى المتوسط/متوسطة**	**متوسط** قد يؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف المالية العامة.	استمرار الحوار لضمان إحراز التقدم اللازم نحو تنفيذ استراتيجية فاتورة الأجور.
	استمرار ارتفاع أسعار السلع الأساسية في ظل موجات حادة من التقلبات. وتؤدي حالة عدم اليقين إلى موجات حادة من التقلبات، ولا سيما في أسعار النفط/**الأجل القصير إلى المتوسط/متوسطة**	**متوسط** تعتمد سلامة المالية العامة واستمرارية القدرة على تحمل الديون في تشاد اعتماد كبيرا على أسعار النفط.	مواصلة تنمية مصادر الإيرادات غير النفطية وتنفيذ آلية لتمهيد تقلبات الأسعار لأغراض سياسة المالية العامة.
	تفاقم النزاعات الجغرافية السياسية والمخاطر الأمنية. وتؤدي النزاعات الجغرافية السياسية إلى اضطرابات اقتصادية وسياسية والهجرة غير القانونية وزيادة تقلبات أسعار السلع الأساسية وتراجع الثقة/ **الأجل القصير إلى المتوسط/**مرتفعة	**مرتفع** قد يؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط المالية العامة.	حماية الإنفاق الاجتماعي والسعي إلى الحصول على الدعم من الجهات المانحة.
	زيادة تواتر الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ واشتداد وطأتها، مما يؤدي إلى أضرار اقتصادية جسيمة. /**الأجل القصير إلى المتوسط/متوسطة**	**متوسط** قد يؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف المالية العامة.	الاستعداد لاتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتأقلم معها والسعي إلى الحصول على الدعم من الجهات المانحة.
	تأخر/عدم كفاية الضمانات المقدمة من دائني القطاع الخاص، والتي تمثل عاملا أساسيا في تحسين تقييم الدين في تشاد/ **الأجل القصير إلى المتوسط/متوسطة**	**متوسط** ينبغي توافر هذه الضمانات لتخفيض مخاطر الدين الخارجي والعام من فئة المخاطر المرتفعة إلى الفئة المعتدلة ورفع حد الاستفادة من الموارد في إطار البرنامج.	إجراء مناقشات مكثفة بين المستشارين الماليين والقانونيين والدائنين من القطاع الخاص.

توضح مصفوفة تقييم المخاطر الأحداث التي قد تسبب تغييرا جوهريا في مسار السيناريو الأساسي (السيناريو المرجح تحققه من وجهة نظر خبراء الصندوق). والاحتمالية النسبية لتحقق المخاطر هي التقييم الذاتي للخبراء للمخاطر المحيطة بالسيناريو الأساسي (وتشير كلمة "منخفضة" إلى احتمالية أقل من ١٠٪، و"متوسطة" احتمالية بين ١٠٪ و٣٠٪ و"مرتفعة" احتمالية تتراوح بين ٣٠٪ و٥٠٪). وتعكس هذه المصفوفة آراء الخبراء بشأن مصدر المخاطر والمستوى الكلي للمخاوف عند إجراء المناقشات مع السلطات. وبالنسبة للمخاطر التي لا يتنافى وقوع أحدها مع وقوع الآخر، فمن الممكن أن تتفاعل وتتحقق معا. ويشير "الأجل القصير" و"الأجل المتوسط" إلى أن المخاطر قد تتحقق خلال عام واحد وثلاثة أعوام على الترتيب.

اتفاق مدته ثلاث سنوات في ظل "التسهيل الائتماني الممدد"

مرفق طيه خطاب بتاريخ ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢١ ("الخطاب")، ملحقا به مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية ومذكرة التفاهم الفنية، من وزير المالية والميزانية لتشاد يطلب فيه من صندوق النقد الدولي، بوصفه أمين الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر ("أمين الصندوق")، إبرام اتفاق مدته ثلاث سنوات في ظل "التسهيل الائتماني الممدد". ويعرض الخطاب:

(أ) أهداف وسياسات البرنامج الذي تعتزم السلطات التشادية تنفيذه خلال مدة الاتفاق الذي يستمر لثلاث سنوات؛

(ب) الأهداف والسياسات والتدابير التي تعتزم السلطات التشادية تنفيذها خلال العام الأول من الاتفاق؛

(ج) المراجعات المتفق عليها بين تشاد وأمين الصندوق بغرض مراقبة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف البرنامج ورصد السياسات والتدابير التي تعتزم السلطات التشادية تنفيذها خلال العامين الثاني والثالث من الاتفاق.

ولدعم هذه الأهداف والسياسات، يوافق أمين الصندوق على إبرام اتفاق مدته ثلاث سنوات وفق الأحكام التالية، وغيرها من الأحكام السارية على المساعدات المقدمة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر ("الصندوق الاستئماني")، بما في ذلك تحديدا القسم ٢، الفقرة ١(ب)(٤) من وثيقة إنشاء الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر المرفقة بالقرار رقم ٨٧٥٩-(١٧٦/٨٧) "إيساف" وتعديلاته.

١- (أ) يحق لتشاد على مدار ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ الموافقة على هذا الاتفاق صرف مبالغ من أمين الصندوق تعادل قيمتها الإجمالية ٣٩٢,٥٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة حسب الموارد المتاحة في الصندوق الاستئماني.

(ب) يتعين ألا تتجاوز المبالغ المنصرفة بموجب هذا الاتفاق ما يعادل ١٦٨,٢٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة خلال الاثني عشر شهرا الأولى، وما يعادل ٢٨٠,٤٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة خلال الأربعة والعشرين شهرا الأولى.

٢- وخلال مدة الاتفاق:

(أ) تتاح الدفعة الأولى، بقيمة تعادل ٥٦,٠٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، بمجرد الموافقة على الاتفاق بناء على طلب تشاد؛

(ب) تتاح الدفعة الثانية، بقيمة تعادل ٥٦,٠٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، بتاريخ ١٥ إبريل/نيسان ٢٠٢٢ أو بعده بناء على طلب تشاد ووفقا لأحكام الفقرتين ٤ و٥ أدناه؛

(ج) تتاح الدفعة الثالثة، بقيمة تعادل ٥٦,٠٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، بتاريخ ١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢ أو بعده بناء على طلب تشاد ووفقا لأحكام الفقرتين ٤ و٥ أدناه؛

(د) تتاح الدفعة الرابعة، بقيمة تعادل ٥٦,٠٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، بتاريخ ١٤ إبريل/نيسان ٢٠٢٣ أو بعده بناء على طلب تشاد ووفقا لأحكام الفقرتين ٤ و٥ أدناه.

٣- يحق لتشاد طلب دفعات إضافية خلال العامين الثاني والثالث من هذا الاتفاق حسب المراحل والشروط التي يتم الاتفاق عليها في سياق مراجعات اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" مع تشاد.

٤- لن يطلب تشاد الدفعة الثانية أو الثالثة أو الرابعة بموجب هذا الاتفاق والمشار إليها في الفقرات ٢(ب) و٢(ج) و٢(د) أعلاه على الترتيب:

(أ) إذا اتضح للمدير العام لأمين الصندوق أن البيانات في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١ بالنسبة للدفعة الثانية، أو أن البيانات في ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٢٢ بالنسبة للدفعة الثالثة، أو أن البيانات في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٢ بالنسبة للدفعة الرابعة، تشير إلى أن:
(١) الحد الأدنى لرصيد الميزانية الأولي غير النفطي،
(٢) أو الحد الأقصى لصافي التمويل الحكومي المحلي،
(٣) أو الحد الأقصى لرصيد المتأخرات المحلية المستحقة على الحكومة،

المشار إليه في الجدول ١ من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية والمذكور تفصيلا في مذكرة التفاهم الفنية لم يتم الالتزام به، أو

(ب) لحين تأكد أمين الصندوق من استكمال المراجعة الأولى للبرنامج بالنسبة للدفعة الثانية، واستكمال المراجعة الثانية للبرنامج بالنسبة للدفعة الثالثة، واستكمال المراجعة الثالثة للبرنامج بالنسبة للدفعة الرابعة، على النحو المنصوص عليه في الفقرة [٥٥] من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية.

٥- لن تطلب تشاد أي دفعة لو أن:

(أ) الحد الأقصى للمتأخرات الخارجية الجديدة المستحقة على الحكومة والشركات العامة غير المالية، أو
(ب) الحد الأقصى للديون الخارجية الجديدة غير الميسرة التي تتعاقد عليها الحكومة والشركات العامة غير المالية أو تضمنها،

المشار إليهما في الجدول ١ من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية والمذكور تفصيلا في مذكرة التفاهم الفنية لم يتم الالتزام بهما في أي وقت خلال مدة هذا الاتفاق، أو

(ج) في حالة قيام تشاد بما يلي:

(١) فرض قيود جديدة أو تشديد القيود الحالية على أداء المدفوعات والتحويلات اللازمة لتنفيذ المعاملات الدولية الجارية، أو
(٢) تطبيق أو تعديل ممارسات تعدد أسعار الصرف، أو
(٣) إبرام اتفاقيات مدفوعات ثنائية تتعارض مع اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي (المادة ٨)، أو
(٤) فرض قيود جديدة أو تشديد القيود الحالية على الواردات لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات.

٦- إذا لم يتسن لتشاد طلب صرف دفعات بموجب هذا الاتفاق نتيجة لما جاء في الفقرتين ٤ و٥ أعلاه، لا يجوز إتاحة هذه الدفعات إلا بعد التشاور بين أمين الصندوق وتشاد والاتفاق فيما بينهما على الظروف التي يجوز فيها لتشاد طلب صرف هذه الدفعات.

٧- وفقا لأحكام الفقرة [٥] من الخطاب، يقدم تشاد المعلومات التي يطلبها أمين الصندوق فيما يتعلق بالتقدم المحرز من جانبه نحو تنفيذ السياسات وبلوغ أهداف البرنامج الذي يدعمه هذا الاتفاق.

٨- خلال مدة هذا الاتفاق، تواصل تشاد التشاور عن كثب مع أمين الصندوق. ووفقا لأحكام الفقرة [٥] من الخطاب، تعقد تشاد مشاورات مع أمين الصندوق إما لمناقشة تطبيق أي تدابير ملائمة قد تقترحها الحكومة أو في أي وقت آخر بناء على طلب المدير العام لأمين الصندوق. علاوة على ذلك، وبعد انتهاء مدة هذا الاتفاق وطوال الفترة التي يستحق فيها على تشاد التزامات مالية قائمة تجاه أمين الصندوق نتيجة القروض المنصرفة بموجب هذا الاتفاق، يتم عقد مشاورات بين تشاد وأمين الصندوق من وقت لآخر بناء على طلب الحكومة أو وقتما يطلب المدير العام لأمين الصندوق عقد مشاورات حول السياسات الاقتصادية والمالية لتشاد. وقد تتضمن هذه المشاورات مراسلات وزيارات من مسؤولي أمين الصندوق إلى تشاد أو من ممثلي تشاد إلى أمين الصندوق.

الملحق الأول – خطاب نوايا

٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢١

العاصمة نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢١
السيدة كريستالينا غورغييفا
المدير العام
صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية

تحية طيبة وبعد،

أحرزت تشاد تقدما نحو تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي الذي يدعمه "التسهيل الائتماني الممدد" الذي وافق عليه المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بتاريخ ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٧. وقد ساعد البرنامج في استعادة القدرة على تحمل الديون وتصحيح المركز الخارجي تدريجيا. وبالرغم من صعوبة الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية واستمرار التحديات الإنسانية والأمنية وغيرها من التحديات الناجمة عن تغير المناخ، واصلت تشاد مسار التعافي الاقتصادي منذ عام ٢٠١٨، وكانت هناك بوادر واضحة على التعافي من الأزمة المالية. غير أن جائحة كوفيد-١٩ أدت، للأسف، إلى تعطل مسيرة التقدم الواعدة. ونظرا لحدة الجائحة واستطالة أمدها والصعوبات الفنية التي حالت دون إتمام المراجعة السادسة، وعقب موافقة المجلس على صرف الدفعة الثانية من "التسهيل الائتماني السريع"، تم إلغاء اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" دون صرف الدفعة الأخيرة.

وتضررت البلاد بشدة نتيجة الصدمات الصحية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة. وقد أثبتت التدابير الوقائية فعالياتها في السيطرة على الجائحة، ولكنها أدت في الوقت نفسه إلى تعطيل الأنشطة المحلية. ونشأت احتياجات ضخمة على مستوى ميزان المدفوعات والميزانية نتيجة نفقات القطاع الصحي المرتبطة بالجائحة وتراجع أسعار النفط العالمية. ونود أن نعرب عن امتناننا للدعم الفوري الذي قدمه صندوق النقد الدولي من خلال صرف دفعتين في إبريل/نيسان ويوليو/تموز ٢٠٢٠ في إطار "نافذة الصدمات الخارجية" ضمن "التسهيل الائتماني السريع" بقيمة إجمالية بلغت ١٣٣,١٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (٩٥٪ من حصة العضوية). وقد ساهم التمويل الطارئ الذي قدمه الصندوق في حشد الدعم من الجهات المانحة، مما ساعد في سد الفجوات التمويلية خلال عام ٢٠٢٠. وفي غياب جميع أشكال دعم الميزانية خلال ٢٠٢١، تم استخدام مخصصات حقوق السحب الخاصة الجديدة في تمويل الاحتياجات الاجتماعية الملحة، بما في ذلك مواجهة أزمة الغذاء الوشيكة. غير أن الجائحة أدت إلى تدهور الآفاق في تشاد التي ستظل في حاجة مستمرة إلى تمويل كبير لأغراض ميزان المدفوعات والميزانية على المدى المتوسط. وتشير تداعيات الجائحة إلى احتمالية محو المكاسب التي أمكن تحقيقها مؤخرا على صعيد الحد من الفقر.

وتعتزم الحكومة التصدي لمواطن الضعف الراسخة من خلال برنامج متوسط الأجل يتسق مع رؤية ٢٠٣٠. ويهدف برنامجنا إلى دعم النمو الأخضر والمستدام وجهود الحد من الفقر. وفي رأينا أن السياسات الواردة في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية المرفقة للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤ يمكن لصندوق النقد الدولي دعمها من خلال إبرام اتفاق جديد في ظل "التسهيل الائتماني

الممدد". وتستهدف هذه السياسات ضمان استدامة المالية العامة والقدرة على تحمل الديون، وتعزيز الحوكمة وزيادة اعتمادات الميزانية المخصصة للقطاعات الاجتماعية، وتقوية القطاع المالي، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتنويع الأنشطة الاقتصادية. وعلى المستوى الإقليمي، سنواصل تنفيذ السياسات التي من شأنها الحفاظ على الاستقرار الخارجي الإقليمي، ولا سيما من خلال المساهمة في رفع الاحتياطيات الإقليمية إلى مستوى الكفاية مجددا للمساعدة في بلوغ مستوى صافي الأصول الأجنبية المستهدف إقليميا كما ورد في خطاب دعم السياسات الصادر حديثا عن بنك دول وسط إفريقيا.

ولتسهيل تنفيذ البرنامج والحد من مواطن الضعف المتبقية في ميزان المدفوعات، تطلب حكومة تشاد الحصول على المساعدة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي من خلال إبرام اتفاق في ظل "التسهيل الائتماني الممدد" بقيمة تعادل ٣٩٢,٥٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أو ٢٨٠٪ من حصة العضوية، على أن يتم الصرف على سبع شرائح متساوية على مدار ٣٦ شهرا. وبمجرد الموافقة على هذا الطلب، سيتم صرف شريحة فورية بقيمة ٥٦,٠٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وسيتم إجراء المراجعة الأولى للبرنامج بتاريخ ١٥ إبريل/نيسان ٢٠٢٢ أو بعده والمراجعة الثانية بتاريخ ١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢ أو بعده.

وفي رأينا أن السياسات الموضحة في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية المرفقة ستتيح لنا تحقيق أهداف البرنامج. ونحن على استعداد لاتخاذ أي تدابير قد تثبت أهميتها. وسنتشاور مع خبراء الصندوق حول اتخاذ أي تدابير إضافية قبل تعديل السياسات المتضمنة في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، وذلك وفقا لسياسات الصندوق بشأن إجراء هذه المشاورات. ولتسهيل مراقبة البرنامج وتقييمه، تتعهد الحكومة بتوفير جميع المعلومات اللازمة لخبراء الصندوق بصفة منتظمة وفي الوقت الملائم حسبما ورد في مذكرة التفاهم الفنية المرفقة.

وتماشيا مع التزامنا الدائم بالشفافية، توافق الحكومة على نشر تقرير الخبراء بشأن اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" الجديد، وخطاب النوايا، إلى جانب مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية ومذكرة التفاهم الفنية المرفقتين على الموقع الإلكتروني للصندوق.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

/التوقيع/

طاهر حامد أنجيلين
وزير المالية والميزانية

المرفقات:

١- مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية
٢- مذكرة التفاهم الفنية

المرفق ١: مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤

مقدمة

١- **نجحت الحكومة في تنفيذ البرنامج الاقتصادي والمالي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ الذي دعمه صندوق النقد الدولي من خلال "التسهيل الائتماني الممدد"**. وقد ساعد اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" الذي استمر لثلاث سنوات وتمت الموافقة عليه بتاريخ ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٧ في استعادة القدرة على تحمل الديون والحد من تأثير صدمات أسعار النفط خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وكانت هناك بوادر على تعافي الاقتصاد من الأزمة المالية تدريجيا، وسجل النمو الاقتصادي معدلا موجبا منذ عام ٢٠١٨. وتم إجراء خمس مراجعات في ظل "التسهيل الائتماني الممدد" حسب المواعيد المقررة، وآخرها المراجعة الخامسة بتاريخ ١٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩. غير أن الصدمات الاقتصادية والصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ أدت إلى تعطيل مفاجئ في وتيرة التقدم المحرز، مما نتجت عنه احتياجات كبيرة على مستوى ميزان المدفوعات والميزانية. واستفادت تشاد من الدعم الفوري الذي قدمه الصندوق من خلال صرف دفعتين في إبريل/نيسان ويوليو/تموز ٢٠٢٠ في إطار "نافذة الصدمات الخارجية" ضمن "التسهيل الائتماني السريع" بقيمة إجمالية بلغت ١٣٣,١٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (٩٥٪ من حصة العضوية). وقد ساهم التمويل الطارئ الذي قدمه الصندوق في حشد الدعم من الجهات المانحة، مما ساعد في سد الفجوات التمويلية خلال عام ٢٠٢٠. غير أن الجائحة أدت إلى تدهور الآفاق في تشاد التي ستظل في حاجة مستمرة إلى تمويل كبير لأغراض ميزان المدفوعات والميزانية على المدى المتوسط.

٢- **وتعتزم الحكومة تنفيذ برنامج آخر بدعم من "التسهيل الائتماني الممدد"**. وفي ضوء الصعوبات العملية التي حالت دون صرف الدفعة الأخيرة (٢٨,٠٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، ٢٠٪ من حصة العضوية) بموجب اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" السابق، تم إلغاء الاتفاق بمجرد موافقة المجلس على صرف الدفعة الثانية من "التسهيل الائتماني السريع". وينصب التركيز الآن على إعداد برنامج اقتصادي جديد متوسط الأجل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤ يمكن دعمه من خلال إبرام اتفاق لاحق مع صندوق النقد الدولي. ويهدف البرنامج الجديد إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي أمكن تحقيقه في إطار برنامج "التسهيل الائتماني الممدد" السابق، ودعم تحقيق نمو أخضر داعم لبيئة الأعمال يتسم بالاستدامة والشمول، والحد من الفقر. وتعرض مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤ السياسات التي يمكن لصندوق النقد الدولي دعمها من خلال اتفاق جديد في ظل "التسهيل الائتماني الممدد". وتستهدف هذه السياسات ضمان استدامة المالية العامة واستدامة القدرة على تحمل الديون، وتعزيز الحوكمة وزيادة اعتمادات الميزانية المخصصة للقطاعات الاجتماعية، وتقوية القطاع المالي، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتنويع الأنشطة الاقتصادية.

تقييم اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" السابق

٣- **ساعد اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" السابق في استعادة الاستدامة المالية واستدامة القدرة على تحمل الديون.** وتمت الموافقة على الاتفاق استجابة للتداعيات الاقتصادية والمالية والاجتماعية الناجمة عن الصدمات الخارجية التي واجهتها تشاد منذ منتصف عام ٢٠١٤ عقب انهيار أسعار النفط العالمية. ورغم الأوضاع الأمنية والاجتماعية بالغة الصعوبة، أمكن استكمال المراجعات الخمس في المواعيد المقررة بفضل الالتزام القوي الذي أبدته الحكومة وعزمها على إجراء الإصلاحات

اللازمة، إلى جانب دعم الميزانية المقدم من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبنك التنمية الإفريقي وفرنسا (*الوكالة الفرنسية للتنمية*).

٤- **وقد أمكن تحقيق هدف البرنامج المتمثل في استعادة الاستدامة المالية واستدامة القدرة على تحمل الديون**: (١) فقد أصبح الدين الخارجي ضمن حدود مستدامة مجددا بفضل إعادة هيكلة الدين التجاري المستحق لشركة غلينكور والمضمون بالنفط وفق شروط أفضل بالنسبة للحكومة، و(٢) ظل العجز الأولي غير النفطي دون مستوى ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بفضل زيادة الإيرادات غير النفطية، ولا سيما إيرادات ضريبة القيمة المضافة والجمارك، من ٨,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي عام ٢٠١٦ إلى ٩,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي عام ٢٠١٩ (أي أعلى من المستوى المستهدف في البرنامج بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية) وتراجع فاتورة الأجور من ٧,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي عام ٢٠١٦ إلى ٧٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي عام ٢٠١٩ (أي أفضل من المستوى المستهدف في البرنامج بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية)، و(٣) تراجع رصيد الدين من ٥١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٦ إلى ٤٤,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٩ (أي أقل من المستوى المستهدف في البرنامج بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية). كذلك تم إحراز تقدم نحو تنفيذ عدد قليل من الإصلاحات الهيكلية الرئيسية: (١) تم الانتهاء من تدقيق المتأخرات المحلية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩ ويجري حاليا تنفيذ استراتيجية التسوية المعتمدة في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠، و(٢) تم اعتماد خطط لإعادة هيكلة وتمويل مصرف تشاد التجاري ومصرف شاري التجاري في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩ ويجري حاليا تنفيذ عقود الأداء الموقعة في مارس/آذار ٢٠٢٠، و(٣) تم نشر مذكرة ربع سنوية حول أوضاع النفط، مما ساعد في زيادة شفافية قطاع النفط.

٥- **ولا يزال التقدم المحرز نحو الالتزام بتنويع الأنشطة الاقتصادية محدودا والإنفاق على القطاعات الاجتماعية دون التوقعات**. ولم يتم إنشاء إطار مؤسسي لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الخاصة الأجنبية إلا في مارس/آذار ٢٠١٩ لكنه لم يدخل حيز التنفيذ حتى الآن. كذلك لم تنفذ الاستثمارات الخاصة التي تم الالتزام بها خلال مناقشات المائدة المستديرة مع دائني باريس في سبتمبر/أيلول ٢٠١٧ التي تم تنظيمها بهدف حشد التمويل لخطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. ولم ينجح البرنامج في بلوغ هدف زيادة اعتمادات الميزانية المخصصة للقطاعات الاجتماعية بشكل كامل نظرا لعجزه عن تحقيق الأهداف الإرشادية الخاصة بالحد الأدنى للإنفاق الاجتماعي اللازم للحد من الفقر خلال الجزء الأكبر من مدة البرنامج، وهو ما يرجع جزئيا إلى عدم كفاءة إطار المشتريات الحكومية. وإلى جانب تباطؤ وتيرة الإصلاحات الهيكلية الأخرى، لا تزال هناك فجوات هائلة على صعيد الحوكمة والإدارة المالية العامة، بما في ذلك فاتورة الأجور، وإدارة الدين.

آخر التطورات

٦- **شهد النشاط الاقتصادي انكماشا عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كوفيد-١٩**. وتراجع النشاط الحقيقي، الذي كان من المتوقع نموه بنسبة ٣,٩٪ وقت إجراء المراجعة الخامسة في ظل "التسهيل الائتماني الممدد"، بنسبة ١,٦٪، وهو ما يعكس انكماش إجمالي الناتج المحلي النفطي وتراجع النشاط غير النفطي بنسبة -١,٦٪. وقد أثبتت التدابير الوقائية التي تم إطلاقها خلال مارس/آذار ٢٠٢٠ فعاليتها في السيطرة على انتشار الفيروس، ولكنها أدت في الوقت نفسه إلى تعطيل قنوات التوزيع والأنشطة غير النفطية في قطاعات النقل والسياحة والضيافة. ولحسن الحظ، أمكن الحد من التداعيات السلبية بفضل استمرار النشاط في قطاع الاتصالات وارتفاع النمو في قطاع الزراعة في ضوء آفاق تحسن المحاصيل خلال العام. وارتفع التضخم (على أساس سنوي مقارن) خلال عام ٢٠٢٠، حيث يقدر متوسط التضخم السنوي بحوالي ٤,٥٪ عام ٢٠٢٠ مقابل -١,٠٪ عام ٢٠١٩.

وفي مسح صدر مؤخرا عن المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، أشار عدد كبير من المجيبين إلى فقدان وظائفهم بسبب الجائحة، مع تركز الجانب الأكبر من خسائر الدخل في قطاع الخدمات.

٧- **ويتضح من تنفيذ الميزانية خلال عام ٢٠٢٠ ارتفاع الرصيد الأولي غير النفطي بسبب التأثير السلبي للجائحة على الإيرادات وزيادة احتياجات الإنفاق**. ورغم الأداء الجيد على مستوى إيرادات ضريبة القيمة المضافة والجمارك، تراجعت الإيرادات غير النفطية عن مستواها المتوقع في الميزانية الأصلية. وعلى الجانب الآخر، تجاوزت الإيرادات النفطية توقعات الميزانية نتيجة قيام إحدى شركات النفط الكبرى بدفع مبالغ كبيرة سدادا لضريبة الشركات المستحقة عليها. وتجاوزت النفقات مستوياتها المتوقعة، وهو ما يعكس النفقات الصحية المرتبطة بالجائحة، وزيادة النفقات الأمنية، والتأثير المالي الناتج عن اتفاق عام ٢٠٢٠ مع النقابات العمالية لإعادة تطبيق مزايا العاملين بالقطاع العام التي تم تخفيضها عقب أزمة عام ٢٠١٤. ونص الاتفاق مع النقابات العمالية على إعادة تطبيق معظم المزايا خلال شهري يناير/كانون الثاني ويوليو/تموز ٢٠٢٠. وفي أغسطس/آب ٢٠٢٠، وافقت الجمعية الوطنية على قانون الميزانية المعدل لعام ٢٠٢٠ الذي يعكس الاحتياجات التمويلية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩.

٨- **وواصلت الحكومة العمل على تخفيض رصيد الدين المحلي**. فخلال عام ٢٠٢٠، بلغ متوسط معدل التجديد ٩١٪ تقريبا. وشهدت السوق إقبالا كبيرا على أذون الخزانة قصيرة الأجل (٢٦ أسبوعا). واستقر مستوى الودائع الحكومية لدى بنك دول وسط إفريقيا عند مستوى ١٢٥ فرنكا إفريقيا.

٩- **وفي مواجهة النقص الحاد في السيولة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١، اضطرت الحكومة إلى تخفيض الإنفاق**. فبالرغم من الأداء الجيد على صعيد الإيرادات غير النفطية، أدى التراجع الكبير في الإيرادات النفطية وتأخر الدعم من الجهات المانحة إلى تقليص الإنفاق الحكومي، ولا سيما الاستثمارات الممولة محليا والتحويلات والدعم. وارتفع حجم الإنفاق الأمني وفاتورة الأجور، ولا سيما عقب الأحداث الأخيرة، بينما تراجع الإنفاق الاجتماعي الفعلي عن مستواه في الميزانية. ولتلبية الاحتياجات التمويلية الضخمة، كادت الحكومة أن تستنفد ودائعها لدى بنك دول وسط إفريقيا واعتمدت على الاقتراض المحلي.

١٠- **وقررت الحكومة استخدام مخصصات حقوق السحب الخاصة بالكامل التي بلغت قيمتها ١٩٣ مليون دولار أمريكي للمساعدة في التخفيف من أزمة السيولة**. وسيستخدم الجزء الأكبر من مخصصات حقوق السحب الخاصة تلك خلال عام ٢٠٢١ لأغراض الإنفاق ذات الأولوية ودعم التعافي الاقتصادي والأمن الغذائي.

١١- **وأحرزت الحكومة تقدما إضافيا نحو تسوية المتأخرات المحلية ليتراجع إجمالي المتأخرات المحلية بمقدار ١٤٩,٦ مليار فرنك إفريقي عام ٢٠٢٠**. وقامت الخزانة بسداد متأخرات بقيمة ٧٩,٦ مليار فرنك إفريقي. كذلك بدأت الحكومة في تنفيذ خطة تمت الموافقة عليها في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢ لتسوية المتأخرات المحلية التي بلغ صافي رصيدها ٤٨٥ مليار فرنك إفريقي وفق تقرير تدقيق مستقل تم إعداده في نهاية ٢٠١٩. وفي يونيو/حزيران ٢٠٢٠، تم التوصل إلى اتفاق مع البنوك المحلية لتسوية متأخرات محلية مستحقة للبنوك وغيرها بقيمة ١١٠ مليارات فرنك إفريقي من خلال قرض مصرفي بقيمة ٨٥ مليار فرنك إفريقي مدته ٨ سنوات وإصدار سندات خزانة بقيمة ٢٥ فرنكا إفريقيا بآجال استحقاق تتراوح ما بين ٣ و٥ سنوات. وحتى نهاية ديسمبر/كانون الأول، تمت تسوية متأخرات بقيمة ٧٠ مليار فرنك إفريقي بفضل القرض المشار إليه. ومن المتوقع أن يساهم هذا الاتفاق في تحسين وضع الحوافظ والأرباح المصرفية من خلال تخفيض القروض المتعثرة والمخصصات.

١٢- **وقد حافظت الحكومة على علاقاتها الجيدة مع الدائنين الخارجيين**. ويجري حاليا سداد التزامات خدمة الدين بصفة منتظمة ما عدا المتأخرات القائمة بالفعل. كذلك تناقش الحكومة في الوقت الحالي كيفية التعامل مع المتأخرات القائمة لليبيا وجمهورية الكونغو وبنك التنمية لدول وسط إفريقيا. ولا تزال الحكومة على ثقة في أن هذه التدابير، بما في ذلك تخصيص الأموال لسداد مدفوعات الدين الخارجي في حساب ضمان مجمد وعقد اجتماعات شهرية مع جميع الأطراف المعنية بخدمة الدين الخارجي، ستضمن عدم مراكمة أي متأخرات خارجية جديدة.

١٣- **وتأثر القطاع المصرفي بجائحة كوفيد-١٩**. فعقب تراجع نسبة القروض المتعثرة عام ٢٠١٩، ارتفعت مجددا إلى ٢٦٪ في نهاية عام ٢٠٢٠ مقابل ٢٣٪ في العام السابق. علاوة على ذلك، لا يزال المركز المالي للبنوك المحلية هشا، ويعاني بعضها من نقص السيولة وضعف المركز الرأسمالي. وهو ما يتضح أساسا من التراجع الحاد في نسبة كفاية رأس المال على مستوى القطاع، والذي يرجع في معظمه إلى تعديل متطلبات الإبلاغ الصادرة عن اللجنة المصرفية لوسط إفريقيا تماشيا مع معايير بازل ٢. وتشير البيانات في نهاية ديسمبر/كانون الأول إلى نمو نشاط الإقراض والودائع بدعم من القطاعين العام والخاص. واعتبارا من إبريل/نيسان ٢٠٢٠، تسدد وزارة المالية شهريا أقساط الديون المباشرة إلى مصرف شاري التجاري ومصرف تشاد التجاري (٢٥٠ مليون فرنك إفريقي و٥٠٠ مليون فرنك إفريقي شهريا على الترتيب) على النحو المبين في خطط إعادة الهيكلة والتمويل الخاصة بالمصرفين المذكورين. وسيتم الانتهاء قريبا من إعادة الرسملة الجزئية لمصرف تشاد التجاري بقيمة ٤,٥ مليار فرنك إفريقي، والتي كانت قد تأخرت بالفعل (إجراء مسبق).

١٤- **ولا يزال الوضع الأمني صعبا، فضلا عن هشاشة البيئة الاجتماعية**. فقد كثفت جماعة بوكو حرام هجماتها في منطقة بحيرة تشاد، مما أدى إلى نزوح العديد من لاجئي المنطقة إلى تشاد وتهجير الآلاف داخليا، ومن ثم تفاقم الاحتياجات الإنسانية. وفي أوائل عام ٢٠٢٠، نظمت قوات الأمن حملة كبيرة نتج عنها تدمير قواعدها في الجزر التشادية ببحيرة تشاد. وهو ما أدى إلى تأجيل الحرب ضد الإرهاب في منطقة الساحل التي تم الاتفاق عليها خلال قمة باو المنعقدة في فرنسا في شهر يناير/كانون الثاني. وتواصل تشاد الاضطلاع بدور رئيسي في إدارة الأوضاع الأمنية في وسط إفريقيا ومنطقة الساحل. وبتاريخ ١١ إبريل/نيسان، تعرضت تشاد لهجوم من قبل جماعة إرهابية تتخذ من ليبيا مقرا لها. وتوفي الرئيس ديبي، قائد الجيش التشادي، إثر جروح أصيب بها خلال معركة مع الجماعة الإرهابية. وتم الإعلان عن فترة انتقالية لمدة ١٨ شهرا تحت قيادة المجلس العسكري الانتقالي وحكومة مدنية واسعة النطاق. وستنتهي الفترة الانتقالية بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ديمقراطية وعادلة وحرة. واستمرت المخاوف الأمنية، مما استدعى زيادة الإنفاق الأمني. وبالرغم من التدابير التخفيفية التي اتخذتها الحكومة، نتجت عن جائحة كوفيد-١٩ تداعيات هائلة على الشركات والأسر. كذلك شهدت البلاد نقصا حادا في الأمطار خلال ٢٠٢١، مما أدى إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، فضلا عن ارتفاع أعداد اللاجئين والمهجرين داخليا. وللحفاظ على السلام الاجتماعي خلال الفترة الانتقالية، تم توقيع "عقد اجتماعي" في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١ مع النقابات العمالية بالقطاع العام لإعادة تطبيق بعض المزايا التي سبق تخفيضها عقب الأزمة المالية التي شهدتها تشاد بعد عام ٢٠١٤.

١٥- **ويتسق التقدم المحرز خلال الفترة الانتقالية التي تستمر ١٨ شهرا مع خارطة الطريق التي تمت الموافقة عليها في يوليو/تموز ٢٠٢١**. وبتاريخ ٥ أكتوبر/تشرين الأول، أنشئ المجلس الانتقالي الوطني وتم تكليفه بدور برلماني، وتم الإعداد لحوار وطني شامل بمشاركة مجموعات سياسية وعسكرية. والتمست الحكومة الانتقالية من شركاء التنمية المساعدة في تمويل الأنشطة ذات الأولوية حسب خارطة الطريق الانتقالية، بما في ذلك الحوار الوطني وتعديل الدستور وتنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

السياسات الاقتصادية والمالية للسنة المالية ٢٠٢٢ إلى السنة المالية ٢٠٢٤

ألف – الآفاق والمخاطر

١٦- **لا تزال آفاق الأجل المتوسط مرهونة بتطورات الجائحة وأسعار النفط وأعباء الدين.** وتشهد تشاد آفاق نمو ضعيفة، حيث يُتوقع أن يبلغ النمو غير النفطي ٣,٨٪ عام ٢٠٢٤، بينما يستمر تباطؤ الإنتاج النفطي على المدى المتوسط. ويُتوقع أن يبلغ معدل التضخم ٣٪ تقريبا. ولا تزال هناك احتياجات هائلة على صعيد ميزان المدفوعات وفجوات ضخمة في تمويل الميزانية تبلغ قيمتها في المتوسط ٢,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي سنويا خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤. وسيكون من الضروري الحصول على دعم للميزانية من الجهات المانحة للمساعدة في سد الفجوات المتبقية، إلى جانب إعادة هيكلة الدين لتخفيض المديونية. وهناك بعض المخاطر التي تهدد الآفاق، بما في ذلك تطورات الجائحة، وأسعار النفط، والأوضاع الأمنية، وسلامة السياسات العامة المنفذة.

١٧- **وستساهم سياسات الأجل المتوسط في دعم خطة التنمية الوطنية التي تستند إلى "رؤية ٢٠٣٠" التي أطلقتها الحكومة تحت شعار "تشاد التي نريد".** وتتضمن خطة التنمية الوطنية (٢٠١٧-٢٠٢١) استراتيجية شاملة لوضع الاقتصاد على مسار نمو مستدام وتحسين الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية للشعب، وسياسات من شأنها المساعدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم مواصلة النمو غير النفطي وإرساء الأساس اللازم لنمو أخضر داعم لبيئة الأعمال يتسم بالشمول والاستدامة. وفي أغسطس/آب ٢٠٢٠، تم إجراء مراجعة منتصف المدة لتقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة التنمية الوطنية، كما تم اعتماد خطة تنمية وطنية جديدة (٢٠٢٢-٢٠٢٦) عام ٢٠٢١. وتعتمد سياسات الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦، والموضحة أدناه بالتفصيل، على (١) ضمان الاستدامة المالية واستمرارية القدرة على تحمل الديون، و(٢) تعزيز الإدارة المالية العامة وإدارة الدين، و(٣) تعميق الإصلاحات الهيكلية بهدف زيادة تنويع الأنشطة الاقتصادية.

باء – تعزيز الاستدامة المالية واستدامة القدرة على تحمل الديون

١٨- **من المقرر قيام الحكومة بتصحيح أوضاع المالية العامة على مراحل للمساهمة في الحد من مخاطر المديونية الحرجة على المدى المتوسط.** ويمثل الرصيد الأولي غير النفطي المؤشر الرئيسي للضبط المالي، وستتم مراقبته كأحد معايير الأداء الكمية في إطار البرنامج الذي يدعمه "التسهيل الائتماني الممدد". وسيتم التصحيح من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية تدريجيا وتحسين آلية توزيع الموارد. وسيتطلب تخفيض خطر المديونية الحرجة من الفئة المرتفعة إلى الفئة المعتدلة الحد من مدفوعات خدمة الدين أيضا. لذلك تتعاون الحكومة عن كثب مع الدائنين من أجل إعادة هيكلة ديونها.

١٩- **كذلك ستعمل الحكومة على زيادة الإيرادات غير النفطية التي لا تزال منخفضة.** فقد أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى تراجع الإيرادات غير النفطية من ٩,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي عام ٢٠١٩ إلى ٩,١٪ عام ٢٠٢٠. ويهدف البرنامج إلى زيادة الإيرادات الضريبية غير النفطية تدريجيا بحوالي ١,٨ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بحلول ٢٠٢٤ إلى ١٠,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. ويعتمد تحسن الإيرادات غير النفطية على تعزيز إدارة ضريبة القيمة المضافة وتطوير الإدارة الضريبية والجمركية، بما في ذلك من خلال زيادة الاعتماد على الحاسب الآلي (راجع التفاصيل أدناه حول التدابير المقررة على المدى القصير والمتوسط) وترشيد الإعفاءات.

٢٠- **ويهدف البرنامج إلى الحد تدريجيا من النفقات الأولية الجارية (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) وزيادة الإنفاق الاستثماري**. ويتوقع البرنامج سحب النفقات الخاصة المرتبطة بالجائحة تدريجيا، وتحسين جودة الإنفاق، ومراكمة وفورات نتيجة إحكام الرقابة على فاتورة الأجور والتحويلات والدعم. وفي الوقت نفسه، سيتم توجيه موارد كافية للحد من الفقر، مع زيادة الاعتمادات المخصصة للقطاعات والبرامج الاجتماعية. لذلك يُتوقع تراجع الإنفاق الأولي الجاري تدرجيا من ١٤٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي عام ٢٠٢٠ إلى ١٢,٤٪ بحلول عام ٢٠٢٤.

٢١- **وتعتزم الحكومة تخفيض فاتورة الأجور إلى مستوى مستدام بالرغم من "العقد الاجتماعي" الذي تم توقيعه مؤخرا**. فمن المقرر تقليص فاتورة الأجور، التي ارتفعت بصورة مطردة منذ عام ٢٠١٩، إلى مستويات يمكن دعمها من خلال الإيرادات غير النفطية دون مزاحمة أوجه الإنفاق ذات الأولوية. ويُتوقع تراجع فاتورة الأجور من ٨,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (٩٦٪ من الإيرادات غير النفطية) عام ٢٠٢٠ إلى ٧,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (٦٨٪ من الإيرادات غير النفطية) بحلول عام ٢٠٢٤.

٢٢- **وتلتزم الحكومة أيضا بترشيد التحويلات وإعانات الدعم**. فقد ارتفعت التحويلات وإعانات الدعم من ٢,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي عام ٢٠١٩ إلى ٣,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي عام ٢٠٢٠، وهو ما يعكس الإنفاق المرتبط بالجائحة والدعم المقدم لقطاع الكهرباء. ومن المتوقع ارتفاع هذه النفقات ارتفاعا طفيفا إلى ٣,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢١ بسبب الإنفاق الجديد على تنظيم الانتخابات الرئاسية (٣٠ مليار فرنك إفريقي، أو ٠,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) وسحب الإنفاق المرتبط بالجائحة. وخلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤، يُتوقع أن يبلغ متوسط التحويلات وإعانات الدعم ٣,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، نظرا لتراجع المدخرات الإضافية نتيجة أنشطة صندوق التضامن الوطني الذي تم إنشاؤه عام ٢٠٢٠ كجزء من التدابير التخفيفية المتخذة لمواجهة الجائحة. وسيساهم صندوق التضامن الوطني في توفير حماية مستمرة للفئات الأكثر فقرا والأكثر عرضة لخطر الكوارث الطبيعية. ويُتوقع مراكمة قدر من الوفورات نتيجة إحكام الرقابة على التحويلات إلى المنظمات الدولية والإقليمية، والمكاسب الناتجة عن كفاءة توزيع اعتمادات القطاعات الرئيسية (التعليم والصحة والزراعة والأمن) والتحويلات إلى الهيئات العامة. وتعرض الفقرتان ٣٤ و٣٥ بالتفصيل التدابير المقررة على المدى القصير والمدى المتوسط لاحتواء فاتورة الأجور والتحويلات إلى الهيئات العامة.

٢٣- **ومن المقرر تخصيص المزيد من اعتمادات الميزانية للاستثمار والإنفاق الاجتماعي الداعم لجهود الحد من الفقر**. وللإنفاق الاستثماري دور مهم في دعم النمو على المدى الطويل، ويُتوقع ارتفاعه من ٧,١٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي عام ٢٠٢٠ إلى ٧,٥٪ بحلول عام ٢٠٢٤، وهو ما يتجاوز مستويات ما قبل جائحة كوفيد-١٩ المسجلة عام ٢٠١٩ بمقدار ١,٩ نقطة مئوية. ولا تزال الحكومة تولي اهتماما كبيرا بمواصلة العمل على زيادة الإنفاق الاجتماعي، ولا سيما في ظل تدني المؤشرات الاجتماعية في تشاد. ويتضمن البرنامج أهدافا إرشادية ربع سنوية في صورة حدود دنيا للإنفاق في عدد من الوزارات والمؤسسات. وسيتم إصلاح نظام المشتريات لتسهيل تحقيق هذه الأهداف. وفي سياق ميزانية عام ٢٠٢١، سيمثل الإنفاق الاجتماعي ما لا يقل عن ٣٤٪ من النفقات الأولية الممولة محليا (ما عدا التحويلات إلى شركة الكهرباء)، مما يمثل زيادة بمقدار ١٠٪ عن مستويات ما قبل الجائحة المسجلة عام ٢٠١٩. وتعتزم الحكومة زيادة الإنفاق مجددا خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤. ويرد تعريف الإنفاق الاجتماعي في مذكرة التفاهم الفنية المرفقة.

٢٤- **وستعجل الحكومة بتسوية المتأخرات المحلية.** ومن خلال تنفيذ خطة تسوية المتأخرات المحلية، سيتم سداد الرصيد المتبقي على مدار سبع سنوات من خلال عمليات التوريق والدفع النقدي للالتزامات الصغيرة. وقد حددت خطة تسوية المتأخرات المدفوعات ذات الأولوية بناء على تأثيرها الاقتصادي والاجتماعي. وسوف تتحدد المبالغ التي ستتم تسويتها سنويا بناء على مستوى الموارد المتاحة في الميزانية. كذلك ستواصل وزارة المالية والميزانية دفع مبالغ شهرية سدادا للديون المستحقة لمصرف تشاد التجاري ومصرف شاري التجاري (٢٥٠ مليون فرنك إفريقي و٥٠٠ مليون فرنك إفريقي شهريا، على الترتيب).

٢٥- **وقد وقعت وزارة المالية مذكرة تفاهم مع بنك دول وسط إفريقيا للخروج من آلية تجديد ديون البنوك المحلية.** وقد تم إنشاء آلية التجديد بغرض حماية البنوك المتعثرة (مصرف تشاد التجاري ومصرف شاري التجاري) في حالة العجز المحتمل من جانب الحكومة عن دفع قيمة الأوراق المالية عند حلول موعد استحقاقها، ولا سيما في ظل صعوبة تعبئة أي تمويل إضافي في السوق الإقليمية. غير أن استخدام الآلية كان مكلفا للغاية بالنسبة للخزانة العامة، وأعاق قدرتها على إدارة عملياتها، نظرا لأن الخزانة العامة (١) لم تستفد من تراجع أسعار الفائدة عموما في الأسواق الإقليمية، و(٢) عجزت عن إصدار أوراق مالية جديدة. وأتاح الخروج من آلية التجديد للخزانة التشادية النفاذ إلى سوق الأوراق المالية في بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا وتعبئة ١٤٥ مليار فرنك إفريقي من خلال برنامج الأوراق المالية العامة الذي تبلغ قيمته ٦٠٠ مليار فرنك إفريقي. غير أنه يتعين توخي الحرص في سحب آلية التجديد، بما في ذلك من خلال إعادة هيكلة الرصيد الحالي من الأوراق المالية قصيرة الأجل إلى أدوات طويلة الأجل بصورة تدريجية بضمان حساب مجمد يتم فتحه لدى بنك دول وسط إفريقيا.

٢٦- **وستطلب الحكومة من الدائنين الخارجيين المساهمة في الحد من خطر المديونية الحرجة.** وتود أن تعرب عن امتنانها لجهود تخفيف أعباء الدين التي قام بها صندوق النقد الدولي من خلال "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون"، كما استفادت من "مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الديون"، وإن كان بدرجة أقل من المتوقع. ورغم هذه الجهود والتصحيح المالي المتوقع، تظل نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات الحكومية تتجاوز الحد الأقصى البالغ ١٤٪ الذي حدده تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون في البلدان منخفضة الدخل حتى عام ٢٠٢٦. ومن خلال الإطار المشترك الذي أطلقته مجموعة العشرين، تتعاون الحكومة مع الدائنين على إعادة هيكلة ديونهم بغرض تخفيف أعباء الديون ومن ثم تخفيض تصنيف مخاطر المديونية الحرجة إلى الفئة "المعتدلة" قبل نهاية مدة البرنامج. لذلك تسعى الحكومة إلى إعادة هيكلة الديون على نحو يسمح بسد فجوات تمويل البرنامج وتخفيض نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الإيرادات دون مستوى ١٢,٣٪ لضمان توافر حيز لاستيعاب صدمات الإيرادات دون تدهور تقييم المخاطر. وقد قدم الدائنون الثنائيون الرسميون المشاركون في لجنة الدائنين ضمانات تمويلية، وتتفاوض تشاد حاليا بمساعدة مستشاريها الماليين والقانونيين مع الدائنين من القطاع الخاص. وتعتزم الحكومة إبرام اتفاقات إعادة الهيكلة اللازمة مع الدائنين من الجهات الرسمية والقطاع الخاص قبل موعد المراجعة الأولى لاتفاق "التسهيل الائتماني الممدد".

٢٧- **وبدعم من التمويل المقدم من برنامج الصندوق، سيتم عقد مناقشات بين الدائنين الثنائيين الرسميين المشاركين في الإطار والمدين للاتفاق على مذكرة تفاهم لمعالجة الديون من خلال** (١) تخفيض خدمة الدين خلال المدة المتفق عليها، و(٢) مد فترة السداد، و(٣) تخفيض القيمة الحاضرة للمدفوعات، إذا لزم الأمر. وعملا بمبدأ المساواة في المعاملة، سيتم الاسترشاد بهذه المعايير في تخفيف ديون الدائنين الثنائيين الرسميين ودائني القطاع الخاص الآخرين بموجب اتفاقات ثنائية مع المدين.

٢٨- **ويراعي تصميم ميزانية عام ٢٠٢١ مفهوم الحيطة المالية إلى جانب الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة لدعم التعافي الاقتصادي**. وتتفق الميزانية مع البرنامج المقترح الذي يدعمه الصندوق، واعتمدتها الجمعية الوطنية (البرلمان) في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٠.

- تدرك الحكومة ضرورة الحفاظ على فاتورة الأجور ضمن حدود يمكن تحملها بما يتيح لها تنفيذ سياسة المالية العامة بفعالية وتلبية احتياجات الإنفاق التنموي والاجتماعي. ولا تزال الحكومة ملتزمة بالوصول بإجمالي فاتورة الأجور إلى ٤٢٥ مليار فرنك إفريقي حسب موازنة عام ٢٠٢١.

- يبلغ إجمالي التحويلات والدعم في الميزانية ٢٠٦ مليارات فرنك إفريقي، وهو ما يعكس سحب الإنفاق الطارئ المرتبط بالجائحة مع انحسار الأزمة. ويُتوقع أن تبلغ التحويلات إلى شركة الكهرباء ٥٠ مليار فرنك إفريقي. وخصصت الحكومة ٣٠ مليار فرنك إفريقي لتغطية تكلفة الانتخابات الرئاسية التي تم إجراؤها في إبريل/نيسان ٢٠٢١.

- في ظل احتياجات الإنفاق الضخمة، تولي الميزانية اهتماما أكبر للإنفاق، مع التركيز بصفة خاصة على ضمان تخصيص ما لا يقل عن ٣٤٪ من مجموع الإنفاق الأولي (ما عدا التحويلات إلى شركة الكهرباء) للقطاعات الاجتماعية. ويعد تحسين كفاءة الاستثمارات الرأسمالية والتركيز عليها من الأولويات أيضا. وقد خصصت الحكومة ١٤٠ مليار فرنك إفريقي للاستثمارات الرأسمالية الممولة محليا من الموارد الخاصة بالدولة، إلى جانب ٣١٤ مليار فرنك إفريقي من الموارد الخارجية.

- من المقرر تحسن الرصيد الأولي غير النفطي بحوالي ٠,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ليصل إلى ٧,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

جيم – الإصلاحات الضريبية والجمركية

٢٩- **سيساعد تحسن الإيرادات غير النفطية في الحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية**. ويعد التصدي لمواطن ضعف الإدارة الضريبية والجمركية هو المحرك الأساسي لزيادة الإيرادات غير النفطية التي لا تزال دون المستوى الممكن. ويتطلب ذلك في الأساس تعزيز الإدارة الضريبية والجمركية. ويعتمد إصلاح الإدارة الضريبية على (١) تعزيز إدارة ضريبة القيمة المضافة، حيث يظل أداؤها (١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي) منخفضا قياسا بالمعايير الإقليمية، و(٢) تحديث الإدارة الضريبية والجمركية، بما في ذلك زيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات وتحصيل الإيرادات من خلال الجهاز المصرفي والتحويلات المالية عبر الهاتف المحمول، و(٣) تقوية نظام التدقيق الضريبي من خلال تعزيز التعاون بين الإدارة الضريبية والإدارة الجمركية.

٣٠- **ويُتوقع أن ينشأ الجزء الأكبر من الزيادة المنتظرة في الإيرادات الضريبية غير النفطية من إصلاحات ضريبة القيمة المضافة**. وستركز الإصلاحات على معالجة العوامل وراء تدني أداء ضريبة القيمة المضافة:

- أولا، تهدف السلطات إلى إحكام الرقابة على ضريبة القيمة المضافة. وسيتم إسناد وظيفة الرقابة على ضريبة القيمة المضافة إلى الوحدة المسؤولة عن إدارة الشركات الكبيرة والمتوسطة، بما في ذلك إدارة قوائم المكلفين الضريبيين، وتنظيم عمليات

التدقيق، ومتابعة عمليات التحصيل والاسترداد، إلى جانب خدمات التحصيل. وستعمل السلطات بمساعدة الصندوق على وضع مجموعة من المؤشرات لزيادة عدد المكلفين وتحسين معدلات الامتثال ودفع الضرائب. ويتطلب بلوغ هذه الأهداف جمع المعلومات ومراقبة الأنشطة ووضع إطار ملائم لتوقيع العقوبات القانونية على الممتنعين عن السداد.

- ثانيا، تلتزم السلطات بترشيد الإعفاءات وزيادة شفافيتها. وإلى جانب التدابير المتخذة منذ عام ٢٠١٩ للحد من إعفاءات ضريبة القيمة المضافة، ستضمن الحكومة أن الإعفاءات الضريبية الممنوحة بموجب الاتفاقيات المختلفة تحقق الغرض منها. وتدرك الحكومة أن عدم كفاءة نظام الإعفاءات سيؤدي إلى تراجع الإيرادات، وتشويه عمليات تحصيل ضريبة القيمة المضافة، وتراكم خصومات ضريبة القيمة المضافة. ومن المقرر أن تنشر الحكومة قائمة نصف سنوية بجميع الإعفاءات الجديدة (بما في ذلك الإعفاءات المجددة والممددة) على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية (قاعدة معيارية هيكلية لنهاية يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢).

- ثالثا، تلتزم السلطات بإنشاء آلية فعالة لرد ضريبة القيمة المضافة لضمان سلاسة تطبيق الضريبة وتسهيل الامتثال الضريبي وتجنب تراكم طلبات الإعفاء الضريبي. وتم فتح حساب مخصص لرد ضريبة القيمة المضافة لدى بنك دول وسط إفريقيا عام ٢٠١٩، ولكن لم يتم تشغيله حتى الآن بسبب عدم توافر التمويل اللازم. وستبدأ الحكومة في إيداع جميع إيرادات ضريبة القيمة المضافة في هذا الحساب لأغراض رد الضريبة لتجنب مراكمة خصومات ضريبة القيمة المضافة (قاعدة معيارية هيكلية لنهاية فبراير/شباط ٢٠٢٢). ومن المتوقع أن يساهم إنشاء آلية ضريبة القيمة المضافة في تعزيز الثقة في نظام ضريبة القيمة المضافة وزيادة حصيلة الإيرادات. كذلك سيتم اتخاذ خطوات لتسوية خصومات ضريبة القيمة المضافة. ومع نهاية عام ٢٠٢١، سيتم إجراء تدقيق إداري على خصومات ضريبة القيمة المضافة لتقييم رصيد هذه الخصومات وطبيعتها.

٣١- **وسيتم بذل الجهود اللازمة لتحديث الإدارة الجمركية**. وستواصل الحكومة تحسين بيئة العمل في الإدارة الضريبية والجمارك. وقد تم نقل إدارة الجمارك مؤخرا إلى مبنى جديد تم إنشاؤه بمساعدة البنك الدولي. وفي مطلع أكتوبر/تشرين الأول، تم البدء في تشغيل جهاز الكشف الضوئي الذي يُتوقع أن يحد من خسائر الإيرادات. ويتم في الوقت الحالي دفع الإيرادات الجمركية من خلال الجهاز المصرفي في المكاتب الجمركية الكائنة بالمناطق التي يسهل فيها إجراء العمليات المصرفية. وبالنسبة للمكاتب الجمركية خارج نطاق تغطية الجهاز المصرفي، وعددها ١٣ مكتبا، تم توقيع اتفاقية مع شركة الاتصالات المحلية لتسهيل الدفع عبر الهاتف المحمول. وبدعم من المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي، سيتواصل العمل خلال ٢٠٢٠-٢٠٢٢ على تسهيل تحصيل الإيرادات عبر الجهاز المصرفي، وإحكام الرقابة على عمليات التقييم الجمركي والإعفاءات الجمركية. كذلك ستواصل المكاتب الجمركية المربوطة بشبكة الإنترنت التي ازداد عددها من ١٢ إلى ١٨ مكتبا العمل على تركيب النظام الآلي للبيانات الجمركية. وبدعم من البنك الدولي، بدأت السلطات في تركيب النظام خلال أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١، مما سيساعد في تحديث الخدمات الجمركية من خلال تطوير قدرات التشغيل، وتعديل النظام بما يتسق مع الاحتياجات المحلية وتعزيز شعور العاملين بالمسؤولية. ومن المتوقع أن يساهم هذا النظام في تحسين الإجراءات الجمركية من خلال السماح بتطبيق الرسوم الجمركية بمزيد من الدقة، والحد من سوء استغلال الإعفاءات الجمركية، وتعزيز التكامل بين إدارة الجمارك

وإدارة الضرائب لتحسين عملية تحصيل ضريبة القيمة المضافة، وتسهيل الربط بالمكاتب الجمركية في الكاميرون والنيجر والسودان، والإعداد للتحول إلى نظام النافذة الموحدة.

٣٢- **وسيكون من الضروري تحسين بيئة العمل في الإدارة الضريبية**. وقد تم نقل الإدارة الضريبية مؤخرا الى المقر السابق للإدارة الجمركية. ولكن ستكون هناك حاجة إلى مقر دائم نظرا لأن المبنى الجديد يخص مؤسسة أخرى. وينبغي تهيئة المقر الجديد لتنفيذ عمليات الأتمتة المخطط لها في إطار مشروع البنك الدولي الهادف إلى تعبئة وإدارة الموارد المحلية (PROMOGRI). وسيتم تخصيص موارد جديدة (مبنى وبرامج إلكترونية) للمديريات الضريبية المختصة بكبار ومتوسطي المكلفين قبل نهاية عام ٢٠٢٢. وستتم أتمتة الإدارة الضريبية من خلال تطبيق ١٢ نموذجا، ويُتوقع تنفيذ النماذج الأربعة الأولى (التسجيل ومراقبة الالتزامات الضريبية وإجراءات الإقرار الضريبي من بُعد في مكتب كبار المكلفين، والرقابة الإلكترونية على ضريبة القيمة المضافة لأغراض الأنشطة التجارية) قبل نهاية عام ٢٠٢٢.

٣٣- **ومن المقرر تعزيز التعاون بين الإدارة الضريبية والإدارة الجمركية**. وسيساعد استخدام البيانات المستمدة من النظام الآلي للبيانات الجمركية إدارة الضرائب في تنفيذ عمليات الرقابة القائمة على المخاطر، بما في ذلك تحديد المكلفين المتهربين من سداد ضريبة القيمة المضافة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تستخدم الإدارة الجمركية أرقام التعريف الضريبية الصادرة عن الإدارة الضريبية. ولهذا الغرض، ستواصل الإدارة الضريبية تحديث ونشر قائمة المكلفين بضريبة القيمة المضافة لدمجها في نظام الحاسب الآلي بإدارة الجمارك. ولتحسين الامتثال الضريبي، سيستمر تطبيق غرامة بواقع ١٥٪ على الموردين غير المسجلين لدى إدارة الضرائب.

دال – إصلاحات الإدارة المالية العامة

٣٤- **تدرك الحكومة أهمية سلامة وشفافية الإدارة المالية العامة لتحقيق أهداف البرنامج**. وبالرغم من التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية، وعمليات الرقابة والإبلاغ، ودمج جميع التوجيهات الصادرة عن بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا ضمن القانون التشادي، قررت الحكومة تعزيز الإصلاحات الجارية من خلال تعديل نظام الإدارة المالية العامة في إطار تحديث استراتيجية تطوير وتحديث الإدارة المالية العامة. وتم إعداد هذه الاستراتيجية، وهي الإصدار الحديث لاستراتيجية إبريل/نيسان ٢٠١٣، في منتصف ٢٠١٩ بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاستجابة على نحو قوي وعاجل لمواطن ضعف الإدارة المالية العامة. وبمساعدة الصندوق، سيتم تعديل الاستراتيجية خلال الأسابيع القادمة لتعكس الإصلاحات الجارية، وستعتمدها الحكومة عقب الموافقة عليها من جانب لجنة مشكلة من جميع الأطراف المعنية في الحكومة (قاعدة معيارية هيكلية لنهاية يونيو/حزيران ٢٠٢٢). واستنادا إلى هذه الاستراتيجية وقانون الميزانية الأساسي لعام ٢٠١٤، تتضمن أهم إصلاحات السياسات على المدى القصير والمتوسط (١) تنفيذ نظام متكامل للإدارة المالية، و(٢) إدارة فاتورة الأجور، و(٣) تحسين إجراءات إعداد الميزانية وتنفيذها، بما في ذلك تعزيز عمليات الحوكمة والمشتريات الحكومية، و(٤) إعداد موازنة البرامج متوسطة الأجل، و(٥) ترشيد التحويلات وإعانات الدعم، و(٦) إدارة النقدية، و(٧) إدارة الدين.

هاء – تنفيذ النظام المتكامل للإدارة المالية

٣٥- قررت وزارة المالية والميزانية تحديث نظام المعلومات من خلال شراء وتنفيذ النظام المتكامل للإدارة المالية بمساعدة مبادرة التعاون مع رواندا. ويهدف النظام المتكامل للإدارة المالية إلى إدارة المالية العامة وفق مبادئ الفعالية والمساءلة والشفافية من خلال أتمتة جميع المعاملات المالية الحكومية لمختلف الهيئات العامة. وسيتم تشغيل النظام قريبا، والذي تم تطويره منذ نهاية عام ٢٠١٩ بمساعدة خبراء من رواندا. ومن المتوقع أن يساهم النظام في دعم جميع إصلاحات الإدارة المالية العامة، بما في ذلك اتساق وشفافية سلسلة الإنفاق، وتعزيز كفاءة إدارة فاتورة الأجور، والإدارة المتكاملة للديون، وتعزيز إجراءات تخصيص الموارد العامة وزيادة طاقتها الاستيعابية، ولا سيما في القطاعات الاجتماعية. ويجري حاليا تنفيذ موازنة عام ٢٠٢١ باستخدام النظام المتكامل للإدارة المالية بمساعدة الوكالة الفرنسية للتنمية.

واو – تعزيز إدارة فاتورة الأجور

٣٦- ستساعد التدابير التالية على احتواء فاتورة الأجور على المدى القصير:

- ستواصل الحكومة العمل على ترشيد فاتورة الأجور وإحكام الرقابة على حركة التعيين في أجهزة الخدمة المدنية لضمان عدم تجاوز حدود التزامات الميزانية.
- أعدت الحكومة تعدادا للعاملين بأجهزة الخدمة المدنية باستخدام بياناتهم البيومترية لضمان دقة قاعدة بيانات الأجور.
- يُتوقع أن يساهم تنفيذ النظام المتكامل للإدارة المالية في تحقيق وفورات كبيرة في فاتورة الأجور من خلال (١) تحديث فاتورة الأجور بناء على نتائج التعداد البيومتري، و(٢) تجنب دفع أي مزايا غير مستحقة نتيجة تعزيز إجراءات تحديد الهوية بفضل استخدام البيانات البيومترية، و(٣) تعزيز الجانب الأمني بفضل إحكام الرقابة على حقوق استخدام النظام التي تمنح للعاملين سنويا، على عكس نظام إدارة فاتورة الأجور السابق (SIGASPE).
- تم توقيع اتفاقية مع شركة الاتصالات المحلية لدفع الأجور من خلال التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول في المناطق خارج نطاق تغطية الجهاز المصرفي. وسيتم إنشاء ١٠ آلاف كشك في المناطق الريفية لهذا الغرض، مما سيساهم في توفير فرص عمل جديدة.

كذلك ستقوم الحكومة بإنشاء لجنة لمراقبة فاتورة الأجور برئاسة المراقب المالي العام مكونة من ممثلين من وحدة الأجور (وزارة المالية) وإدارة الخدمة المدنية (وزارة الخدمة المدنية) ومديري الموارد البشرية في الوزارات الأخرى. وستضطلع اللجنة بمراقبة تطورات فاتورة الأجور وإصلاحات الخدمة المدنية، بما في ذلك تنقية وتحديث فاتورة الأجور، لضمان الاتساق وتحقيق أهداف فاتورة الأجور.

٣٧- وعلى المدى المتوسط، ستعكف الحكومة على تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية بمساعدة إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي بهدف:

تعزيز إجراءات إعداد موازنة الأجور:

- إعداد ميزانية الأجور حسب التوصيات الواردة في دليل إدارة شؤون المالية العامة.
- فرض حد أقصى لعدد الموظفين في الوزارات والمؤسسات وفق أحكام قانون المالية العامة الأساسي (قاعدة معيارية هيكلية لنهاية أغسطس/آب ٢٠٢٢) وإعداد ملحق للموازنة بشأن فاتورة الأجور لعرض رؤية شاملة عن الخدمة العامة والتغير في حجم القوة العاملة حسب الوزارات والمؤسسات.
- تحسين دقة المعلومات المتاحة بشأن محددات التغير في الأجور وتدفقات القوة العاملة وفق توصيات إدارة شؤون المالية العامة.

تحديث فاتورة الأجور ومراقبتها بصفة منتظمة:

- تقليل الوقت اللازم لإرسال الملفات الورقية الخاصة بالعاملين.
- إسناد بعض أنشطة إدارة الأجور إلى إدارات الموارد البشرية في الوزارات والمقاطعات.
- إنشاء نظام للتنبيه عند تقاعد موظفي الخدمة المدنية (تبادل المعلومات بانتظام مع الصندوق الوطني للمعاشات في تشاد).
- تسهيل تبادل المعلومات بين إدارة الأجور والصندوق الوطني للمعاشات.
- زيادة دقة/موثوقية جميع المستندات والأعمال الإدارية (شهادات الدبلوم والترقيات إلخ). وتدقيق ملف الأجور بصفة دورية.

زاي – إعداد الميزانية وتنفيذها

٣٨- **ستواصل الحكومة الإصلاحات اللازمة لتعزيز عملية إعداد الميزانية وتنفيذها**. وستركز الإصلاحات على (١) تعزيز سلسلة الإنفاق والحد من استخدام الإجراءات الطارئة، و(٢) تنفيذ التصنيف الجديد للميزانية الذي أوصى به المركز الإقليمي للمساعدة الفنية في إفريقيا وتحسين عمليات المحاسبة والإبلاغ المالي، و(٣) تطوير خطط الالتزام السنوية وخطط المشتريات الحكومية السنوية، و(٤) تحسين إدارة النقدية.

٣٩- **وسيساهم تنفيذ النظام المتكامل للإدارة المالية في تعزيز سلسلة الإنفاق**. ويساعد النظام في توفير معلومات فورية وموثوقة حول تنفيذ الميزانية. وسيغطي النظام المتكامل جميع مراحل سلسلة الإنفاق، بدءا من مرحلة الالتزام وحتى مرحلة الدفع. ويعد ذلك تطورا كبيرا مقارنة بالنظام الآلي الحالي (CID) الذي يغطي فقط الجانب الإداري لسلسلة الإنفاق (بداية من الالتزام وحتى صدور أوامر الدفع). ولا تزال الحكومة ملتزمة بالحد من استخدام إجراءات الإنفاق الطارئة (النفقات بدون اعتماد مسبق). وقد ازداد الاعتماد على هذا النوع من النفقات، التي أمكن احتواؤها عام ٢٠١٩، بسبب الإنفاق الطارئ المرتبط بالجائحة خلال عام ٢٠٢٠، ولم يتم قيدها في الميزانية إلا في حالات محدودة للغاية. ومع السحب التدريجي للنفقات الطارئة المرتبطة بالجائحة، يقدر استخدام النفقات بدون اعتماد مسبق بحوالي ٢٠٪ من الإنفاق الأولي عام ٢٠٢١، كما ازداد معدل قيدها، ويُتوقع تراجعها إلى ١٥٪ من الإنفاق الأولي بحلول عام ٢٠٢٤.

٤٠- **كذلك ستعكف الحكومة على تعزيز عمليات المحاسبة والإبلاغ المالي**. فمن المقرر أن تقوم الحكومة بتنفيذ التصنيف الاقتصادي الجديد للمصروفات الذي أوصت به المساعدة الفنية المقدمة من المركز الإقليمي للمساعدة الفنية في إفريقيا في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٠. ويُتوقع أن يساهم استخدام التصنيف الجديد في تحسين كفاءة وشفافية تنفيذ الميزانية تماشيا مع قانون الميزانية الأساسي لعام ٢٠١٤. وقبل تطبيق التصنيف، سيكون على الحكومة التأكد أولا من اتساقه مع دليل الحسابات الحكومية، ومن اتساق النظام المتكامل للإدارة المالية مع تصنيف الميزانية. على المدى المتوسط، نخطط لتطوير شبكة محاسبي الدولة والهيكل التنظيمي لإدارة الخزانة العامة للتحول إلى محاسبة الاستحقاق.

٤١- **وسنسعى أيضا إلى تحسين إطار إعداد التنبؤات لأغراض تنفيذ الميزانية**. ويتيح توافر تنبؤات دقيقة تنفيذ الميزانية بسلاسة، وضمان تخصيص الموارد حسب الميزانية، وتجنب مراكمة المتأخرات. وفي هذا السياق، سيتم إعداد خطط التزام ربع سنوية على مدار العام المالي وخطط سنوية للمشتريات الحكومية.

٤٢- **وتلتزم الحكومة بتحسين الاستثمارات العامة**. وسنواصل العمل على تحسين تصميم برنامج الاستثمارات العامة وتطويره حسب توصيات المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي في يوليو/تموز ٢٠١٨. وتحديدا، ينبغي ألا يتضمن برنامج الاستثمارات العامة سوى الاستثمارات التي يتوافر التمويل اللازم لها بحيث يمكن تنفيذها في الوقت الملائم. ويتسق ذلك مع القرار الإطاري الجديد رقم (2020/PR/2020) الصادر بتاريخ ٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٠ بشأن اختيار المشروعات ذات الأولوية، بما في ذلك معايير الكفاءة الاقتصادية وتأثير المشروعات على الأبعاد الاجتماعية والجنسانية والبيئية والعدالة الإقليمية. وينبغي كذلك أن يتسق برنامج الاستثمارات العامة مع استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل. وفي هذا الصدد، سيتم إعداد خطط تمويلية متوسطة الأجل لضمان اتساق برنامج الاستثمارات العامة مع هدف استمرارية القدرة على تحمل الديون. ويمكن للحكومة إجراء "تقييم إدارة الاستثمارات العامة" بغرض تقييم برنامج الاستثمارات العامة الداعمة لخطة التنمية الوطنية.

٤٣- **كذلك سيتم تحسين نظام إدارة النقدية لتجنب مراكمة المتأخرات مجددا**. وستعمل لجنة تخطيط النقدية المسؤولة عن إعداد تنبؤات التدفقات النقدية وإدارتها على تحسين دقة خطة التدفقات النقدية الشهرية – مع الاستمرار في إعداد خطط التدفقات النقدية السنوية التي تمثل جزءا من الميزانية (حسب التوجيه الصادر في هذا الشأن عن الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا) وتحديثها على أساس نصف سنوي – فضلا عن بذل الجهود اللازمة لتعزيز قدرات اللجنة على تحديث تنبؤات الإيرادات والمصروفات. وسيتم اتخاذ خطوات أيضا لإنشاء حساب الخزانة الموحد، ومراقبة حساب الخزانة العامة الحالي لدى بنك دول وسط إفريقيا، وإدارة عمليات المحاسبة العامة والتدفقات النقدية والدين العام بصورة مركزية. ويُتوقع أن يساهم إنشاء حساب الخزانة الموحد في تحسين إدارة عمليات الخزانة، وتجنب مراكمة المتأخرات، والحد من تكلفة الاقتراض. وبمجرد تنفيذ النظام المتكامل للإدارة المالية، سيتم استخدام منصة إلكترونية لإدارة دفع المصروفات. وعلى المدى المتوسط، سيتم إنشاء وتشغيل حساب الخزانة الموحد، بما في ذلك إنشاء حسابات فرعية للمحاسبين المعتمدين، وتحويل الموارد العامة من البنوك التجارية إلى حساب الخزانة الموحد مع مراعاة عدم التسبب في اضطرابات داخل القطاع المصرفي المحلي.

حاء – ميزانية البرامج متوسطة الأجل

٤٤- **ستواصل الحكومة العمل على إعداد ميزانية البرامج**. وقد تم إحراز تقدم بالفعل نحو إتقان استخدام الأدوات ذات الصلة، وتوسيع نطاق إطار المصروفات متوسط الأجل وإطار الميزانية متوسط الأجل وتطويرهما. وفي أوائل أكتوبر/تشرين

الأول ٢٠٢٠، تم تنظيم حلقة عمل لتحديث مشروعات الأداء السنوية للوزارات القطاعية وعددها ٢٨ وزارة في سياق إعداد قانون الميزانية لعام ٢٠٢١. وهي خطوة مهمة نحو إعداد ميزانيات البرامج. وقد بدأ إعداد مشروعات الأداء السنوية في خمس وزارات "على أساس تجريبي" (الصحة والتعليم والبنية التحتية والزراعة والمالية والميزانية) بمساعدة البنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتم التوسع في إعداد هذه المشروعات عام ٢٠١٩ بمساعدة الاتحاد الأوروبي.

٤٥- **ويجري حاليا تحسين كفاءة وشفافية عمليات الشراء الحكومية**. وسنعمل على تعزيز قدرات هيئة تنظيم المشتريات الحكومية لتمكينها من ضمان الامتثال لقانون وقواعد المشتريات الحكومية. وتم تعديل قانون المشتريات الحكومية مؤخرا لإزالة مختلف المعوقات، بما في ذلك زيادة الحدود وتبسيط إجراءات إصدار الموافقات، وتشجيع رائدات الأعمال. كذلك سيتم تعزيز الإطار القانوني للعقوبات المطبقة على عمليات الشراء الحكومية. وسيتم توقيع عقوبات صارمة على أي مخالفات لقانون المشتريات الحكومية، بما في ذلك تجزئة السوق. وستواصل الإدارة العامة للرقابة على المشتريات الحكومية نشر بيانها ربع السنوي، كما ستبدأ اعتبارا من نهاية مارس/آذار ٢٠٢٢ في نشر النص الكامل لجميع عقود الشراء (بما في ذلك أسماء وجنسيات الملاك المستفيدين للكيانات الاعتبارية التي تمت ترسية العقود عليها) والتقارير اللاحقة عقب تسليم المشتريات. وكخطوة أولى، ستساعد الإدارة العامة للرقابة على المشتريات الحكومية وزارة المالية والميزانية في نشر عقود الشراء المرتبطة بالجائحة، بما في ذلك أسماء الملاك المستفيدين للكيانات الاعتبارية التي تمت ترسية العقود عليها، والتقارير اللاحقة عقب تسليم المشتريات. كذلك ستساعد وزارة الخارجية الأمريكية الإدارة العامة للرقابة على المشتريات الحكومية في إنشاء موقع إلكتروني لنشر المناقصات، متضمنا أداة لرصد العروض والعطاءات للمساعدة في تحسين الشفافية.

طاء – ترشيد التحويلات وإعانات الدعم

٤٦- **من المقرر اتخاذ خطوات لترشيد التحويلات وإعانات الدعم**. وفي سياق إعداد قانون الميزانية لعام ٢٠٢١، تم إصدار تعليمات للوزارات لإعادة تقييم جدوى مشاركة تشاد وعضويتها في المؤسسات والمنظمات الدولية بغرض الاحتفاظ بالعضويات الضرورية فقط. وبناء على ذلك، عرضت ميزانيات الوزارات القطاعية المساهمات في المؤسسات والمنظمات الدولية. ويتطلب قانون الميزانية أيضا إبرام عقود أداء مع الشركات المملوكة للدولة والهيئات العامة لتحسين إدارتها المالية. وتسري أحكام قانون المشتريات الحكومية على المجموعات المستقلة والهيئات التنظيمية والوكالات والمكاتب والهيئات العامة المستفيدة من التحويلات، واللجان الإدارية، والمشروعات الممولة من الخارج التي تخضع للإجراءات المحلية. وبدعم من المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي، ستقوم الحكومة بصياغة واعتماد مشروع قانون بشأن الشركات المملوكة للدولة والهيئات العامة ولائحته التنفيذية. وعلى المدى المتوسط، سيتم تقييم إدارة مخاطر المالية العامة، وتحديث بيان الهيئات العامة (الوكالات العامة والشركات المملوكة للدولة) المرفق بقانون الميزانية السنوية. وسيتضمن هذا البيان تفاصيل حول التحويلات وإعانات الدعم والموارد الذاتية.

٤٧- **وسيتم إيلاء الأولوية لترشيد التحويلات إلى شركة الكهرباء الوطنية**. واعتبارا من عام ٢٠٢٠، تعرض الموازنة التحويلات الحكومية إلى شركة الكهرباء الوطنية. وعلى المدى المتوسط، سيتم إحلال نظام التحويلات إلى شركة الكهرباء الوطنية المتبع حاليا من توفير الديزل لأغراض توليد الكهرباء إلى تحويلات نقدية يتم أداؤها في سياق عقد الأداء. وسيتضمن عقد الأداء عددا من مؤشرات الأداء بهدف تحسين المركز المالي لشركة الكهرباء الوطنية، بما في ذلك استرداد قيمة مبيعات

الكهرباء من الكيانات العامة والخاصة في ضوء تدني حصيلة الإيرادات في الوقت الحالي، والحد من تكلفة الإنتاج، وتعديل التعريفات. وسيكون من الضروري إعادة هيكلة شركة الكهرباء الوطنية لجذب الاستثمارات في الطاقة المتجددة دون اللجوء إلى أي ضمانات سيادية. علاوة على ذلك، يخطط البنك الدولي لإصلاح القطاع في سياق مشروع للمساعدة الفنية قبل نهاية عام ٢٠٢١ للمساعدة في توفير الكهرباء على نحو مستدام ماليا يراعي كفاءة التكاليف. ولتوفير الكهرباء على نطاق أوسع نظرا لمحدودية إمدادات الكهرباء في الوقت الحالي، عدلت الحكومة الإطار القانوني لتحرير إنتاج وتوزيع الكهرباء، كما نص قانون الميزانية لعام ٢٠٢٠ على حوافز ضريبية للمستثمرين في الطاقة الخضراء.

ياء – إدارة الدين

٤٨- **تلتزم الحكومة بالامتناع عن الاقتراض بشروط غير ميسرة والحفاظ على شفافية الدين.** وفي ظل حجم المديونية الحالي الذي يمثل عبئا كبيرا بالفعل، ستضمن الحكومة باستمرار إبرام جميع اتفاقيات التمويل الخارجي، سواء لأغراض دعم الميزانية أو المشروعات الاستثمارية، وفق شروط ميسرة (بحيث لا يقل عنصر المنحة عن ٣٥٪، راجع مذكرة التفاهم الفنية) بما يتيح تخفيض خطر المديونية الحرجة على النحو المتوقع. وسيتم عرض جميع مشروعات اتفاقيات القروض بصفة مستمرة على اللجنة الوطنية لتحليل الدين للموافقة عليها قبل إبرامها، وتعتمد اللجنة في عملها على التحليلات الفنية والمالية التي يعدها الفريق الفني المعني بتحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون. وستُنشر جميع اتفاقيات القروض الجديدة التي تعرض على اللجنة على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية والميزانية، مما سيتيح قاعدة بيانات شاملة وشفافة لعقود الدين لتسهيل خدمة الدين. كذلك سيتم تبادل تفاصيل جميع القروض الجديدة المتفق عليها مع وحدة إدارة الدين وصندوق النقد الدولي.

٤٩- **وسيتم اتخاذ خطوات نحو تعزيز القدرة على إدارة الدين.** ولا تزال عملية إدارة الدين تتسم بالهشاشة نظرا لضعف القدرات وتدني الموارد وعدم كفاءة التنسيق بين مختلف الأطراف المشاركة في التعاقد على الديون وإدارتها. وستعمل الحكومة على تنفيذ توصيات المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي والتي تهدف إلى (١) إصلاح الأدوار والهياكل ذات الصلة بإدارة الدين، و(٢) تحسين التواصل بين الأطراف المسؤولة (عن التعاقد والصرف وإصدار السندات وسداد مدفوعات خدمة الدين)، و(٣) تعظيم الموارد المستخدمة في إدارة الدين. ويُتوقع أن يقدم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المساعدة بغرض تعزيز قدرات مديرية الدين، بما في تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون وإصدار نشرة الدين العام ربع السنوية. وقدم البنك الدولي المساعدة أيضا في تسجيل عقود الدين المبرمة لصالح الشركات المملوكة للدولة لتحسين نطاق تغطية الدين في تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون. كذلك يساعد الاتحاد الأوروبي حاليا في تطوير نظام تسجيل الدين، وسيقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التدريب اللازم. وبدعم من المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي، ستقوم الحكومة بإعداد بيان المخاطر المالية ونشره في صورة مرفق لقانون الميزانية السنوية. وعلى المدى المتوسط، سيتم كذلك تقييم إدارة المخاطر المالية.

كاف – تحسين بيئة الأعمال

٥٠- **تعتزم الحكومة إصلاح بيئة الأعمال لجذب القطاع الخاص وتشجيع التنويع الاقتصادي.** وفي مطلع عام ٢٠٢٠، أجرت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة دراسة تشخيصية (Industrialization and Economic Diversification Master Plan, PDIDE) أشارت إلى وجود إمكانية كبيرة للتنويع الاقتصادي في تشاد. وستتخذ

الحكومة خطوات لضمان توفير بيئة تنظيمية مستقرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعدالة سيادة القانون وكفاءة الخدمات الحكومية. وتهدف الحكومة إلى تنفيذ عدد من الإصلاحات تتضمن:

على المدى القصير:

(أ) إعادة هيكلة شركة الكهرباء الوطنية؛

(ب) تحديث الإدارة الضريبية والجمركية؛

وعلى المدى المتوسط:

(أ) إقرار وتنفيذ استراتيجية لإصلاح الشركات المملوكة للدولة، بما في ذلك وضع إطار للحد من التحويلات؛

(ب) تسهيل إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛

(ج) زيادة فرص الحصول على التمويل؛

(د) مواصلة تحسين الشفافية في قطاع النفط؛

(هـ) اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الفساد وتعزيز سيادة القانون.

٥١- **وفي هذا السياق، سيتم تفعيل جهاز مراقبة بيئة الأعمال والمجلس الوطني للمنافسة**. وتلتزم الحكومة بتشجيع الشباب والنساء على ريادة الأعمال والانخراط في الأنشطة الاقتصادية، وتحسين فرص الحصول على التمويل. وأنشأت لهذا الغرض الصندوق الوطني لشباب رواد الأعمال الذي بدأ عمله بالفعل، كما ستسعى إلى الحصول على المساعدة الفنية والتمويل من البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي للمساعدة في تحقيق هذا الهدف.

لام – الشفافية والحوكمة

٥٢- **تعد الحوكمة الرشيدة من أهم عوامل دعم النشاط في القطاع الخاص**. وتنفيذا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي دخلت حيز التنفيذ بالنسبة لتشاد في تاريخ انضمامها إلى الاتفاقية في ٢٦ يونيو/حزيران ٢٠١٨، ستسعى الحكومة إلى الحصول على الدعم من منظمة الأمم المتحدة لتعديل قانون العقوبات الحالي ليتماشى مع أحكام الاتفاقية وتعزيز إجراءات مكافحة الفساد. كذلك ستتعاون الحكومة مع خبراء صندوق النقد الدولي على تصميم نظام للإقرار عن الممتلكات وفق أفضل الممارسات الدولية المطبقة، بما في ذلك في سياق الإصلاحات الدستورية القادمة. ويلزم الدستور الشخصيات العامة ومسؤولي الدولة بالإقرار عن ممتلكاتهم قبل وبعد تولي المناصب الرسمية. غير أن معدلات الامتثال متدنية للغاية، وهو ما يرجع جزئيا إلى عدم وجود قوانين تنفيذية. وسيتم تحديد مسؤوليات مختلف أجهزة مكافحة الفساد بشكل واضح (المراقب المالي العام، والمراقب العام للدولة، وديوان المحاسبة)، وتوفير موارد كافية لأنشطة مكافحة الفساد، واختيار موظفي مكافحة الفساد على أساس الأهلية والذين سيكون عليهم الالتزام بمعايير أخلاقية صارمة والخضوع لعقوبات جسيمة حال مخالفتها. وتلتزم الحكومة بدعم أنشطة الوكالة الوطنية للتحقيقات المالية، التي تضطلع بدور وحدة الاستخبارات المالية في تشاد، بما في ذلك من خلال

تعزيز مواردها البشرية. وستقوم الحكومة بتقييم مخاطر الفساد خلال الفترة الانتقالية، ووضع خطة عمل للتخفيف من تلك المخاطر، وإطلاع الصندوق على الخطة ونشرها قبل موعد المراجعة الأولى.

٥٣- **ولا تزال الحكومة ملتزمة بالشفافية في استخدام الموارد المخصصة لمواجهة كوفيد-١٩**. وستقدم تقريرا منفصلا لضمان شفافية إدارة هذه الموارد وفق أفضل ممارسات إدارة الميزانية التي دائما ما التزمت بها. وسيتم استخدام الموارد المخصصة لكوفيد-١٩ بشفافية كاملة، وسنقوم بنشر النص الكامل لجميع عقود الشراء المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ التي تمت ترسيتها حتى ٣١ مايو/أيار ٢٠٢١ على موقع إلكتروني حكومي يسهل الاطلاع عليه (إجراء مسبق). وإلى جانب قيد هذه الموارد في قانون الميزانية، سيتم الالتزام بها حسب توجيهات الإدارة المالية العامة الصادرة عن الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا. وتحديدا، سيتم الالتزام بالنفقات الطارئة على الإمدادات العاجلة حسب أحكام القرار رقم (1025/PR/MFB/2020) الصادر في ٢٩ مايو/أيار ٢٠٢٠ والذي يمثل استثناء من قواعد المشتريات الحكومية المعتادة بغرض مكافحة فيروس كورونا. وستتم الاستعانة بشركة تدقيق دولية مرموقة لإجراء تدقيق لاحق على هذه النفقات بمساعدة هيئة الرقابة المالية. وسيغطي التدقيق أيضا جميع المصروفات المرتبطة بالجائحة. وسيتم نشر تقارير التدقيق، شاملة تحليل الامتثال للإجراءات، ولا سيما الاتفاقيات التنظيمية، خلال شهر واحد من إعدادها على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية والميزانية (قاعدة معيارية هيكلية لنهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١). كذلك سيتم نشر النص الكامل لجميع عقود المشتريات، بما في ذلك أسماء وجنسيات الملاك المستفيدين للكيانات الاعتبارية التي تمت ترسية العقود عليها، على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية والميزانية خلال ٣٠ يوما من ترسية أي عقد تم إبرامه حتى نهاية مارس/آذار ٢٠٢٢ في سياق مكافحة الجائحة. كذلك سيتم نشر التقارير اللاحقة المعدة عقب تسليم السلع والخدمات، بما في ذلك قائمة بأسماء الموردين والمتعاقدين، على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية والميزانية خلال ٣ أشهر من نهاية فترة تنفيذ العقد. ودعما للجهود المبذولة بشأن الحوكمة الرشيدة والشفافية، ستقوم الحكومة بتوسيع نطاق تطبيق المتطلبات التي تم فرضها في البداية في سياق مكافحة الجائحة ليشمل جميع عقود المشتريات الحكومية، بما في ذلك نشر النص الكامل لجميع عقود المشتريات المبرمة اعتبارا من نهاية مارس/آذار ٢٠٢٢، بما في ذلك أسماء وجنسيات الملاك المستفيدين للكيانات الاعتبارية التي تمت ترسية العقود عليها، على موقع إلكتروني حكومي يسهل الاطلاع عليه (قاعدة معيارية هيكلية). وستطلب المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي لتحقيق هذا الهدف.

٥٤- **وتلتزم السلطات بمواصلة جهودها نحو تحسين الشفافية والرقابة في قطاع النفط**. وفي مايو/أيار ٢٠١٩، استكملت "مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية" تقييم تشاد بناء على المعايير الصادرة عام ٢٠١٦، وستقوم السلطات بتنفيذ توصيات مجلس المبادرة. وقد أحرزت الحكومة تقدما هائلا نحو الإفصاح عن العقود والتراخيص في قطاع البترول بدعم من البنك الدولي، كما نشرت التقارير المالية السنوية المعتمدة والمدققة لشركة الهيدروكربونات في تشاد وشركاتها التابعة لعام ٢٠١٧-٢٠١٨. وستواصل الحكومة نشر مذكرات ربع سنوية عن قطاع النفط (قاعدة معيارية هيكلية مستمرة، اعتبارا من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١) لدعم الشفافية في القطاع.

ميم – تعزيز القطاع المصرفي

٥٥- **سيساهم تعزيز القطاع المالي في دعم النمو والحد من الفقر**. وتواصل الحكومة العمل من أجل ضمان قوة القطاع المصرفي باستمرار بما يمكنه من تمويل الأنشطة المحلية. وفي هذا السياق، سيساعد سداد التزامات الدين الحكومي المستحقة للبنوك في الوقت الملائم على دعم تحسين مركز السيولة في الجهاز المصرفي وسداد المتأخرات المحلية في إطار خطة التسوية

المقررة، وهو ما سيمكن القطاع الخاص من سداد التزام القروض المستحقة للبنوك. ولا تزال السلطات ملتزمة (١) بإنفاذ عقود الأداء المبرمة مع مصرفي القطاع العام (مصرف تشاد التجاري ومصرف شاري التجاري) ودعم تنفيذ خطط إعادة هيكلتهما وتمويلهما (التي اعتمدتها اللجنة المصرفية لوسط إفريقيا وبنك دول وسط إفريقيا)، و(٢) لا تزال الخزانة العامة ملتزمة بأداء مدفوعات سداد الدين المباشر المستحق لمصرف تشاد التجاري ومصرف شاري التجاري على أساس شهري (٢٥٠ مليون فرنك إفريقي إلى مصرف شاري التجاري و٥٠٠ مليون فرنك إفريقي إلى مصرف تشاد التجاري شهريا)، و(٣) إعادة الرسملة الجزئية لمصرف تشاد التجاري (٤,٥ مليار فرنك إفريقي، إجراء مسبق) استنادا إلى موازنة ٢٠٢١ وبنك الإسكان التشادي (٣ مليارات فرنك إفريقي) والبنك الزراعي التجاري (مليارا فرنك إفريقي) خلال عام ٢٠٢٢. وتعتزم السلطات تنفيذ عملية إعادة الرسملة الجزئية لمصرف تشاد التجاري من خلال موارد الخزانة. وعلى المدى المتوسط، تلتزم الحكومة بما يلي: (١) تخفيض حصصها في البنوك، و(٢) دعم الطلب الذي تقدمت به اللجنة المصرفية لوسط إفريقيا بشأن خطط إعادة الرسملة التدريجية لتوفير موارد رأسمالية إضافية إذا اتضح من إعادة تقييم المركز المالي للبنك أنه لا يزال يعاني من مواطن ضعف إضافية بسبب التداعيات السلبية للجائحة، و(٣) النظر في إمكانية زيادة مساهمات القطاع الخاص في رأسمال مصرف تشاد التجاري.

٥٦- **ويعد الشمول المالي من أهم عوامل الحد من الفقر**. وستعمل الحكومة على تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي من خلال التشجيع على إنشاء مؤسسات قوية وآمنة لتقديم خدمات التمويل متناهي الصغر، وتنفيذ المعاملات الحكومية من خلال البنوك والذي سيتيح فتح حسابات مصرفية لعدد كبير من المستخدمين، بينما سيساعد استخدام التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول في دفع الأجور والضرائب والجمارك على تعزيز استخدام طرق الدفع الحديثة. وستسعى الحكومة إلى تقوية أطر الحوكمة والإشراف في قطاع مؤسسات التمويل متناهي الصغر وتعزيز أمن المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول.

نون – مراقبة البرنامج

٥٧- **ستقدم الحكومة الدعم للجنة المفاوضات بوزارة المالية والميزانية لمراقبة تنفيذ مختلف التدابير المشار إليها وتحقيق أهداف البرنامج**. وتم إنشاء أمانة دائمة للجنة بهدف جمع البيانات الكلية اللازمة لتقييم البرنامج ومراقبة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. وستتواصل لجنة المفاوضات بصفة مستمرة مع مكتب الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي في تشاد، إلى جانب تنظيم اجتماعات بين السلطات والصندوق.

٥٨- **وستتم مراقبة البرنامج من خلال مراجعات نصف سنوية يجريها المجلس التنفيذي للصندوق على أساس معايير الأداء الكمية والأهداف الإرشادية والقواعد المعيارية الهيكلية (الجدول ١ و٢ المرفقان)**. وتعرض مذكرة التفاهم الفنية المرفقة جميع المؤشرات. وينبغي إتمام المراجعة الأولى للبرنامج بتاريخ ١٥ إبريل/نيسان ٢٠٢٢ أو بعده عقب إجراء الاختبارات اللازمة في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١، وإتمام المراجعة الثانية بتاريخ ١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢ أو بعده عقب إجراء الاختبارات اللازمة في نهاية يونيو/حزيران ٢٠٢٢، وإتمام المراجعة الثالثة بتاريخ ١٤ إبريل/نيسان ٢٠٢٣ أو بعده عقب إجراء الاختبارات اللازمة في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٢، وإتمام المراجعة الرابعة بتاريخ ١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٣ أو بعده عقب إجراء الاختبارات اللازمة في نهاية يونيو/حزيران ٢٠٢٣، وإتمام المراجعة الخامسة بتاريخ ١٥ إبريل/نيسان ٢٠٢٤ أو بعده عقب إجراء الاختبارات اللازمة في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣، وإتمام المراجعة السادسة بتاريخ ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٤ عقب إجراء الاختبارات اللازمة في نهاية يونيو/حزيران ٢٠٢٤.

الجدول ٧ - تشاد: معايير الأداء الكمية والأهداف الإرشادية بموجب اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد"

(بمليارات الفرنكات الإفريقية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	معايير الأداء الكمية لنهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١	الأهداف الإرشادية لنهاية مارس/آذار ٢٠٢٢	معايير الأداء الكمية لنهاية يونيو/حزيران ٢٠٢٢	الأهداف الإرشادية لنهاية سبتمبر /أيلول ٢٠٢٢	معايير الأداء الكمية لنهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٢
معايير الأداء الكمية					
١- حد أقصى للمتأخرات الخارجية الجديدة المستحقة على الحكومة والشركات العامة غير المالية.[١]	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
٢- حد أقصى للديون الخارجية الجديدة غير الميسرة التي يتم التعاقد عليها أو ضمانها من جانب الحكومة والشركات العامة غير المالية.[١]	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
٣- حد أدنى لرصيد الموازنة الأولي غير النفطي.[٢]	٤١٢-	٩٥-	١٥٦-	٢٤٥-	٣٣٣-
٤- حد أقصى لصافي التمويل الحكومي المحلي.[٣]	....	....	....	٣٥-	١٢٠-
٥- حد أقصى لرصيد متأخرات المدفوعات المحلية المستحقة على الحكومة.[٤]	....	....	٣٨١	٣٦١	٣٤١
الأهداف الإرشادية					
٤- حد أقصى لصافي التمويل الحكومي المحلي.[٣]	٤٣	٥٣	٨-	....	....
٥- حد أقصى لرصيد متأخرات المدفوعات المحلية المستحقة على الحكومة.[٤]	٣٩١	٣٩١	....	....	....
٦- حد أدنى للإيرادات الضريبية الحكومية، ما عد الإيرادات الضريبية من شركات النفط.٣	٤٧٧	١١٠	٢٥٣	٣٩١	٥٢٩
٧- حد أقصى للأجور والرواتب.	٤٢٥	١٠٩	٢١٩	٣٢٨	٤٣٧
٨- حد أدنى للإنفاق الاجتماعي لأغراض الحد من الفقر.[٥]	٢٨٤	٧٦	١٥١	٢٣٤	٢٧٣
بنود للتذكرة:					
٩- إجراءات الإنفاق الطارئ - النفقات بدون اعتماد مسبق (% من الإنفاق الأولي).[٦]	٢٠	١٨	١٨	١٨	١٨
١٠- حد أدنى لقيد إجراءات الإنفاق الطارئ في الموازنة - النفقات بدون اعتماد مسبق (% من مجموع النفقات بدزن اعتماد مسبق).[٦]	٨٠	٥٠	٧٠	٧٠	٧٠
١١- الاقتراض الخارجي بشروط ميسرة (بملايين الدولارات الأمريكية)	صفر	صفر	صفر	صفر	٧٥
١٢- الإيرادات النفطية[٧]	٣٧٤	٩٧	٢٣٦	٣٧٣	٥١٢
١٣- المنح[٨]	٢٣	٧	١٣	٢٠	٢٦

المصادر: السلطات التشادية، وخبراء صندوق النقد الدولي.

ملاحظات: تتضمن الفقرة ٢٣ من مذكرة التفاهم الفنية أدوات تعديل معايير الأداء الكمية والأهداف الإرشادية.

إلى جانب معايير الأداء الكمية المذكورة في الجدول، تطبق أيضا معايير الأداء المستمرة: (١) عدم فرض قيود جديدة أو تشديد القيود الحالية على أداء المدفوعات والتحويلات اللازمة لتنفيذ المعاملات الدولية الجارية، و(٢) عدم فرض مجموعة جديدة من ممارسات تعدد أسعار الصرف أو تشديد الممارسات الحالية، و(٣) عدم إبرام اتفاقيات مدفوعات ثنائية تتعارض مع المادة الثامنة، و(٤) عدم فرض قيود جديدة أو تشديد القيود الحالية على الواردات لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات.

يتم حساب جميع المؤشرات على أساس تراكمي اعتبارا من ١ يناير/كانون الثاني ما لم يذكر خلاف ذلك.

١/ معيار مستمر.

٢/ الرصيد الأولي غير النفطي: الإيرادات غير النفطية ما عدا المنح، ناقص المصروفات الأولية الممولة محليا (أي المصروفات ما عدا صافي مدفوعات الفائدة والاستثمارات الممولة من الخارج).

٣/ راجع مذكرة التفاهم الفنية.

٤/ رصيد المتأخرات التي تم التحقق منها على النحو الوارد في مذكرة التفاهم الفنية.

٥/ مصروفات الوزارات المختصة بالقطاعات الاجتماعية، حسب توصيات البنك الدولي في ظل عدم وجود تصنيف وظيفي داخل الموازنة. وسيتم تحديد عامل تعديل لاستخدامه في تخفيض المصروفات لضمان زيادة نصيب الإنفاق الاجتماعي الداعم لجهود الحد من الفقر كنسبة من مجموع المصروفات الجارية الأولية (راجع مذكرة التفاهم الفنية للاطلاع على التفاصيل).

٦/ يقصد بالنفقات بدون اعتماد مسبق جميع النفقات التي لا تخضع لإجراءات الإنفاق المعتادة. وتقيد هذه النفقات ضمن البنود ذات الصلة في الموازنة لتقنين وضعها، وذلك خلال ٤٥ يوما من نهاية ربع السنة.

٧/ الإيرادات النفطية هي حاصل جمع المتحصلات المباشرة والإيرادات من بيع النفط الحكومي بعد خصم تكلفة التشغيل والنقل.

٨/ منح دعم الموازنة.

الجدول ٢: تشاد: القواعد المعيارية الهيكلية للفترة ٢٠٢٢/٢٠٢١ والإجراءات المسبقة في ظل "التسهيل الانتمائي الممدد" لعام ٢٠٢١

الإجراءات المسبقة

١- قيام وزارة المالية والموازنة بإعادة رسملة مصرف تشاد التجاري جزئيا بقيمة ٤,٥ مليار فرنك إفريقي وفق خطة إعادة الرسملة التي وافقت عليها اللجنة المصرفية لوسط إفريقيا (COBAC).

٢- نشر النص الكامل لجميع عقود الشراء المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ التي قامت الحكومة المركزية بترسيتها اعتبارا من ٣١ مايو/أيار ٢٠٢١ على موقع إلكتروني حكومي يسهل الاطلاع عليه.

القواعد المعيارية الهيكلية

١- نشر مذكرة ربع سنوية عن قطاع النفط على النموذج المصمم لهذا الغرض بالتشاور مع خبراء الصندوق، بما في ذلك معلومات مفصلة عن مدفوعات خدمة الدين المستحقة لشركة غلينكور.	ربع سنوية، اعتبارا من نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١
٢- الاستعانة بشركة تدقيق دولية مرموقة لإجراء تدقيق لاحق للنفقات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩، مع نشر نتائج التدقيق عقب الانتهاء منه.	نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١
٣- نشر مذكرة نصف سنوية تتضمن قائمة بجميع الإعفاءات الضريبية الجديدة (بما في ذلك الإعفاءات المجددة والممددة).	نصف سنوية، اعتبارا من نهاية يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢
٤- تخصيص إيرادات ضريبة القيمة المضافة المودعة في حساب الضمان المجمد لدى بنك دول وسط إفريقيا.	نهاية فبراير/شباط ٢٠٢٢
٥- نشر النص الكامل لجميع عقود الشراء التي تبرمها الحكومة المركزية على موقع إلكتروني حكومي يسهل الاطلاع عليه، بما في ذلك أسماء وجنسيات الملاك المستفيدين للكيانات الاعتبارية التي تمت ترسية العقود عليها.	نهاية مارس/آذار ٢٠٢٢
٦- قيام الحكومة بالانتهاء من صياغة وتطبيق استراتيجية الإدارة المالية العامة بدعم من المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي.	نهاية يونيو/حزيران ٢٠٢٢
٧- فرض حد أقصى لعدد العاملين وفق أحكام قانون المالية العامة الأساسي لعام ٢٠١٤.	نهاية أغسطس/آب ٢٠٢٢
٨- تطبيق نموذج الإعفاءات في النظام الآلي للبيانات الجمركية لإدارة جميع طلبات الإعفاء الجمركي والموافقة عليها.	نهاية نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢

المصادر: السلطات التشادية وخبراء صندوق النقد الدولي.

المرفق الثاني: مذكرة التفاهم الفنية

١- **توضح مذكرة التفاهم الفنية هذه المفاهيم والتعاريف وإجراءات إبلاغ البيانات المذكورة في خطاب النوايا (LOI) ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية (MEFP) التي تم إعدادها في ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢١**. وتصف مذكرة التفاهم الفنية المعلومات اللازمة لمراقبة الأداء في إطار اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد". وسوف تتشاور السلطات مع صندوق النقد الدولي قبل تعديل التدابير الواردة في مذكرة التفاهم الفنية هذه، أو اعتماد تدابير جديدة تنطوي على انحراف عن أهداف هذا البرنامج. وتصف المذكرة بشكل أكثر تحديدا ما يلي:

أ) إجراءات الإبلاغ،

ب) التعاريف وطرق الحساب،

ج) معايير الأداء الكمية،

د) الأهداف الإرشادية،

هـ) أدوات تعديل معايير الأداء الكمية والأهداف الإرشادية،

و) الإجراءات المسبقة والقواعد المعيارية الهيكلية.

إجراءات إبلاغ البيانات لصندوق النقد الدولي

٢- **وبالنسبة للبيانات المتعلقة بجميع المتغيرات الخاضعة لمعايير الأداء الكمية (QPC) والأهداف الإرشادية (ITs) والمعلومات المتعلقة بالتقدم نحو تطبيق القواعد المعيارية الهيكلية، فسيتم إرسالها بانتظام إلى صندوق النقد الدولي وفق الجدول الموضح في المرفق[٢٠] طيه.** وفيما يتعلق بمعايير الأداء الكمية المستمرة، ستقوم السلطات بإبلاغ صندوق النقد الدولي بأي مخالفة على الفور. ولأغراض مذكرة التفاهم الفنية هذه، تشير الأيام إلى أيام السنة التقويمية ما لم يُذكر خلاف ذلك. كذلك سيتم إرسال أي تعديل في البيانات إلى صندوق النقد الدولي خلال ١٤ يوما من إجرائه. وبالإضافة إلى ذلك، سترسل السلطات إلى خبراء الصندوق أي معلومات أو بيانات لم تُشر إليها مذكرة التفاهم الفنية هذه ولكنها تتعلق بتقييم أو مراقبة الأداء مقارنة بأهداف البرنامج.

[٢٠] تُعرَّف السيطرة على شركة بأنها القدرة على اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية الرئيسية (راجع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، الفقرات من ٢-١٠٤ إلى ٢-١١٤، والفقرات من ٢-٨٥ إلى ٢-٨٩).

التعاريف وطرق الحساب

٣- **ما لم يُذكر خلاف ذلك، يشير مصطلح *الحكومة* إلى الحكومة المركزية لجمهورية تشاد** التي تضم جميع الهيئات التنفيذية والمؤسسات وأي كيان يتلقى أموالا عامة ذات غرض خاص ويكون اختصاصه مشمولا في تعريف القطاع الفرعي للحكومة المركزية الوارد في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤.[٢١]

٤- والشركة العامة غير المالية هي شركة خاضعة لسيطرة الحكومة نشاطها الرئيسي هو إنتاج السلع أو الخدمات غير المالية. ولأغراض مراقبة البرنامج، تتضمن هذه الشركات تحديدا: *الشركة التشادية للمياه* (STE)، و*الشركة الوطنية للكهرباء* (SNE)، و*شركة تشاد للاتصالات* (SOTEL)، و*شركة البريد والادخار التشادية* (STPE)، و*شركة المحروقات التشادية* (SHT)، و*شركة المنسوجات التشادية الجديدة* (NSTT)، و*شركة* الأسمنت *الوطنية* (Tchad SONACIM)، و*شركة صناعة المعدات الزراعية وتجميع الجرارات* (SIMATRAC)، و*صندوق صيانة الطرق* (FER).

٥- **وتُعرَّف الإيرادات النفطية بأنها حاصل جمع**: (١) إجمالي إيرادات مبيعات النفط الخام الذي تحصل عليه الحكومة نتيجة مشاركتها في أسهم رأس مال شركات النفط مطروحا منه جميع التكاليف التي تتحملها نتيجة مشاركتها في أسهم رأس المال (طلبات تمويل المصروفات المستقبلية) وتكاليف النقل المرتبطة بمبيعات النفط الخام المملوك للحكومة؛ و(٢) الإتاوات على الإنتاج؛ و(٣) الرسوم الإحصائية؛ و(٤) الضريبة على الأرباح؛ و(٥) الأرباح الموزعة؛ و(٦) المكافآت؛ و(٧) إيرادات رسوم الاستكشاف؛ و(٨) ضريبة السطح؛ و(٩) حقوق استخدام خط الأنابيب؛ و(١٠) أي تدفقات أخرى من الإيرادات تدفعها شركات النفط (نقدا وعينا)، باستثناء الرسوم والضرائب غير المباشرة. وستقوم السلطات بإخطار خبراء الصندوق بأي تعديلات في نظم وقوانين ضرائب النفط يمكن أن تؤثر على تدفقات الإيرادات. وتُستبعد من الإيرادات النفطية المتحصلات الاستثنائية التي تدفعها شركات النفط، والتي يرد تعريفها في الفقرة ٧ أدناه.

٦- وتشمل الإيرادات الضريبية، ما عدا الإيرادات الضريبية من شركات النفط، جميع إيرادات الحكومة من الضرائب، باستثناء الإيرادات النفطية التي يرد تعريفها في الفقرة ٥.

٧- وتُعرَّف المتحصلات الاستثنائية بأنها مدفوعات للحكومة تشمل:

- المدفوعات الناتجة عن حل نزاعات طويلة الأمد بين الحكومة والشركات الأجنبية العاملة في تشاد فيما يتعلق بالتزاماتها الضريبية أو انتهاكاتها المحتملة للقوانين والمعايير أو أي التزامات قانونية أخرى.
- المدفوعات الناتجة عن بيع أصول الحكومة أو خصخصتها، أو منح التراخيص أو تجديدها.

[٢١] راجع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، الفقرة ٢-٨٥.

٨- **ومجموع الإيرادات الحكومية هو حاصل جمع الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية (حسب التعريف الوارد في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، الفصل الخامس).** وسيعرض تقرير توزيع مجموع الإيرادات الحكومية الإيرادات النفطية، حسب التعريف الوارد في الفقرة ٥، والإيرادات الضريبية، حسب التعريف الوارد في الفقرة ٦، والمتحصلات الاستثنائية حسب التعريف الوارد في الفقرة ٧.

٩- **ويُقصد بمجموع الإنفاق الحكومي حاصل جمع الإنفاق على موظفي الحكومة (الأجور والرواتب والبدلات والمكافآت وغيرها)** (على النحو الموضح في "*كشف الرواتب*"، راجع الفقرة ١١ للاطلاع على التفاصيل)، والسلع والخدمات، والتحويلات (بما في ذلك الدعم، والمنح، والمزايا الاجتماعية، والمصروفات الأخرى)، ومدفوعات الفائدة، والنفقات الرأسمالية. ويتم تسجيل جميع هذه الفئات على أساس الالتزام، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وباستثناء النفقات الرأسمالية، الوارد تعريفها في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦،[٢٢] يرد تعريف جميع بنود الإنفاق الأخرى في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ (الفصل ٦). كذلك يشمل مجموع الإنفاق الحكومي *"النفقات بدون اعتماد مسبق"* (DAO) التي لم يتم قيدها بعد (راجع الفقرة ١٠ للاطلاع على التفاصيل).

١٠- **وتُعرَّف *النفقات بدون اعتماد مسبق* بأنها جميع النفقات التي لا تخضع لإجراءات الإنفاق المعتادة.** وتتضمن سلسلة الإجراءات المعتادة: الالتزام، والتحقق، واعتماد أمر الدفع، والسداد النقدي. وهناك فئتان من النفقات بدون اعتماد مسبق:

- تتألف الفئة الأولى من النفقات بدون اعتماد مسبق التي تتم من خط ائتمان في الموازنة. ويمكن قيد هذه النفقات (أي تسجيلها في السطر المقابل في الموازنة) بدون صعوبات.

- تتألف الفئة الثانية من النفقات بدون اعتماد مسبق التي تتم بغض النظر عن وجود خط ائتمان في الموازنة. ويتطلب قيد هذه النفقات إما تعديل الموازنة المنقحة، أي القانون المالي المعدل (LFR)، أو قرار وزاري بتحويل مخصصات الائتمان في الموازنة.

١١- **وتُعرَّف الأجور والرواتب بأنها تعويضات جميع *موظفي* الحكومة، عن طريق السداد العادي أو العيني، بما في ذلك موظفو الخدمة المدنية وأفراد القوات المسلحة وقوات الأمن.** وتُعرَّف التعويضات بأنها حاصل جمع الأجور والرواتب والبدلات والمكافآت ومساهمات صناديق التقاعد المسددة نيابة عن موظفي الخدمة المدنية، وأي شكل آخر من أشكال السداد النقدي أو غير النقدي. ولأغراض مراقبة البرنامج، يتم حساب البيانات من *"كشف الرواتب"*، الذي يستبعد تعويضات الموظفين بموجب عقود معينة والتي تُصنَّف كتحويلات (راجع الفقرة ١٣ للاطلاع على التفاصيل).

١٢- **ويُعرَّف الدعم بأنه النفقات الحكومية الجارية التي تُدفع للشركات على أساس حجم أنشطتها الإنتاجية أو كميات أو قيم السلع أو الخدمات التي تنتجها أو تبيعها أو تُصدِّرها أو تستوردها.** ولأغراض مراقبة البرنامج، يشير الدعم إلى الدعم الوارد في "جدول المراحل الأربعة".

[٢٢] الإنفاق الرأسمالي – الإنفاق على شراء الأراضي والأصول غير الملموسة، والأوراق المالية الحكومية، والأصول غير العسكرية وغير المالية، التي تزيد قيمتها عن حد أدنى معين والتي يجب استخدامها لأكثر من سنة في عملية الإنتاج. وكثيرا ما يتم فصل الإنفاق الرأسمالي (في بعض الحالات مع إيرادات معينة) في قسم مستقل أو في حساب رأسمالي في الموازنة أو في موازنة مستقلة تماما للإنفاق، أي الموازنة الرأسمالية. ومع ذلك، فقد يتم هذا الفصل أحيانا وفق معايير مختلفة.

١٣- وتُعرَّف التحويلات بأنها النفقات الحكومية الجارية التي تُدفع للأفراد، أو المؤسسات الخاصة غير الهادفة للربح، أو المنظمات غير الحكومية، أو الشركات، أو الوحدات الحكومية غير المدرجة في الفئات الأخرى للتحويلات. ولأغراض مراقبة البرنامج، تشير التحويلات إلى التحويلات الواردة في *"جدول المراحل الأربعة"*.

١٤- ولأغراض مذكرة التفاهم الفنية هذه:

- يُعرَّف مصطلح "الدين" حسب التعريف الوارد في الفقرة ٨ من المبادئ التوجيهية المعنية بشرطية الدين العام في اتفاقات الصندوق، والمرفقة بقرار المجلس التنفيذي رقم ١٦٩١٩-(١٠٣/٢٠)، ولكنه يشمل أيضا الالتزامات التعاقدية أو المضمونة التي لم يتم الحصول على قيمتها. ولأغراض هذه المبادئ التوجيهية، يُقصد بمصطلح "الدين" خصم جار، أي غير مشروط، ينشأ بموجب اتفاق تعاقدي من خلال تقديم قيمة في شكل أصول (بما في ذلك العملة) أو خدمات، ويقتضي قيام الطرف الملتزم بسداد دفعة واحدة أو أكثر في شكل أصول (بما في ذلك العملة) أو خدمات في نقطة (نقاط) زمنية محددة في المستقبل؛ وسوف تسدِّد هذه المدفوعات أصل و/أو فوائد الخصوم المستحقة بموجب العقد. ويمكن أن تأخذ الديون عدة أشكال أهمها ما يلي:

  ١- القروض، أي السُّلف النقدية التي يمنحها المقرض للطرف الملتزم على أساس تعهد من جانب الملتزم بسداد الأموال مستقبلا (وتشمل الودائع، والسندات، وسندات الدين غير المضمونة، والقروض التجارية، وائتمانات المشترين)، والتبادل المؤقت للأصول التي تعادل القروض المغطاة بضمان كامل، والتي تقتضي سداد الطرف الملتزم للأموال، ودفع فائدة عادة، بإعادة شراء الضمان من المشترى مستقبلا (مثل اتفاقات إعادة الشراء وترتيبات المبادلة الرسمية)؛

  ٢- ائتمانات الموردين، أي العقود التي يسمح المورد بموجبها للطرف الملتزم بتأجيل سداد المدفوعات حتى انقضاء فترة ما بعد تاريخ تسليم السلع أو تقديم الخدمات.

  ٣- عقود التأجير، أي الترتيبات التي يحق للمستأجر بموجبها استخدام ممتلكات، دون نقل ملكيتها، لفترة زمنية تكون أقصر عادة من العمر التشغيلي للممتلكات، مع احتفاظ المؤجر بحقه في ملكيتها. ولأغراض هذه المبادئ التوجيهية، فإن الدين هو القيمة الحالية (عند بدء التأجير) لكل مدفوعات التأجير المتوقع سدادها أثناء فترة الاتفاق، باستثناء المدفوعات اللازمة لتشغيل الممتلكات وإصلاحها وصيانتها.

- وفقا لتعريف الدين الموضح أعلاه، فإن الغرامات والتعويضات الممنوحة بحكم قضائي والناشئة عن عدم سداد التزام تعاقدي يشكل دينا تعد هي أيضا ديون. ولا ينشأ دين عن عدم سداد التزام لا يشكل دينا بموجب هذا التعريف (مثل الدفع عند التسليم).

- الدين المحلي هو أي دين يرد تعريفه أعلاه، ومقوَّم بالفرنك الإفريقي (CFAF).

- الدين الخارجي هو أي دين يرد تعريفه أعلاه، ومقوَّم بعملة أجنبية، أي بعملة أخرى بخلاف الفرنك الإفريقي.

- يعتبر الدين ميسرا إذا اشتمل على عنصر منحة بنسبة لا تقل عن ٣٥٪،[٢٣] وغير ميسر إذا كان خلاف ذلك. ويُعرَّف عنصر المنحة بأنه الفرق بين القيمة الاسمية للقرض وقيمته الحالية، معبرا عنه كنسبة مئوية من القيمة الاسمية للقرض. وتُحسب القيمة الحالية للدين في تاريخ التعاقد عليه على أساس خصم حاصل جمع جميع مدفوعات خدمة الدين المستقبلية في وقت التعاقد على الدين.[٢٤] ويبلغ سعر الخصم المستخدم لهذا الغرض ٥٪ سنويا.

١٥- **وتُعرَّف متأخرات السداد المحلية بأنها حاصل جمع** (١) متأخرات سداد النفقات المقيدة، و(٢) متأخرات سداد الدين المحلي التي لم تسدد بعد تاريخ الاستحقاق، مع مراعاة أي فترات سماح تعاقدية سارية، والتي يرد تعريفها أدناه:

- بالنسبة لأوامر الدفع الصادرة عن "*إدارة أوامر الدفع*"، فإن المبالغ المستحقة بموجبها لصالح شركة خاصة أو عامة مقابل نفقات تحملتها وتم التحقق منها واعتمادها من المراقب المالي تُعرَّف بأنها دين عائم بعد إصدار إذن الدفع من الخزانة. ويصنَّف مبلغ الدين العائم المستحق كمتأخرات سداد نفقات مقيدة بعد مرور ٩٠ يوما من إصدار إذن الدفع. ومتأخرات سداد النفقات المقيدة التي يتم تعريفها على هذا النحو لا تشمل متأخرات سداد الدين المحلي ومتأخرات الأجور والرواتب. وتُعرَّف متأخرات سداد النفقات غير المقيدة بأنها أي متأخرات سداد نفقات محتملة لم تخضع لإجراءات الإنفاق المعتادة.

- وتُعرَّف متأخرات سداد الدين المحلي بأنها الفرق بين المبلغ المطلوب سداده بموجب العقد أو المستند القانوني والمبلغ المسدد بالفعل بعد الموعد النهائي للسداد المذكور في العقد المعني.

١٦- **وتُعرَّف متأخرات سداد الدين الخارجي بأنها التزامات الدين الخارجي المستحقة على الحكومة والشركات العامة غير المالية التي لم تُسدَّد عند استحقاقها وفقا للشروط التعاقدية ذات الصلة (مع مراعاة أي فترات سماح تعاقدية).** ويَستبعد هذا المفهوم متأخرات الالتزامات المالية الخارجية المستحقة على الحكومة التي وافق الدائن كتابيا على التفاوض على جداول سداد بديلة لها قبل استحقاق سدادها، كما يَستبعد المتأخرات الفنية التي مضى على تاريخ استحقاقها فترة تقل عن ستة أسابيع.

١٧- **ويُعرَّف الرصيد الأولي غير النفطي بأنه الفرق بين:** (١) مجموع الإيرادات الحكومية (ما عدا المنح والإيرادات النفطية والمتحصلات الاستثنائية)، و(٢) النفقات الأولية على أساس الالتزام، والتي تُعرَّف بأنها مجموع النفقات الحكومية مطروحا منها مدفوعات الفائدة على الدين المحلي والدين الخارجي والنفقات الرأسمالية الممولة من الخارج.

١٨- **أما الإنفاق الاجتماعي لأغراض الحد من الفقر، وفقا لآخر هيكل عام للحكومة، فيشمل الإنفاق العام من الوزارات التالية:** (١) التعليم الوطني والتنمية المدنية، و(٢) الصحة العامة، بما في ذلك خدمات الصحة العسكرية والتضامن الوطني، و(٣) المرأة وحماية الطفولة المبكرة والتضامن الوطني، و(٤) الإنتاج والري والمعدات الزراعية، و(٥) الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني، و(٦) البيئة والمياه والصرف الصحي، و(٧) التدريب المهني والحرف الصغيرة، و(٨) التعليم العالي.

[٢٣] يتيح الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي (الرابط أدناه) أداة تسمح بحساب عنصر المنحة لمجموعة واسعة من حزم التمويل: http://www.imf.org/external/np/pdr/conc/calculator.

[٢٤] عند حساب درجة التيسير، تُراعى جميع جوانب اتفاقية القرض، بما في ذلك أجل الاستحقاق، وفترة السماح، وجدول السداد، ورسوم وعمولات الالتزام والإدارة. وعند حساب عنصر المنحة للقروض الممنوحة من البنك الإسلامي للتنمية، تراعى بنود الاتفاقية الحالية بين البنك وصندوق النقد الدولي.

١٩- **ويُعرَّف التمويل الحكومي المحلي بأنه إصدار أي أداة بالفرنك الإفريقي للدائنين، أو القروض من بنك دول وسط إفريقيا (بما في ذلك الدعم من صندوق النقد الدولي)، وبنك التنمية لدول وسط إفريقيا، والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، أو أي ديون أخرى متعاقَد عليها بالفرنك الإفريقي.** وينقسم صافي التمويل الحكومي المحلي إلى صافي التمويل المصرفي، وصافي التمويل المورَّق، وصافي التمويل الحكومي من بنك دول وسط إفريقيا، والتمويل غير المصرفي الآخر. ويُعرَّف صافي التمويل المصرفي بأنه التغير في مركز الحكومة الصافي تجاه البنوك التجارية المحلية ويشمل الفائدة المدفوعة مقدما. ويُعرَّف صافي التمويل الحكومي من بنك دول وسط إفريقيا بأنه التغير في مركز الحكومة الصافي تجاه بنك دول وسط إفريقيا.[٢٥] ويشمل صافي التمويل المورَّق إصدار سندات وقروض حكومية مورَّقة بالفرنك الإفريقي للبنوك المحلية والإقليمية بعد خصم الاستهلاكات ذات الصلة منذ نهاية العام السابق.

٢٠- **ويستند "سعر الفائدة المرجعي للبرنامج" إلى توقعات خبراء الصندوق لمتوسط سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن "ليبور" (على الودائع بالدولار الأمريكي لثلاثة أشهر) ويتوقع أن يبلغ ٠,٩٤٪ طوال مدة البرنامج.** وتُحسب القيمة الحالية للقروض ذات سعر الفائدة المتغير باستخدام سعر الفائدة المرجعي للبرنامج بالإضافة إلى الهامش الثابت (بنقاط الأساس) المحدَّد في عقد القرض. وعند ربط سعر الفائدة المتغير بسعر فائدة مرجعي بخلاف سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن "ليبور"، يضاف هامش يعكس الفرق بين سعر الفائدة المرجعي وسعر "ليبور" (مقربا إلى أقرب ٥٠ نقطة أساس). ووفقا للاحتياطي الفيدرالي والأجهزة التنظيمية في المملكة المتحدة، سيتم إلغاء سعر "ليبور" تدريجيا بحلول ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٢٣، وإحلال سعر فائدة مرجعي مماثل محله، وهو سعر التمويل المضمون لليلة واحدة (SOFR).

معايير الأداء الكمية

٢١- **معايير الأداء الكمية[٢٦] والأهداف الإرشادية الموضحة أدناه هي تلك الواردة في الجدول ١ من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية (MEFP).** ويُشترط الالتزام بمعايير الأداء الكمية المستمرة في جميع الأوقات. وفي حالة عدم الالتزام بتلك المعايير، ستقوم السلطات بإبلاغ خبراء صندوق النقد الدولي على الفور (بغض النظر عن دورية إبلاغ البيانات المنصوص عليها في الجدول ٢). ويوضح القسم هاء أدناه أدوات تعديل معايير الأداء الكمية. وما لم يُذكر خلاف ذلك، سيتم تحديد جميع معايير الأداء الكمية على أساس تراكمي من بداية السنة التقويمية إلى تواريخ الاختبار المعمول بها (فترة التقييم) الواردة في الجدول ١ من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية. وفيما يلي معايير الأداء الكمية وتفاصيل تحديدها:

- حد أقصى صفري لمراكمة أي متأخرات خارجية جديدة من جانب الحكومة والشركات العامة غير المالية (ديون مضمونة من الحكومة). ويُطبق هذا الحد الأقصى بصورة مستمرة. وفي حالة عدم الالتزام بالحد الأقصى، سيتم إبلاغ الصندوق على الفور بالمعلومات المتعلقة بتاريخ عدم الالتزام، والمبلغ غير المسدَّد، والدائن المعني.

[٢٥] يمثل صافي المطالبات المستحقة للحكومة على بنك دول وسط إفريقيا والبنوك التجارية المحلية الفرق بين ديون الحكومة وودائعها في البنك المركزي والبنوك التجارية. ويحدِّد بنك دول وسط إفريقيا صافي مطالبات الجهاز المصرفي على الحكومة والذي يمثل مركز الحكومة الصافي.

[٢٦] إلى جانب معايير الأداء الكمية المذكورة أعلاه، ستُطبق أيضا معايير الأداء المستمرة المعتادة: (١) عدم فرض قيود جديدة أو تشديد القيود القائمة على إجراء المدفوعات والتحويلات المتعلقة بالمعاملات الدولية الحالية، و(٢) عدم اتباع ممارسات جديدة أو تشديد الممارسات القائمة لتعدد أسعار الصرف، و(٣) عدم إبرام اتفاقية مدفوعات ثنائية لا تتسق مع اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي (المادة الثالثة)، و(٤) عدم فرض قيود جديدة أو تشديد القيود القائمة على الواردات لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات.

- حد أقصى صفري للديون الخارجية غير الميسرة الجديدة المتعاقَد عليها أو المضمونة من الحكومة والشركات العامة غير المالية، والتي يزيد أجل استحقاقها عن سنة. ويُطبق هذه الحد الأقصى بصورة مستمرة ولا يشمل تمويل صندوق النقد الدولي. ويعتبر الدين غير ميسر إذا اشتمل على عنصر منحة بنسبة تقل عن ٣٥٪، كما هو موضح في الفقرة ١٤. ويُستثنى من الحد الأقصى: (١) القروض العادية قصيرة الأجل لتمويل الواردات، و(٢) الديون المتعاقد عليها قبل اتفاق التسهيل الائتماني الممدد والمعادة جدولتها أثناء هذا الاتفاق إذا كان الهدف من إعادة الجدولة هو تحسين خصائص الدين العام الكلي من حيث المؤشرات الرئيسية في تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين (بناء على المشاورات مع صندوق النقد الدولي).

- حد أدنى للرصيد الأولي غير النفطي. ويُعرَّف الرصيد الأولي غير النفطي في الفقرة ١٧ أعلاه.

- بدءا من المراجعة الثانية، سيتم وضع معايير الأداء الكمية لرصيد متأخرات سداد النفقات المحلية المقيدة، كما هو موضح في الفقرة ٢٢.

- بدءا من المراجعة الثالثة، سيتم وضع معايير الأداء الكمية لصافي التمويل الحكومي المحلي، كما هو موضح في الفقرة ٢٢.

الأهداف الإرشادية وبنود التذكرة

٢٢- **الأهداف الإرشادية وبنود التذكرة الموضحة أدناه هي تلك الواردة في الجدول ١ من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية.** ويوضح القسم هاء أدناه أدوات تعديل الأهداف الإرشادية. وما لم يُذكر خلاف ذلك، سيتم تحديد كل الأهداف الإرشادية على أساس تراكمي من بداية السنة التقويمية إلى تواريخ الاختبار المعمول بها (فترة التقييم) الواردة في الجدول ١ من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية. وفيما يلي الأهداف الإرشادية وتفاصيل تحديدها:

- **حد أدنى للإيرادات الضريبية الحكومية**، ما عدا الإيرادات الضريبية من شركات النفط.

- **حد أقصى للأجور والرواتب**. وتُعرَّف الأجور والرواتب في الفقرة ١١.

- **حد أقصى لصافي التمويل الحكومي المحلي** (حسب التعريف الوارد في الفقرة ١٩). ويشمل الحد الأقصى الدعم من صندوق النقد الدولي. وسيتم وضع معايير الأداء الكمية لصافي التمويل الحكومي المحلي بدءا من المراجعة الثالثة. كذلك سيتم وضع **حد أقصى لرصيد متأخرات سداد النفقات المحلية المقيدة**. وتشمل المتأخرات المحلية (١) رصيد المتأخرات الذي حددته شركة تدقيق مستقلة بمبلغ ٤٨٥ مليار فرنك إفريقي في نهاية عام ٢٠١٩؛ و(٢) رصيد متأخرات سداد النفقات المقيدة لدى الخزانة. وتُعرَّف متأخرات سداد النفقات المحلية المقيدة لدى الخزانة في الفقرة ١٥. ومع نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٠، بلغ رصيد متأخرات سداد النفقات المقيدة لدى الخزانة ٨٠ مليار فرنك إفريقي، وذلك استنادا إلى المعلومات الواردة في جدول "*الأرصدة القائمة*" (الذي أعدته الخزانة). وسيتم تعديل الحد الأقصى الذي تم وضعه لرصيد المتأخرات في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١ ليعكس الرصيد الفعلي للمتأخرات في نهاية سبتمبر/أيلول ٢٠٢١ عند توافر البيانات النهائية. كذلك سيتم وضع معايير الأداء الكمية لرصيد متأخرات سداد النفقات المحلية المقيدة بدءا من المراجعة الثانية.

- **حد أدنى للإنفاق الاجتماعي لأغراض الحد من الفقر** يعادل ٣٤٪ من الإنفاق الأولي المموَّل من موارد محلية (ما عدا التحويلات إلى شركة الكهرباء). ويُعرَّف الإنفاق الاجتماعي لأغراض الحد من الفقر في الفقرة ١٨.

ألف – بنود التذكرة

- **إجراءات الإنفاق الطارئ** (النفقات بدون اعتماد مسبق) (٢٠٪ من الإنفاق الأولي في عام ٢٠٢١): تُستخدم هذه الإجراءات في حالات الإنفاق الطارئ، ما عدا فاتورة الأجور والإنفاق العسكري وخدمة الدين، كنسبة مئوية من الإنفاق الأولي ما عدا فاتورة الأجور والإنفاق العسكري (بند تذكرة). والإنفاق العسكري هو إنفاق وزارة الدفاع، بما في ذلك النفقات الأمنية الاستثنائية (DES) في القسم ٨٨.

- **حد أدنى لقيد النفقات المنفذة من خلال إجراءات الإنفاق الطارئ** (النفقات بدون اعتماد مسبق). يتم قيد النفقات بدون اعتماد مسبق (حسب التعريف الوارد في الفقرة ١٠) خلال ٤٥ يوما من نهاية ربع السنة على النحو التالي: ٧٠٪ بعد الربع الثاني، و٧٥٪ بعد الربع الثالث، و٨٠٪ بعد الربع الرابع.

- **الاقتراض الخارجي الميسر** (بملايين الدولارات الأمريكية).

- **الإيرادات النفطية** (بملايين الدولارات الأمريكية).

- **المنح** (بملايين الدولارات الأمريكية).

أدوات تعديل معايير الأداء والأهداف الإرشادية

٢٣- **لمراعاة العوامل أو التغيرات الخارجة عن سيطرة الحكومة**، سيتم تعديل معايير الأداء الكمية التالية أثناء فترة التقييم على النحو التالي:

- إذا كان مجموع الإيرادات والقروض في الموازنة أقل من ذلك المقرر في البرنامج، بسبب انخفاض الإيرادات النفطية أو دعم الموازنة، فإن الحد الأقصى لرصيد متأخرات السداد المحلية يمكن تعديله بالزيادة ليصل إلى المبلغ المخطط سداده من المتأخرات. ويمكن توقع زيادة صافي التمويل المحلي بنسبة تصل إلى ٢٥٪ من النقص الذي لا يتم تعويضه من خلال تخفيض مدفوعات المتأخرات.

- في نهاية العام، سيتم إيداع ٢٠٪ من مجموع فائض الإيرادات النفطية بحد أقصى ١٠ مليارات فرنك إفريقي – وفقا لما ينص عليه القانون المعني بآلية تمهيد أسعار النفط والإنتاج – في الحساب الخاص للخزانة بغرض تمهيد أسعار النفط والإنتاج.

- إذا كان مجموع الإيرادات والقروض في الميزانية أكبر من ذلك المقرر في البرنامج، بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية، والدعم الإضافي من الميزانية باستثناء المتحصلات الاستثنائية، يجب استخدام المبلغ الزائد – بعد استبعاد المبلغ المودع في الحساب الخاص للخزانة بغرض تمهيد أسعار النفط والإنتاج – في تعديل مجموعة العناصر التالية:

- يمكن تعديل الحد الأدنى للرصيد الأولي غير النفطي بالتخفيض بنسبة تصل إلى ٢٥٪ من المبلغ الزائد،
- يمكن تعديل الحد الأقصى لصافي التمويل المحلي بالتخفيض بنسبة ٥٠٪ من المبلغ الزائد،
- يمكن تعديل الحد الأقصى لرصيد متأخرات سداد النفقات المحلية المقيدة بالتخفيض بنسبة ٢٥٪ من المبلغ الزائد،

- يمكن تعديل الرصيد الأولي غير النفطي بالتخفيض بنفس قيمة مِنَح دعم الميزانية المقدمة لتمويل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. ولأغراض مذكرة التفاهم الفنية، يتم عرض توقعات السيناريو الأساسي للإيرادات النفطية، ودعم الميزانية، والمتحصلات الاستثنائية في جدول النص أدناه.

- إذا اقتضت الحاجة ضغط الإنفاق الأولي، سيتم تعديل الإنفاق الاجتماعي لأغراض الحد من الفقر بالتخفيض بقدر أقل نسبيا مقارنة بالإنفاق الأولي الممول محليا بحيث لا تنخفض نسبته عن ٣٤٪.

ألف – الإجراءات المسبقة والقواعد المعيارية الهيكلية

٢٤- توضَّح **الإجراءات المسبقة** في الجدول ٢ من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية:

- تقوم وزارة المالية والميزانية بإعادة رسملة مصرف تشاد التجاري جزئيا بقيمة ٤,٥ مليار فرنك إفريقي وفق خطة إعادة الرسملة التي وافقت عليها اللجنة المصرفية لوسط إفريقيا (COBAC).

- يتم نشر النص الكامل لجميع عقود الشراء المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ التي قامت الحكومة المركزية بترسيتها اعتبارا من ٣١ مايو/أيار ٢٠٢١ على موقع إلكتروني حكومي يسهل الاطلاع عليه.

الجدول ١- تشاد: توقعات السيناريو الأساسي للمتغيرات المختارة
(تراكمي على أساس سنوي)

	٢٠٢١			٢٠٢١
	نهاية مارس/آذار	نهاية يونيو/حزيران	نهاية سبتمبر/أيلول	نهاية ديسمبر/كانون الأول	نهاية مارس/آذار
	بمليارات الفرنكات الإفريقية			
صافي الإيرادات النفطية	٧٤	١٥٤	٢٦٤	٣٧٤	٩٧
مِنَح دعم الموازنة	صفر	صفر	صفر	٢٣	٣
قروض دعم الموازنة	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المتحصلات الاستثنائية	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع	**٧٤**	**١٥٤**	**٢٦٤**	**٣٩٧**	**١٠٠**

*/ صافي الإيرادات النفطية هو حاصل جمع (١) إيرادات الحكومة من مبيعات النفط بعد خصم تكاليف التشغيل والنقل و(٢) إيرادات الضرائب النفطية.

٢٥- وترد **القواعد المعيارية الهيكلية** في الجدول ٢ من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية:

- يتم نشر مذكرة ربع سنوية عن قطاع النفط على النموذج المصمَّم لهذ الغرض بالتشاور مع خبراء الصندوق، بما في ذلك معلومات مفصلة عن مدفوعات خدمة الدين المستحقة لشركة غلينكور، على أساس ربع سنوي، بدءا من نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١ (الجدول ٢). وستغطي المذكرة الصادرة في نهاية ديسمبر/كانون الأول التطورات حتى نهاية الربع السابق (سبتمبر/أيلول ٢٠٢١).
- يرد في المذكرة تعليقا على التطورات الأخيرة في قطاع النفط، بما في ذلك معلومات تتعلق بالإنتاج والتصدير والاستكشافات الجديدة في الربع السابق، والتنبؤات في الأشهر الستة المقبلة.
- تقدم المذكرة أيضا بيانا مفصلا عن تدفق الإيرادات النفطية. ويتم إبلاغ بيانات الإيرادات النفطية حسب الفئات وأنواع المدفوعات المقابلة، سواء النقدية (المدفوعات النقدية من شركات النفط) أو العينية (مدفوعات تؤديها شركات النفط في شكل نفط خام). وتتضمن المعلومات الأخرى معلومات عن مبيعات النفط الخام المملوك للحكومة، مثل إجمالي إيرادات المبيعات، وحجم المبيعات، وأسعار المعاملات، وتكاليف التشغيل (طلبات تمويل المصروفات المستقبلية) المستحقة لشركات النفط، وتكاليف النقل، ومدفوعات الفائدة، ومدفوعات أصل الدين، وغير ذلك من الرسوم ذات الصلة المدفوعة لخدمة قرض شركة غلينكور والمبلغ النهائي لإيرادات المبيعات المستحقة للخزانة.
- يتم نشر مذكرة نصف سنوية تتضمن قائمة بجميع الإعفاءات الضريبية الجديدة (بما في ذلك تجديد الإعفاءات وتمديدها). وينبغي نشر القائمة الأولى مع نهاية يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢، على أن تغطي الفترة من يونيو/حزيران إلى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١.
- اعتبارا من نهاية مارس/آذار ٢٠٢٢، يتم نشر النص الكامل لجميع عقود الشراء التي تبرمها الحكومة المركزية على موقع إلكتروني حكومي يسهل الاطلاع عليه، بما في ذلك أسماء وجنسيات الملاك المستفيدين للكيانات الاعتبارية التي تمت ترسية العقود عليها.
- يتم تخصيص إيرادات ضريبة القيمة المضافة المودعة في حساب الضمان المجمد لدى بنك دول وسط إفريقيا مع نهاية فبراير/شباط ٢٠٢٢.
- تتم الاستعانة بشركة تدقيق دولية مرموقة لإجراء تدقيق لاحق للنفقات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩، مع نشر نتائج التدقيق مع نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١.
- مع نهاية يونيو/حزيران ٢٠٢٢، تنتهي الحكومة من صياغة وتطبيق استراتيجية الإدارة المالية العامة بدعم من المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي.
- مع نهاية أغسطس/آب ٢٠٢٢، تفرض الحكومة حدا أقصى لعدد العاملين وفق أحكام قانون المالية العامة الأساسي لعام ٢٠١٤.
- مع نهاية نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢، تطبق الحكومة نموذج الإعفاءات في النظام الآلي للبيانات الجمركية "أسيكودا" (ASYCUDA Exemption Module) لإدارة جميع طلبات الإعفاء الجمركي والموافقة عليها.

الجدول ٢ – تشاد: ملخص البيانات التي سيتم إبلاغها		
البيانات	***جهة تقديم البيانات***	***دورية البيانات والتاريخ المستهدف[1]***
الإيرادات النفطية وغير النفطية، حسب الفئة *موقف التحصيل* *مركز الإيرادات لدى الهيئات القائمة بتحصيل الإيرادات*	وزارة المالية والميزانية (الخزانة)	شهريا، خلال ٤٥ يوما من نهاية الشهر
مذكرة ربع سنوية عن قطاع النفط	وزارة المالية والميزانية	كل ربع سنة
بيانات تنفيذ الميزانية، بما في ذلك بيانات الإنفاق الاجتماعي لأغراض الحد من الفقر، مع توضيح إجراءات الالتزام، والتحقق، واعتماد أوامر الدفع، والسداد النقدي *جدول يوضح المراحل الأربع؛ وجدول الرواتب، بما في ذلك المزايا*	وزارة المالية والميزانية المديرية العامة للميزانية المديرية العامة للميزانية	شهريا، خلال ٤٥ يوما من نهاية الشهر
جدول النفقات بدون اعتماد مسبق؛ وجدول العمليات المالية للحكومة، على أساس نقدي *جدول مقارن لتنفيذ الميزانية، وجداول الميزانية الموحدة (التغيرات في الديون، والمطالبات، وغيرها)؛ ورصيد حساب الخزانة الموحد*	وزارة المالية والميزانية (المديرية العامة للميزانية) المديرية العامة للميزانية المديرية العامة للخزانة والحسابات العامة المديرية العامة للخزانة والحسابات العامة	شهريا، خلال ٤٥ يوما من نهاية الشهر
معلومات مفصلة عن التحويلات المنفذة من خلال الميزانية باستخدام نفس تصنيف الميزانية	وزارة المالية والميزانية (المديرية العامة للميزانية)	شهريا، خلال ٤٥ يوما من نهاية الشهر
معلومات مفصلة عن استخدام النفط المملوك للحكومة (٤ مليارات برميل) المبيع إلى محطات التكرير، بما في ذلك مبلغ الدعم المقدم إلى شركة الكهرباء.	المديرية العامة للميزانية شركة المحروقات التشادية (SHT)	كل ربع سنة، خلال ٤٥ يوما من نهاية ربع السنة
معلومات مفصلة، حسب المشروع الممول محليا، عن تنفيذ الميزانية الاستثمارية؛ مع ترتيب المعلومات حسب الوزارة	وزارة المالية والميزانية (المديرية العامة للميزانية)	كل ربع سنة، خلال ٤٥ يوما من نهاية ربع السنة
معلومات عن قيد النفقات بدون اعتماد مسبق	وزارة المالية والميزانية	كل ربع سنة، خلال ٦٠ يوما من نهاية ربع السنة
معلومات مفصلة، حسب المشروع الممول من الخارج، عن تنفيذ الميزانية الاستثمارية؛ مع ترتيب المعلومات حسب الوزارة	وزارة المالية والميزانية (المديرية العامة للميزانية) وزارة التخطيط والتعاون الدولي (DGCI)	كل ربع سنة، خلال ٤٥ يوما من نهاية ربع السنة
معلومات عن المشتريات العامة في الشهر السابق وتحديث تواريخ استحقاق السداد خلال بقية العام	وزارة المالية والميزانية (الرقابة المالية)/الأمانة العامة للحكومة هيئة الرقابة على المشتريات الحكومية/مديرية المشتريات)	شهريا، خلال ٤٥ يوما من نهاية الشهر

الجدول ٢ – تشاد: ملخص البيانات التي سيتم إبلاغها		
جدول الدين الخارجي (بما في ذلك بالعملة المحلية)، يتضمن المدفوعات المستحقة في الشهر السابق، والمدفوعات المسددة، والمدفوعات المتوقع استحقاقها خلال الأشهر الثلاثة التالية موزعة حسب الدائنين.	وزارة المالية والميزانية	شهريا، خلال ٤٥ يوما من نهاية الشهر
معلومات عن متأخرات الدين الخارجي (بما في ذلك بالعملة المحلية): ١) قائمة محدثة برصيد المتأخرات موزعة حسب الدائنين (تتضمن أي اتفاق إعادة جدولة مع الدائنين)؛ و(٢) معلومات عن سداد المتأخرات، بما في ذلك المبالغ المسددة وتاريخ سدادها؛ و(٣) معلومات عن أي اتفاق إعادة جدولة لرصيد المتأخرات الخارجية في بداية فترة البرنامج.	وزارة المالية والميزانية	شهريا، خلال ٤٥ يوما من نهاية الشهر
في حالة عدم سداد مبلغ خدمة الدين الخارجي، ستكون هناك حاجة إلى المعلومات التالية: ١) تاريخ المبلغ غير المسدَّد، و(٢) قيمة المبلغ غير المسدَّد، و(٣) الدائن المعني.	وزارة المالية والميزانية	خلال ١٤ يوما من تاريخ عدم السداد
معلومات مفصلة عن خدمة الدين المحلي ومتأخرات السداد المستحقة على الحكومة[٢]	وزارة المالية والميزانية (مديرية الدين (DCP))	كل ربع سنة، خلال ٤٥ يوما من نهاية ربع السنة
معلومات مفصلة عن خدمة الدين الخارجي المستحق على الحكومة[٣]	وزارة المالية والميزانية المديرية العامة للخزانة والحسابات العامة (مديرية الدين)	كل ربع سنة، خلال ٤٥ يوما من نهاية ربع السنة
معلومات مفصلة عن القروض الجديدة المتعاقَد عليها أو المضمونة من الحكومة والشركات العامة غير المالية	وزارة المالية والميزانية (مديرية الدين) وزارة التخطيط والتعاون الدولي (DGCI)	خلال ٤٥ يوما من تاريخ إتمام المعاملة
المسح النقدي	بنك دول وسط إفريقيا	شهريا، خلال ٤٥ يوما من نهاية الشهر
البيانات النقدية المؤقتة من بنك دول وسط إفريقيا (*أسعار الصرف، والاحتياطيات الأجنبية، وأصول وخصوم السلطات النقدية، والقاعدة النقدية، والنقود بمعناها الواسع، والميزانية العمومية للبنك المركزي، والميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي، وأسعار الفائدة*[٤])	بنك دول وسط إفريقيا	شهريا، خلال ٤٥ يوما من نهاية الشهر
رصيد حساب حقوق السحب الخاصة في نهاية الشهر	بنك دول وسط إفريقيا لجنة مركز الحكومة الصافي	شهريا، خلال ٣ شهور من نهاية الشهر
صافي المطالبات المستحقة للجهاز المصرفي على الحكومة (مركز الحكومة الصافي)	بنك دول وسط إفريقيا	شهريا، خلال ٣٠ يوما من نهاية الشهر
مؤشر أسعار المستهلكين	المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية (INSEED)	شهريا، خلال ٤٥ يوما من نهاية الشهر
إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي	لجنة الإطار الاقتصادي الكلي (أمين عام وزارة المالية والميزانية)	سنويا، خلال ١٨٠ يوما من نهاية العام.

الجدول ٢ – تشاد: ملخص البيانات التي سيتم إبلاغها		
ميزان المدفوعات (ميزان الحساب الجاري الخارجي، والصادرات والواردات من السلع والخدمات، وغيرها)	بنك دول وسط إفريقيا	سنويا، خلال ١٨٠ يوما من نهاية العام (بيانات أولية)
إجمالي الدين الخارجي	وزارة المالية والميزانية المديرية العامة للخزانة (مديرية الدين)	سنويا، خلال ٩٠ يوما من نهاية العام

[١] بالنسبة لبيانات المالية العامة في نهاية ديسمبر/كانون الأول، ينبغي إبلاغها بعد ٤٥ يوما من نهاية الفترة التكميلية.

[٢] بما في ذلك آجال الاستحقاق.

[٣] بما في ذلك التوزيع حسب العملة وأجل الاستحقاق.

[٤] أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسميا، بما في ذلك أسعار الخصم وأسعار سوق المال، وأسعار الفائدة على أذون وسندات الخزانة والأوراق المالية الأخرى.

الجدول ٣ – تشاد: ملخص الإيرادات النفطية

بملايين **الفرنكات الإفريقية**	٢٠١٧		٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	الوحدة
	فعلي	متوقع		متوقع		
نظرة عامة على الإنتاج والصادرات						
حجم الإنتاج						برميل
حجم الصادرات						برميل
قيمة الصادرات						فرنك إفريقي
النفط الخام المورد لشركة نجامينا للتكرير						برميل
النفط الخام الذي تحصل عليه						
الحكومة						برميل
شركة المحروقات التشادية						برميل
المجموع						برميل
مجموع الإيرادات النفطية						فرنك إفريقي
العائدات المباشرة						فرنك إفريقي
صافي إيرادات المبيعات						فرنك إفريقي
العائدات المباشرة						فرنك إفريقي
الضرائب على الأرباح (نقدا)						فرنك إفريقي
الرسوم الإحصائية						فرنك إفريقي
رسوم السطح						فرنك إفريقي
الأرباح الموزعة						فرنك إفريقي
المكافآت						فرنك إفريقي
العائدات الأخرى (نقدا)						فرنك إفريقي
المجموع						فرنك إفريقي
إجمالي إيرادات مبيعات النفط الخام المملوك للحكومة						فرنك إفريقي
الحكومة						فرنك إفريقي
شركة المحروقات التشادية						فرنك إفريقي
صافي إيرادات المبيعات						
متوسط سعر البيع						فرنك إفريقي
بالفرنك الإفريقي						دولار أمريكي
بالدولار الأمريكي						
خصم على سعر النفط المستخرج من منطقة دوبا						دولار أمريكي
مبيعات النفط حتى مارس/آذار ٢٠١٧						
الحكومة						
حجم الصادرات						برميل
قيمة الصادرات						فرنك إفريقي
متوسط سعر البيع						فرنك إفريقي
تكاليف النقل						فرنك إفريقي
شركة المحروقات التشادية						
حجم الصادرات						برميل
قيمة الصادرات						فرنك إفريقي
متوسط سعر البيع						فرنك إفريقي
تكاليف النقل						فرنك إفريقي
تكاليف مشاركة شركة المحروقات التشادية						فرنك إفريقي
(طلبات تمويل المصروفات المستقبلية)						
دين شركة غلينكور						
مدفوعات الفائدة						فرنك إفريقي
مدفوعات سداد أصل الدين						فرنك إفريقي
رسوم إعادة الهيكلة						فرنك إفريقي
صافي إيرادات المبيعات						فرنك إفريقي
بنود التذكرة						
سعر الصرف						فرنك إفريقي/دولار أمريكي

تشاد

طلب عقد اتفاق مدته ثلاث سنوات في ظل التسهيل الائتماني الممدد — تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون

٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢١

اعتمد هذا التقرير
فيتالي كرامارينكو وغافين غراي (صندوق النقد الدولي)، وأبيبي أدونيا ومارسيلو إستيفاو (المؤسسة الدولية للتنمية)

إعداد خبراء صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية.

تقرير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المشترك حول تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون	
مخاطر بلوغ مستوى المديونية الخارجية الحرجة	*في حالة مديونية حرجة* [1]
مخاطر بلوغ مستوى المديونية الكلية الحرجة	*في حالة مديونية حرجة*
مستوى التفصيل في تصنيف المخاطر	*متجاوز للحدود المستدامة*
استخدام التقدير الشخصي	*لا*

ساءت نسب الدين في تشاد منذ أن بدأت جائحة كوفيد-١٩ وزادت مخاطر التطورات المعاكسة نظرا لأوجه عدم اليقين التي تحيط بحدة الجائحة ومدتها وتقلبات أسعار النفط. فعلى جانب الدين الخارجي، ازدادت ضغوط السيولة في ضوء تخفيض التوقعات بشأن الصادرات في عام ٢٠٢٠ الأمر الذي كان يعني ضمنا انخفاض إيرادات النفط. ونتيجة لذلك، يتبين من خلال تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون السابق لإعادة الهيكلة أن نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الإيرادات تتجاوز مستواها الحدي في ظل السيناريو الأساسي لفترة مطولة. ومصادر التمويل المحلية والخارجية التي تم تحديدها غير كافية لتلبية احتياجات تشاد التمويلية على المدى المتوسط إلى الطويل، حتى مع القيام بعملية طموحة لضبط أوضاع المالية العامة. وفي المجمل، يشير التقييم إلى عدم استدامة الدين العام في تشاد. وفي ظل هذه التحديات المتعلقة بالتمويل والديون، أعلنت السلطات التشادية في ١٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٠ اعتزامها اللجوء إلى إعادة هيكلة الديون في ظل الإطار المشترك لمجموعة العشرين. أما على جانب الدين المحلي، فإن السلطات بصدد تمديد الرصيد الحالي من الديون إلى آجال استحقاق أطول. وبالنظر إلى المفاوضات الجارية بشأن إعادة هيكلة الديون، يشير التقييم إلى أن الديون الخارجية والكلية في تشاد بلغت مستويات حرجة. ومن المتوقع أن تؤدي عملية إعادة الهيكلة الجارية للديون إلى استعادة استدامة القدرة على تحمل الديون والوصول بتصنيف المخاطر إلى مستوى "معتدل" خلال فترة البرنامج.

[1] سجلت تشاد ٢,٤٧ على المؤشر المركب، الذي يستند إلى عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" و"تقييم السياسات والمؤسسات القُطرية" لعام ٢٠١٩، وهو ما يشير إلى ضعف القدرة على تحمل الديون. وبالتالي، فإن المستويات الحدية للمخاطر المرتفعة من أعباء الديون الخارجية ذات الصلة هي: (١) ٣٠٪ لنسبة القيمة الحالية للدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي، و(٢) ١٤٠٪ لنسبة القيمة الحالية للديون إلى الصادرات، و(٣) ١٠٪ لنسبة خدمة الدين إلى الصادرات، و(٤) ١٤٪ لنسبة خدمة الدين إلى الإيرادات.

الخلفية

ألف- التغير في مستوى الدين وتكوينه

١- **استقر عبء الدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة في تشاد عند مستوى ٢٥٪ تقريبا من إجمالي الناتج المحلي منذ عام ٢٠١٥**. فقد وصلت تشاد إلى نقطة الإنجاز في ظل المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبيك") في إبريل/نيسان ٢٠١٥ بعد فترة انتقالية طويلة. وفي العام نفسه، قامت تشاد أيضا بأول عملية لإعادة جدولة سُلَف مبيعات النفط من الشركة التجارية غلينكور (Glencore) لتغطية النقص في الإيرادات. وأُعيدت هيكلة ديون شركة غلينكور مرة أخرى في أوائل عام ٢٠١٨ (الإطار ١). وفي نهاية ٢٠٢٠، بلغ الدين الخارجي القائم العام والمضمون من الحكومة ٣,٠ مليار دولار أمريكي، أي حوالي ٢٦٪ من إجمالي الناتج المحلي (الجدول ١ في النص).

٢- **وتغلّب جهات الإقراض التجارية وغير الأعضاء في نادي باريس على تكوين الدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة**. فقد انخفضت حصة الجهات الدائنة متعددة الأطراف والدولية في الدين الخارجي من حوالي ٨٧٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٣٦٪ في عام ٢٠٢٠، والذي يعكس جزئيا المنح المقدمة من البنك الدولي (المؤسسة الدولية للتنمية) وبنك التنمية الإفريقي. وبدورها، زادت حصة الديون التجارية، والمستحق معظمها لشركة غلينكور، بوتيرة سريعة في أعقاب أزمة ٢٠١٤. وتراجعت هذه الحصة بعد عملية إعادة هيكلة الديون من ذروة بلغت ٥٣٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٣٧٪ في نهاية عام ٢٠٢٠. وارتفع الدين الثنائي بمقدار الضعف خلال العقد الماضي مع الصين، والتي أصبحت الدائن الثنائي الرئيسي (الجدول ١ في النص).

الشكل البياني ١ في النص: الدين العام والمضمون من الحكومة

(% من إجمالي الناتج المحلي)

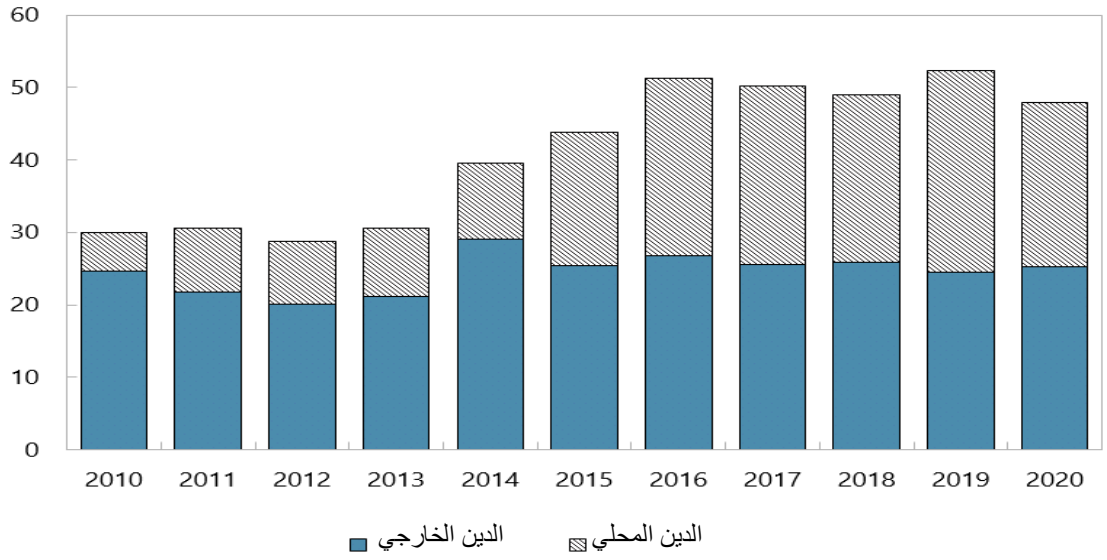

المصدر: السلطات التشادية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الجدول ١ في النص- تشاد: رصيد الدين الخارجي ٢٠١٧-٢٠٢٠ [١]

(بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الجهات متعددة الأطراف	٦٩٥	٧٤١	٨٤٨	١٠٧١
صندوق النقد الدولي	١٧٣	٢٦٢	٣٨١	٥٨٦
البنك الدولي/ المؤسسة الدولية للتنمية	١٨٢	١٧٥	١٧١	١٧٠
بنك التنمية الإفريقي/صندوق التنمية الإفريقي	١٠٠	٩٥	٩٤	١٠٩
أخرى	٢٣٩	٢٠٨	٢٠١	٢٠٦
الجهات الثنائية الرسمية	٧٣٤	٨٠٠	٦٦١	٨٣٧
نادي باريس	٤٣	١٠٨	١٢٢	١٢٢
غير الأعضاء في نادي باريس	٦٩٠	٦٩٢	٥٣٩	٧١٥
الصين	٢٢٦	٢٢٦	٢١٨	٢٩١
ليبيا	٢٣٠	٢٧٢	٢٣٠	٢٦٣
الهند	٣٨	٣٧	٣٧	٤٨
أخرى				١١٤
الجهات التجارية	١٢٧٢	١٢٠٢	١١٥٨	١١٠٦
غلينكور للطاقة	١٢٧٢	١١٩٩	١١٥٥	١٠٧٣
المجموع	٢٧٠٢	٢٧٤٥	٢٦٦٥	٣٠١٣
% من إجمالي الناتج المحلي	٢٥,٦	٢٥,٨	٢٤,٦	٢٦,٣
بنود للتذكرة				
متعددة الأطراف (حصة من المجموع)	٢٥,٧	٢٧,٠	٣١,٨	٣٥,٥
الثنائية (حصة من المجموع)	٢٧,٢	٢٩,١	٢٤,٨	٢٧,٨
التجارية (حصة من المجموع)	٤٧,١	٤٣,٨	٤٣,٥	٣٦,٧

المصدر: السلطات التشادية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٣- **ولا تزال متأخرات المدفوعات الخارجية غير مسددة**. وحسب الوضع في سبتمبر/أيلول ٢٠٢١، كان لا يزال هناك حوالي ١٢٣ مليون دولار أمريكي (حوالي ١٪ من إجمالي الناتج المحلي) مستحق السداد، بشكل أساسي لدائنين ثنائيين—إذ يبلغ الدين المستحق لجمهورية الكونغو وحدها حوالي ٥٧ مليون دولار أمريكي. والسلطات التشادية حاليا بصدد إجراء مباحثات ثنائية مع ليبيا حول المتأخرات التي تصل إلى حوالي ٣٣ مليون دولار أمريكي. وثمة مباحثات ثنائية جارية لإعادة هيكلة المتأخرات المتبقية المستحقة لجمهورية الكونغو. وبعد عملية مطابقة للبيانات، من المتوقع الانتهاء قريبا من اتفاق بشأن إعادة هيكلة الديون مع بنك التنمية لدول وسط إفريقيا (BDEAC). وبعد مواجهة تعقيدات متعلقة بطرق السداد، توصلت السلطات إلى اتفاق في يوليو/تموز ٢٠١٩ لسداد الدين المستحق لأنغولا عينا (في صورة مواشٍ). واتخذت السلطات خطوات للحيلولة دون تراكم مزيد من المتأخرات—بما في ذلك الاستمرار في تسوية المتأخرات خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، وتدابير لتحسين التنسيق بين الهيئات المعنية وتعزيز خدمة الديون (على سبيل المثال، فرض رقابة أكثر صرامة على خدمة الديون وإعادة تنشيط حساب ضمان مجمد لسداد الديون الخارجية لدى بنك دول وسط إفريقيا (BEAC).

٤- **واستفادت تشاد من الدعم المالي المقدم من المؤسسة الدولية للتنمية منذ عام ٢٠١٣، وكذلك من تخفيف عبء الديون بموجب "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" (CCRT) بالإضافة إلى قدر يسير من تعليق سداد الديون بمقتضى "مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الديون" (DSSI)**. فقد عززت المؤسسة الدولية للتنمية دعمها بشكل كبير منذ عام ٢٠١٣، والذي يتم تقديمه بالكامل في صورة مِنَح، مما يعكس سياسة المؤسسة الدولية للتنمية في تقديم منح إلى البلدان المعرضة لمخاطر معتدلة ومرتفعة من بلوغ مستوى المديونية الحرجة. وقد تُرجم ذلك بدوره إلى التزامات قطعتها المؤسسة الدولية للتنمية تربو على ١,٥ مليار دولار، مع تدفقات موجبة صافية تزيد عن نصف مليار دولار أمريكي على مدى السنوات الخمسة الماضية. وتستفيد تشاد من تخفيف أعباء الديون من خلال "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" بشأن مدفوعاتها المقررة لصندوق النقد الدولي

البالغة ١٠,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في ٢٠٢٠ و٢٠٢١. وتقدمت تشاد بطلب لتعليق سداد الديون بموجب شروط مبادرة مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات خدمة الدين، ليس فقط من الدائنين في مجموعة العشرين، ولكن من جميع الجهات الدائنة الثنائية الرسمية والتجارية الخاصة. ووقعت تشاد أيضا مذكرة تفاهم مع فرنسا والكويت. وطلبت تشاد من الجهات الدائنة الثنائية الرسمية تمديد "مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الديون" حتى نهاية عام ٢٠٢١. ففي عام ٢٠٢٠، أدت هذه المبادرة إلى تخفيف أعباء الديون بمقدار ١,٢ مليون دولار أمريكي ومن المتوقع أن تخفف أعباء الديون بمقدار ٠,١ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢١.

٥- **وتم التوصل إلى اتفاق في نهاية مارس/آذار ٢٠٢١ للخروج من آلية تجديد الديون التي شكلت قيدا منذ ٢٠١٧ على نفاذ تشاد إلى سوق الديون المحلية والإقليمية**. فمن أجل الحد من المخاطر الناتجة عن العلاقات السيادية-المصرفية في بيئة تتسم بتزايد المخاطر المتصورة، قام بنك دول وسط إفريقيا في عام ٢٠١٧ بتنفيذ اتفاق لتجديد الدين. وانطوى هذا الاتفاق على سداد نسبة تتراوح بين ١٠-١٥٪ من الدين القابل للتداول الذي يُستحق كل عام، وتجديد النسبة المتبقية البالغة ٨٥٪ - ٩٠٪ بتحويلها إلى أذون خزانة ذات أجل ٢٦ أسبوعا. ونتج عن ذلك أن أصبح هيكل الدين المحلي الآن يتكون بالكامل تقريبا من أذون خزانة، مما يعرض تشاد لمخاطر إعادة تمويل شديدة (الشكل البياني ٢ في النص). وفي نهاية مارس/آذار ٢٠٢١، تم التوصل إلى اتفاق للخروج من آلية تجديد الدين، الأمر الذي سمح لتشاد بالنفاذ إلى السوق الإقليمية، بما في ذلك الاستفادة من برنامج إعادة شراء السندات الذي ينفذه بنك دول وسط إفريقيا حتى انقضاء مدته في سبتمبر/أيلول ٢٠٢١. وقد أدى ذلك إلى الحد من ضغوط السيولة الشديدة على الخزانة خلال عام ٢٠٢١.

الشكل البياني ٢ في النص: الدين المحلي القابل للتداول: حجم الإصدار (المحور الأيسر) والعائدات (المحور الأيمن)

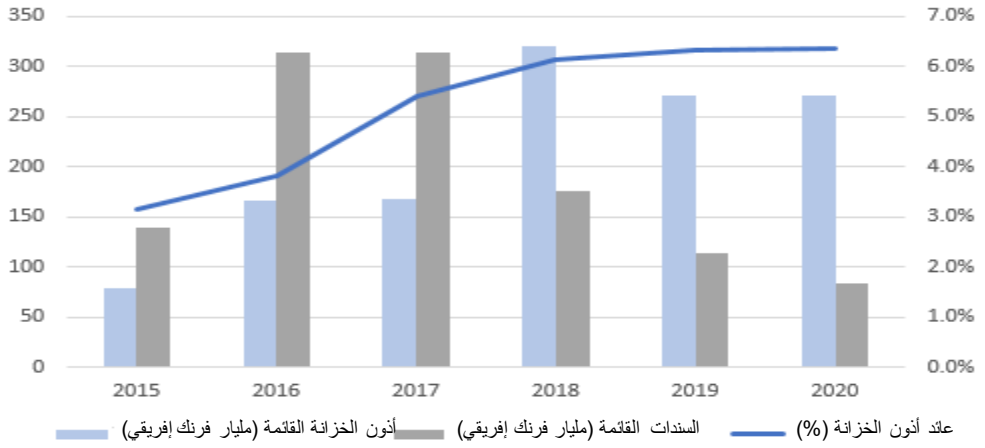

المصدر: بنك دول وسط إفريقيا.

٦- **وتعكف السلطات التشادية وبنك دول وسط إفريقيا حاليا على تعديل خصائص رصيد الدين المحلي القائم**. ورغم أن الآليات لم تكتسب بعد الطابع المنهجي، فإن الهدف الشامل هو تحويل أذون الخزانة إلى سندات طويلة الأجل[٢]. ويتم تيسير مشاركة البنوك في تعديل خصائص الدين عن طريق حوافز مثل إنشاء حساب ضمان مجمد لمدفوعات سداد السندات طويلة الأجل.[٣]

[٢] طُرحَت أول سندات مدتها خمس سنوات في المزاد العلني بنجاح في ٣١ مارس/آذار. كما تم إصدار سندات مدتها عامين في أغسطس/آب ٢٠٢١. وفي الفترة بين إبريل/نيسان وسبتمبر/أيلول، كانت معظم الإصدارات بأجل استحقاق مدته عام واحد، مما يعكس انخفاض مزاج السوق في أعقاب وفاة رئيس تشاد في منتصف إبريل/نيسان ٢٠٢١.

[٣] يتعين إيداع مدفوعات القسائم وأصل الدين في حساب ضمان مجمد لدى بنك دول وسط إفريقيا قبل تاريخ استحقاقها بعشرة أشهر على الأقل. ورغم أن هذا الترتيب من شأنه طمأنة المستثمرين بشأن قدرة تشاد على خدمة الديون المحلية، فإنه ينطوي على تكلفة احتفاظ بالأوراق المالية لأن حساب الضمان المجمد غير مُعوَّض.

٧- **وطلبت السلطات التشادية إعادة هيكلة الديون من خلال الإطار المشترك لمجموعة العشرين لاستعادة استدامة القدرة على تحمل الديون**. فعلى الرغم من اتفاقيات إعادة الهيكلة السابقة التي أُبرمت مع شركة غلينكور (الإطار ١)، دخلت تشاد مرحلة المديونية الحرجة. ومواطن الضعف المتزايدة المتعلقة بالديون في تشاد تتجلى في الارتفاع المستمر لنسبة خدمة الدين الخارجي إلى الإيرادات واحتياجات التمويل الكبيرة التي لا يمكن تلبيتها واقعيا من خلال مصادر التمويل المحلية والخارجية الحالية. وتهدف إعادة هيكلة الديون من خلال الإطار المشترك إلى معالجة مواطن الضعف هذه واستعادة مستوى من رصيد الدين الخارجي وخدمته يتفق مع مستوى معتدل من مخاطر المديونية الخارجية الحرجة.

الإطار ١- ديون شركة غلينكور

في يونيو/حزيران ٢٠١٤، تعاقدت شركة المحروقات التشادية (SHT) على قرض بقيمة ١,٤ مليار دولار أمريكي (حوالي ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي) مع شركة غلينكور للطاقة، بدعم من مجموعة مصرفية، على أن يتم سداده على مدى الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ من خلال استقطاعات مباشرة من شحنات النفط التي تبيعها شركة غلينكور. وإذا تبين أن قيمة الاستقطاعات من شحنات النفط غير كافية لخدمة الدين، فعندئذٍ يتم أيضا استخدام العائدات من إتاوات النفط المستحقة للحكومة.

وبدءا من أوائل عام ٢٠١٥، بدأت الحكومة التفاوض حول اتفاقية إعادة جدولة مع شركة غلينكور، نظرا لأن الانخفاض في أسعار النفط الذي بدأ في منتصف عام ٢٠١٤ أدى إلى انخفاض حاد في إيرادات النفط. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥، تم التوصل إلى اتفاقية إعادة جدولة تسمح بتمديد آجال الاستحقاق لمدة ثلاث سنوات. وأدى هذا الترتيب إلى تحسين هيكل خدمة الديون في تشاد على نحو طفيف ولكنه لم يكن كافيا لوضع الديون على مسار مستدام، واستمر تصنيف الدين العام والمضمون من الحكومة في تشاد باعتباره في مرحلة المديونية الحرجة. وفي نهاية ٢٠١٦، كانت خدمة الديون المستحقة لشركة غلينكور تستحوذ على ما بين نصف إلى ثلثي قيمة مجموع شحنات النفط، لذا بدأت السلطات في السعي لإبرام اتفاقية ثانية لإعادة الجدولة.

وفي يونيو/حزيران ٢٠١٧، أُلغي الاتفاق في ظل التسهيل الائتماني الممدد ٢٠١٤-٢٠١٦ مع صندوق النقد الدولي، واعتُمِدَ برنامج جديد يدعمه التسهيل الائتماني الممدد. وقررت السلطات التوصل إلى اتفاقية بشأن إعادة هيكلة أعمق للديون مع شركة غلينكور[١]، والتي أُبرمت في يونيو/حزيران ٢٠١٨. وتضمنت الاتفاقية تمديدا لآجال الاستحقاق، وتخفيضا لسعر الفائدة، وتخفيضا لرسوم إعادة الهيكلة مما أدى إلى استعادة استدامة القدرة على تحمل الدين الخارجي.

وينطوي القرض المُعادة هيكلته على آلية تجعل خدمة الدين متوقفة على سعر النفط المستخرج من منطقة دوبا، من حيث تغيره أعلى أو أقل من مستويات حدية معينة[٢]. فمن شأن سيناريوهات تجاوز التوقعات أن تُسَرِّعَ من وتيرة سداد أصل الدين بشكل كبير وقد أدت إلى زيادة مدفوعات الفائدة في ٢٠١٨-٢٠١٩. وعلى العكس من ذلك، ينطوي سيناريو التطورات المعاكسة، الذي تجلى في عام ٢٠٢٠، على خفض محدود في خدمة الدين (تأجيل نسبته ١٪ في خدمة أصل الدين). وكذلك تسمح آلية الطوارئ هذه لتشاد بتأجيل سداد بعض المدفوعات الإلزامية مع تراجع الأسعار، على أن يكون الحد الأقصى لمدفوعات استهلاك الدين المؤجلة التراكمية هو ٧٥ مليون دولار أمريكي. وعند بلوغ الحد الأقصى، يجب على تشاد دفع موارد نقدية، مما قد يستلزم تصحيحات غير قابلة مُستدامة في أوضاع المالية العامة.

وتضمنت عمليتا إعادة الهيكلة في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨ مفاوضات مطولة بشأن الديون. فقد أدت إعادة الجدولة الأولى إلى تخفيف غير كافٍ لأعباء الديون في ظل استمرار الانخفاض في أسعار النفط. وأدت عملية إعادة الهيكلة الثانية إلى تخفيف القيود على السيولة الفورية في تشاد ولكنها أدرجت خصائص متعلقة بالدولة أدت معاييرها إلى الحد من تأثيرها. وتشير هذه التجارب إلى الحاجة إلى حل أطول أمدا، فضلا على استخدام معايير أكثر تناسقا للتطورات المعاكسة وتلك التي تتجاوز التوقعات، استنادا إلى توقعات مستقلة لأسعار النفط، وذلك في حالة الحفاظ على آلية التسوية على أساس «النفط مقابل النقد» في أي قرض مُعاد هيكلته.

١/ التقرير بعنوان Chad: Request for a Three-Year Arrangement Under the Extended Credit Facility and Cancellation of the Current Arrangement, IMF Country Report No. 17/246, August 2017.

٢/ إن تعقيد هيكل القرض يعوق المحاسبة السليمة من جانب مكتب الديون والإدارة الفعّالة للسيولة النقدية من جانب الخزانة الوطنية. وتم إسناد مهمة المحاسبة المالية المتعلقة بصادرات النفط الحكومية وتكاليف التشغيل وخدمة الديون المستحقة لشركة غلينكور إلى جهة خارجية مستقلة (إرنست آند يونغ (EY)).

نطاق تغطية الدين العام

٨- **يشمل نطاق تغطية الدين العام الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم والحكومات المحلية، فضلا على الديون الخارجية المضمونة من الحكومة المستحقة على شركة النفط العامة** (*Société des Hydrocarbures du Tchad* أو SHT). ولا تتمتع جميع كيانات القطاع العام الأخرى تقريبا (بما في ذلك الشركات الأخرى المملوكة للدولة والحكومات المحلية) بإمكانية الحصول على تمويل خارجي، وذلك باستثناء مصفاة نجامينا للنفط (*Société de Raffinage de N'Djaména* أو SRN)، والتي تمتلك الحكومة المركزية فيها حصة تبلغ ٤٠٪، ولديها قرضان مع مؤسسة التمويل التابعة لشركة الصين الوطنية للبترول (CNPC Finance) وبنك الاستيراد والتصدير الصيني (EXIM Bank China). وكما في تحليلات استمرارية القدرة على تحمل الديون السابقة، يُحسَب الدين الخارجي على أساس العملة. ولذا، فإن ديون تشاد المقومة بالفرنك الإفريقي المستحقة لبنك التنمية الإقليمي (بنك التنمية لدول وسط إفريقيا)،[٤] والدائنين الثنائيين في الاتحاد النقدي (جمهورية الكونغو) لا تعتبر ديونا خارجية. وأعيد تصنيف الديون المستحقة لأنغولا، والتي يتم سدادها عينا وكانت تصنف سابقا على أنها محلية، على أنها دين خارجي.

٩- **ويأخذ اختبار القدرة على تحمل ضغوط الالتزامات الاحتمالية في الاعتبار مواطن الضعف المرتبطة بالديون غير المضمونة المستحقة على الشركات المملوكة للدولة والتزامات المالية العامة الاحتمالية المتعلقة بإعادة رسملة القطاع المالي** (الجدول ٢ في النص). والالتزامات الاحتمالية الناشئة عن الأسواق المالية محددة بنسبة ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يمثل متوسط التكلفة التي تتحملها الحكومة في حالة وقوع أزمة مالية في بلد منخفض الدخل منذ عام ١٩٨٠. أما حجم الالتزامات الاحتمالية لديون الشركات المملوكة للدولة فمحددة بنسبة ٩,٥٪، ويعكس التزامات مصفاة نجامينا للنفط (SRN)، والشركة الوطنية للكهرباء (SNE)، والشركة الوطنية للأسمنت (SONACIM) عقب نتائج الإحصاء الذي أجراه البنك الدولي في عام ٢٠١٩ للمؤسسات المملوكة للدولة.

الجدول ٢ في النص- تشاد: نطاق تغطية الدين العام وتصميم اختبارات القدرة على تحمل ضغوط الالتزامات الاحتمالية

	القطاعات الفرعية للقطاع العام	خانة الاختيار
١	الحكومة المركزية	X
٢	حكومات الأقاليم والحكومات المحلية	X
٣	عناصر أخرى في الحكومة العامة	
٤	منها: صندوق الضمان الاجتماعي	
٥	منها: صناديق خارج الميزانية	
٦	ضمانات (للكيانات الأخرى في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة	X
٧	البنك المركزي (اقترض نيابة عن الحكومة)	X
٨	ديون الشركات المملوكة للدولة غير المضمونة	

نطاق تغطية الدين العام وحجم اختبار القدرة على تحمل ضغوط الالتزامات الاحتمالية المخصص

١	نطاق تغطية الدين العام في تشاد	الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم والحكومات المحلية والبنك المركزي والدين المضمون من الحكومة			
		الوضع الافتراضي		يُستَخدم في التحليل	أسباب الانحرافات عن الإعدادات الافتراضية
٢	عناصر أخرى من الحكومة العامة غير مذكورة في البند ١.	صفر	% من إجمالي الناتج المحلي	صفر	
٣	ديون الشركات المملوكة للدولة (المضمونة وغير المضمونة من الحكومة)/١	٢	% من إجمالي الناتج المحلي	٩,٥	من إحصاء الشركات المملوكة للدولة، مستويات ٢٠١٧.
٤	الشراكة بين القطاعين العام والخاص	٣٥	% من أسهم الشراكات بين القطاعين العام والخاص	صفر	
٥	السوق المالية (القيمة الافتراضية البالغة ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي هي القيمة الدنيا)	٥	% من إجمالي الناتج المحلي	٥	
	المجموع (٢ + ٣ + ٤ + ٥) (٪ من إجمالي الناتج المحلي)			١٥	

١/ سوف يتم تفعيل صدمة التخلف عن السداد الافتراضية البالغة ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في حالة البلدان التي لا يتم استيعاب ديونها المضمونة من الحكومة بالكامل ضمن تعريف البلد للدين العام (١). إذا كانت متضمنة بالفعل في الدين الحكومي (١) وتم تقييم المخاطر المرتبطة بديون الشركات المملوكة للدولة غير المضمونة من الحكومة على أنها ضئيلة، يجوز للفريق القُطري خفض ذلك إلى صفر٪.

[٤] *بنك التنمية لدول وسط إفريقيا* (BDEAC) هو بنك التنمية لمنطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)، والمساهم الرئيسي هو بنك دول وسط إفريقيا (BEAC) (٣٣,٤٣٪). وتساهم فيه بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، بما في ذلك تشاد، بحصص متساوية (٨,٤٨٪).

ألف- التنبؤات الاقتصادية الكلية

١٠- **يعكس السيناريو الأساسي في تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون السياسات وافتراضات التمويل المتسقة مع اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" المطلوب**. فمقارنةً بتحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون السابق (أغسطس/آب ٢٠٢٠)، خُفِّضَ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من ٦,١٪ في عام ٢٠٢١ إلى ٠,٦٪. ومن المتوقع أن يتعافى إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير النفطي بشكل بسيط في عام ٢٠٢١، وإن كان ذلك بدرجة أقل قوة من التوقعات السابقة نظرا لقيام منتجي النفط بخفض توقعاتهم لإنتاج النفط. ومن المتوقع أن يعاود إنتاج النفط النمو في المدى المتوسط، مما يؤدي إلى ارتفاع إيرادات النفط والصادرات ونمو إجمالي الناتج المحلي الكلي. وتفترض التوقعات القيام بعملية ضبط لأوضاع المالية العامة مدفوعة بالإيرادات واستمرارها إلى ما بعد فترة البرنامج بوتيرة تدريجية، واستمرار ضوابط الإنفاق أيضا. وسوف يهدف ضبط أوضاع المالية العامة إلى الحفاظ على الاستثمار العام عند مستويات معقولة وحماية الإنفاق الاجتماعي مع تحسين كفاءته. ويحتل تشاد المرتبة قبل الأخيرة في مؤشر رأس المال البشري للبنك الدولي لعام ٢٠٢٠ ويبلغ عدد السكان الفقراء في تشاد حوالي ٦,٥ مليون نسمة (أو ٤٢٪ من السكان)، وفقا للإحصاءات الوطنية، وهو بلد شديد التعرض لمخاطر تغير المناخ.[٥] وفي الوقت نفسه، فإن الإنفاق الاجتماعي والإنفاق على التكيف مع تغير المناخ من بين أدنى المعدلات في العالم. وبالتالي، فإن أي ضبط لأوضاع المالية العامة ينبغي ألا يحافظ فحسب على مستوى الإنفاق على القطاعات الاجتماعية المهمة والتكيف مع تغير المناخ وإنما ينبغي أن يسمح أيضا بزيادته.

١١- **وتخضع التنبؤات لمخاطر متزايدة من عدم اليقين والتطورات المعاكسة مع تكشف التأثير الاقتصادي للجائحة واستمرار تدهور الوضع الأمني، ومع تعرض تشاد لصدمات مناخية متكررة**. فتشاد واحدة من أفقر البلدان وأكثرها تعرضا للمخاطر في العالم، ويؤدي اعتمادها الشديد على النفط إلى زيادة التقلبات الاقتصادية كما يتضح من حدوث أربع فترات ركود منذ عام ٢٠٠٦، والتي كانت لها عواقب وخيمة على استمرارية القدرة على تحمل الديون. ويؤدي تدهور الأمني وتزايد الصدمات المناخية إلى تفاقم مخاطر التطورات المعاكسة هذه.[٦] ويفترض السيناريو الأساسي إجراء تسوية تدريجية لمتأخرات الديون الخارجية على مدى الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٦. ولدى السلطات خطة تمويلية ينبغي أن يرتكز عليها السداد التدريجي للمتأخرات المحلية التي تم تدقيقها. وتعتزم تشاد أيضا استئناف تسوية المتأخرات المحلية القائمة التي تم تدقيقها (ما يعادل حوالي ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي) والتي يُتوقَّع تسوية ٢٣٥ مليار فرنك إفريقي منها (٣,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي) خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤.

١٢- **وعلى المدى الطويل، يفترض تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون بلوغ معدل النمو الحقيقي ٣,٨٪ في المتوسط للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٩**. وفي حين أن هذا المعدل أعلى من أداء النمو في تشاد في الآونة الأخيرة، فإنه يرتكز على جدول أعمال الإصلاح التي تعهدت الحكومة بالشروع في تنفيذه خلال السنوات القادمة. وبدأت الحكومة بالفعل في اتخاذ خطوات لتعبئة مزيد من الإيرادات غير النفطية، بما في ذلك رقمنة الإجراءات الجمركية المتعلقة بالماشية وترشيد الإعفاءات الضريبية. ومن شأن تحسين حيز الإنفاق من المالية العامة أن يدعم زيادة الاستثمار العام إلى حوالي ٧٪ في المتوسط من إجمالي الناتج المحلي. ومن شأن زيادة وتحسين جوانب حوكمة الاستثمار العام في البنية التحتية للطاقة والربط إلى جانب الإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال إطلاق قدرات القطاع الخاص غير النفطي في تشاد واستدامة التعافي. وعلى المدى الطويل، يتوقع تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون أيضا بلوغ مُخَفِّض إجمالي الناتج المحلي ٢,٩٪، وهو ما يتسق مع هدف السياسة النقدية لبنك دول وسط إفريقيا ومع البيانات التاريخية.

١٣- **وتم تحديث افتراضات التمويل بناء على أحدث المعلومات**. وهذا التحليل لاستمرارية القدرة على تحمل الديون يتعلق بسيناريو ما قبل إعادة الهيكلة. ففيما يخص التمويل الخارجي، يشتمل التحليل على مِنَح العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية بما يتسق مع مخصصات تشاد القائمة على الأداء والتي يبلغ متوسطها حوالي ١٤٠ مليون دولار بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ (الشكل البياني ٣ في النص).[٧] وبالتالي، فإن المخصصات من المؤسسة الدولية للتنمية السنوية تفترض مستوى موارد مماثلا للتخصيص المستند إلى الأداء في العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة. وسوف يعتمد التمويل الفعلي من المؤسسة الدولية للتنمية على أداء الإصلاحات

[٥] دراسة World Bank. 2020. The Next Generation Africa Climate Business Plan: Ramping Up Development-Centered Climate Action. World Bank, Washington, DC.

[٦] تسلط التطورات الأخيرة المتمثلة في اندلاع تمرد مسلح وتشكيل حكومة انتقالية بقيادة الجيش الضوء على تقلب الوضع الأمني.

[٧] بالنسبة للسنة المالية ٢٠٢١، تم الالتزام بدفع ٧٥ مليون دولار إضافية لتشاد من خلال نافذة اللاجئين التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية.

في تشاد وعمليات تجديد الموارد اللاحقة التي يقوم بها نواب المؤسسة الدولية للتنمية، وذلك بشروط تستند إلى السياسات الحالية للمؤسسة.[٨] وسوف يُستَخدم جزء كبير من موارد المؤسسة الدولية للتنمية لدعم مشروعات الاستثمار الاجتماعي للحد من الهشاشة. ومن المفترض أيضا الحصول على تمويل جديد بدءا من عام ٢٠٢٣ من بنك التنمية الإفريقي، وشركاء دوليين وثنائيين آخرين، وهو ما يتوقف على نجاح عملية إعادة هيكلة الديون. وفي المجمل، نظرا لقدرة السلطات المحدودة على الاقتراض من سوق الدين الإقليمية، لا سيما بعد أحداث إبريل/نيسان ٢٠٢١، فإن إستراتيجيتها للديون تعتمد بشكل أساسي على التمويل الخارجي المُيَسَّر والمِنَح لتلبية احتياجاتها التمويلية.

الجدول ٣ في النص – تشاد: افتراضات اقتصادية كلية مختارة[١]

	٢٠٢٠-٢٠١٧	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥-٢٠٢٩ (متوسط)
			(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)			
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي						
تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون الحالي	٠,٣	٠,٦	٢,٢	٣,١	٣,٦	٣,٨
تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون - أغسطس/آب ٢٠٢٠	٠,٥	٦,١	٤,٩	٤,٠	٣,٨	٣,٨
إجمالي الناتج المحلي النفطي						
تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون الحالي	١,٩	٢,٣	٢,٣	٢,٠	٢,٤	٢,٩
تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون - أغسطس/آب ٢٠٢٠	٢,٩	١٩,٢	١٠,٦	٤,٤	٢,٨	٢,٩
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي						
تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون الحالي	٠,٠	٠,٢	٢,١	٣,٣	٣,٩	٤,١
تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون - أغسطس/آب ٢٠٢٠	٠,٠	٣,١	٣,٤	٣,٨	٤,١	٤,١
رصيد الحساب الجاري (بما في ذلك التحويلات الرسمية) (٪ من إجمالي الناتج المحلي)						
تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون الحالي	٥,٤-	٦,٥-	٥,٨-	٧,٣-	٧,٩-	٥,٤-
تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون - أغسطس/آب ٢٠٢٠	٦,٧-	١٠,٨-	٨,٨-	٨,٧-	٨,٤-	٣,٤-
			(٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، ما لم يذكر خلاف ذلك)			
رصيد الموازنة الكلي/٢						
تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون الحالي	٠,٥	٣,٤-	٠,٨	٠,٢	٠,٠	٠,٩
تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون - أغسطس/آب ٢٠٢٠	٠,٤	٣,٨-	١,٣-	١,٠	٠,٤	٢,٦
الإيرادات والمنح						
تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون الحالي	١٩,٢	١٩,٢	٢٢,٠	٢١,٣	٢٠,٧	٢٠,٤
تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون - أغسطس/آب ٢٠٢٠	١٩,٤	١٧,٦	١٩,٤	٢١,٢	٢٠,٥	٢١,٧
ومنها: الإيرادات النفطية						
تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون الحالي	٧,٠	٧,٠	٩,١	٧,٨	٦,٧	٥,٦
تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون - أغسطس/آب ٢٠٢٠	٧,٠	٥,٠	٦,٠	٧,٤	٦,٠	٦,٧
ومنها: الإيرادات غير النفطية						
تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون الحالي	٨,٨	٩,٣	٩,٨	١٠,٣	١٠,٨	١١,٩
تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون - أغسطس/آب ٢٠٢٠	٨,٧	٨,٥	٩,٤	٩,٩	١٠,٦	١١,٧
ومنها: المنح						
تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون الحالي	٣,٤	٣,٠	٣,٠	٣,٢	٣,٢	٣,٠
تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون - أغسطس/آب ٢٠٢٠	٣,٧	٤,١	٤,٥	٤,٩	٥,١	٥,٣
عنصر المنح في القروض الخارجية الجديدة (تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون الحالي، ٪)	...	٣٥,٤	٣٩,٤	٤٠,٢	٤٠,٩	٤٢,٤

المصدر: السلطات التشادية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
١/ تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون السابق المستخدم في الاتفاق في ظل "التسهيل الائتماني السريع" ٢.
٢/ على أساس الالتزام، بما في ذلك المنح.

[٨] تماشيا مع المذكرة التوجيهية بشأن إطار استمرارية القدرة على تحمل الديون في البلدان منخفضة الدخل، في حالة البنك الدولي (المؤسسة الدولية للتنمية) وبنوك التنمية المتعددة الأطراف الأخرى، يُفترض وضع شروط ائتمان معتادة لكافة عمليات الإقراض لجميع السنوات في فترة التوقعات التي لم يتم التعهد بتقديم منح خلالها بعد.

الشكل البياني ٣ في النص – تشاد: التمويل الخارجي الرسمي، على أساس صافٍ
(بملايين الدولارات الأمريكية)

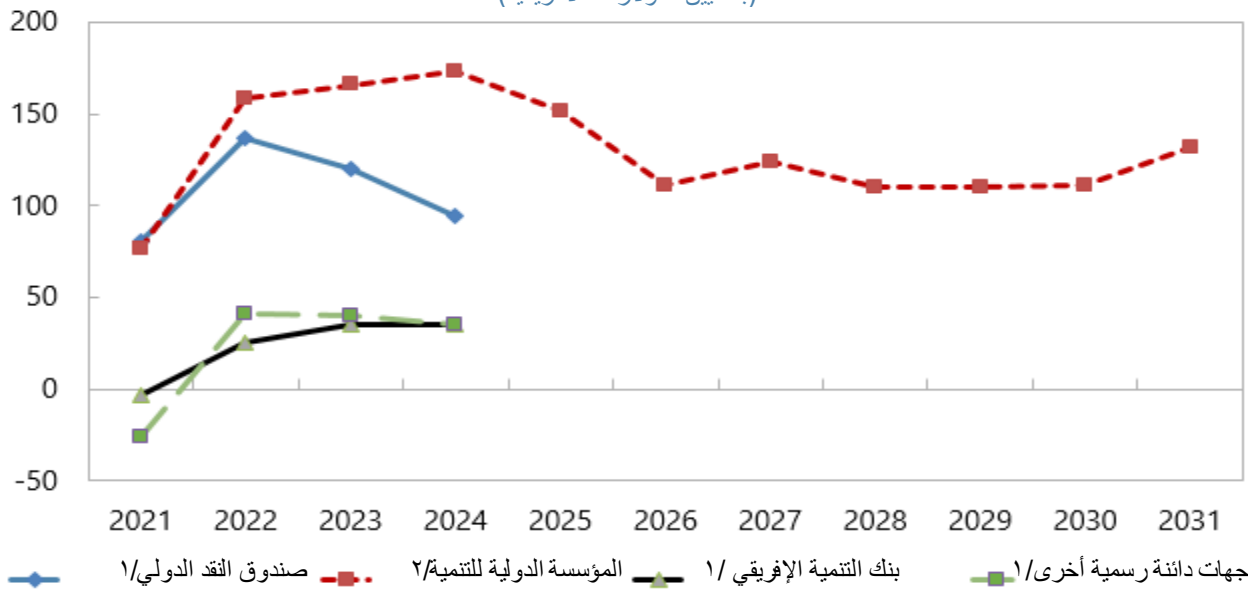

المصادر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
١/ التزامات التمويل لما بعد عام ٢٠٢٤ غير متاحة حاليا.
٢/ يشمل المنح الموجهة للمشروعات.

١٤- **يتسم التصحيح المتوخى في أوضاع المالية العامة بواقعيته ويعتمد على مزيج من الزيادات في الإيرادات غير النفطية وترشيد النفقات غير الأساسية.** وبرغم أن التصحيح المالي المتوقع الذي يمتد لأربع سنوات في الرصيد الأولي غير النفطي يتسم بالطموح مقارنة ببرامج التصحيح الأخرى في البلدان منخفضة الدخل، فهو متسق مع التصحيح السابق الذي أجراه تشاد في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.[٩] فعلى مدى الستة وثلاثين شهرا، يستهدف البرنامج ضبط الرصيد الأولي غير النفطي بمقدار ٤,٠ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من خلال تعبئة الإيرادات غير النفطية وترشيد النفقات، مع تعزيز الإنفاق الاجتماعي. ويستهدف البرنامج زيادة الإيرادات الضريبية بمقدار ١,٩ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. وستنخفض المصروفات الجارية بمقدار ٢,٠ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من خلال الخفض التدريجي لفاتورة الأجور والدعم المقدم لشركة الكهرباء. ومن المتوقع أن تظل النفقات الرأسمالية عند متوسط قدره ٧,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وإن كانت أعلى من المستويات السابقة على الجائحة. ومن أجل الحد من مخاطر بلوغ مستوى المديونية الحرجة مستقبلا، لا بد من ترشيد الإنفاق العام، وذلك بشكل رئيسي من خلال تقوية ضوابط الإنفاق، والزيادات الحذرة وتحقيق مكاسب الكفاءة في الإنفاق الاجتماعي، وتحسين كفاءة الاستثمار العام إلى جانب زيادة الشفافية والرقابة على إدارة الديون.

١٥- **وتتضمن الفرضيات في تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون زيادة تدريجية في الإنفاق الاجتماعي (٣٤٪ من الإنفاق الجاري على مدار الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤) ضمن العملية الكلية التي ترمي إلى ضبط أوضاع المالية العامة.**[١٠] وعلى وجه التحديد، يشتمل الإطار على تعهدات الحكومة بتعيين موظفين إضافيين في قطاعي الصحة والتعليم، والذين سيتم توزيعهم على المناطق التي تعاني من نقص هذه الخدمات، بينما سيخضع التوظيف في مناطق أخرى إلى المراقبة عن كثب. ويساعد الإطار على زيادة الإنفاق

[٩] يختلف هذا التقييم عن ذلك الموضح في الشكل البياني ٥ أدناه، والذي يشير إلى تصحيح رصيد المالية العامة الأولي وليس الرصيد الأولي غير النفطي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. ويمثل الأخير المقياس المناسب لبلد مصدّر للنفط مثل تشاد.

[١٠] يشمل الإنفاق الاجتماعي للحد من الفقر، وفقا لأخر هيكل عام للحكومة، الإنفاق العام من جانب الوزارات التالية: (١) التربية الوطنية وترقية المواطنة، و(٢) الصحة العامة، بما في ذلك خدمات الصحة العسكرية والتضامن الوطني، و(٣) المرأة وحماية الطفولة المبكرة والتضامن الاجتماعي، و(٤) الإنتاج والري والمعدات الزراعية، و(٥) الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني، و(٦) البيئة والمياه والصرف الصحي، و(٧) التدريب المهني والحرف، و(٨) التعليم العالي.

الرأسمالي العام من مستوى محدود نسبيا، وهو ما يُتوقع أن يكون مفيدا للنمو وسيمّكن تشاد من معالجة الفجوات الكبيرة في البنية التحتية. ومن شأن ضمان قدر أكبر من الشفافية وتعزيز الإجراءات والعمليات في القطاعات الحيوية، مثل الصحة والتعليم والطاقة والزراعة والنقل وإدارة الاستثمار العام، أن يساعد على تحقيق نتائج أفضل على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

باء- التصنيف القُطري وتحديد سيناريوهات اختبار القدرة على تحمل الضغوط

١٦- **يتضح من المؤشر المُجَمَّع الذي وُضِعَ استنادا إلى توقعات عدد أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٠ من تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي* ومؤشر *تقييم السياسات والمؤسسات القُطرية* المحدَّث في ضوء مستويات ٢٠٢٠ ضعف قدرة تشاد على تحمل الديون.** ويجمع المؤشر المجمع بين درجة مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القُطرية، والظروف الخارجية كما يرصدها النمو الاقتصادي العالمي، والعوامل ذات الخصوصية القُطرية. وتشير بيانات أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٠ إلى ضعف القدرة على تحمل الديون، وهو ما يرجع في الأساس إلى تدني تقييم السياسات والمؤسسات القُطرية، والانخفاض الشديد في مستوى تحويلات العاملين في الخارج، وكذلك انخفاض مستوى احتياطيات النقد الأجنبي (الجدول ٤ في النص). وقد كانت القدرة على تحمل الديون ضعيفة قبل التحديث الأخير.

١٧- **وقد تم تفعيل اختبار مخصص للقدرة على تحمل ضغوط أسعار السلع الأولية في تشاد.** وتتضمن خدمة الدين وفق العقد المبرم مع شركة غلينكور بندا إلزاميا لاستهلاك الدين وسداد الفوائد، والإلزام باستخدام أي فوائض نقدية في السداد على أن يُخفَّض هذا الشرط في حالة تراجع أسعار النفط المستخرج من منطقة دوبا عن حد معين. ونظرا لانخفاض أسعار النفط حتى الآن في السيناريو الأساسي، يتم تنفيذ آلية الطوارئ تلك بالكامل حتى في السيناريو الأساسي وسيناريوهات صدمات أسعار السلع الأولية النمطية. وينص العقد على آلية طوارئ أخرى تسمح لتشاد بتأجيل سداد بعض المدفوعات الإلزامية مع تراجع الأسعار، ولكن بشرط ألا تتجاوز مدفوعات استهلاك الدين المؤجلة التراكمية ٧٥ مليون دولار أمريكي. ولهذا السبب، فإن المعلومات في السيناريو المخصص الوارد في آخر تحليل لاستمرارية القدرة على تحمل الديون لم تعد تنطبق.

الجدول ٤ في النص – تشاد: درجة المؤشر المجمع

المكونات	المعاملات (ألف)	القيم المتوسطة لعشر سنوات (باء)	مكونات درجة المؤشر المجمع (ألف * باء) = (جيم)	مساهمة المكونات
تقييم السياسات والمؤسسات القُطرية	٠,٣٨	٢,٧٢	١,٠٥	٤٢٪
معدل النمو الحقيقي (%)	٢,٧٢	٢,٥١	٠,٠٧	٣٪
تغطية الاحتياطيات للواردات (%)	٤,٠٥	٣١,٣٠	١,٢٧	٥١٪
تغطية الاحتياطيات للواردات ٨ ٢ (%)	٣,٩٩-	٩,٨٠	٠,٣٩-	١٦٪-
تحويلات العاملين في الخارج (%)	٢,٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠٪
النمو الاقتصادي العالمي (%)	١٣,٥٢	٣,٥٠	٠,٤٧	١٩٪
درجة المؤشر المجمع			٢,٤٧	١٠٠٪
التصنيف حسب المؤشر المجمع			ضعيف	

المصادر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. والنقطة الفاصلة في المؤشر المجمع للقدرة المتوسطة على تحمل الديون هي ٢,٦٩.

استمرارية القدرة على تحمل الديون

ألف- استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي

١٨- **يتجاوز السيناريو الأساسي المستوى الحدي لنسبة خدمة الدين الخارجي إلى الإيرادات.** وتزيد نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات عن ١٤٪ ابتداء من عام ٢٠٢١ بسبب تراجع الإيرادات وما صاحب ذلك من زيادة الاقتراض لمواجهة الجائحة. ولا يُتوقع أن تنخفض هذه النسبة بشكل دائم إلى ما دون مستواها الحدي البالغ ١٤٪ إلا بعد عام ٢٠٢٩، مع حلول أجل استحقاق دين شركة غلينكور (الشكل البياني ٤ في النص). وفي إطار السيناريو الأساسي، تظل النسب الأخرى للسيولة والملاءة المالية أقل من مستوياتها الحدية (الشكل البياني ٤).

١٩- **وتتجاوز اختبارات القدرة على تحمل الضغوط المستويات الحدية لجميع المؤشرات.** وفي ظل سيناريوهات الصدمات المستخدمة في هذه الاختبارات، ينشأ عن اختبار القدرة على تحمل ضغوط الصادرات السيناريو الأكثر حدة على مستوى جميع المؤشرات بخلاف نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات التي تبلغ مستواها الأكثر حدة في اختبار القدرة على تحمل ضغوط أسعار السلع الأولية.[١١] ووفقا لاختبار القدرة على تحمل ضغوط الصادرات، تتجاوز جميع المؤشرات الأربعة مستوياتها الحدية خلال الأفق الزمني بأكمله (الشكل البياني ٢). وفيما يتعلق بنسبة القيمة الحالية للدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة إلى إجمالي الناتج المحلي، ونسبة القيمة الحالية للدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة إلى الصادرات، ونسبة خدمة الدين إلى الصادرات، فإنها تقترب من المستويات الملاحظة خلال فترة حالة المديونية الحرجة التي شهدتها تشاد في ٢٠١٨. وتبلغ نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات — وتشكل العامل الذي دفع تشاد إلى مستوى المديونية الحرجة في الماضي— مستوى ذروتها عند ٢٢٪.

الشكل البياني ٤ في النص – تشاد: خدمة الدين الخارجي حسب الجهة الدائنة

(% من الإيرادات الحكومية، ما عدا المنح)

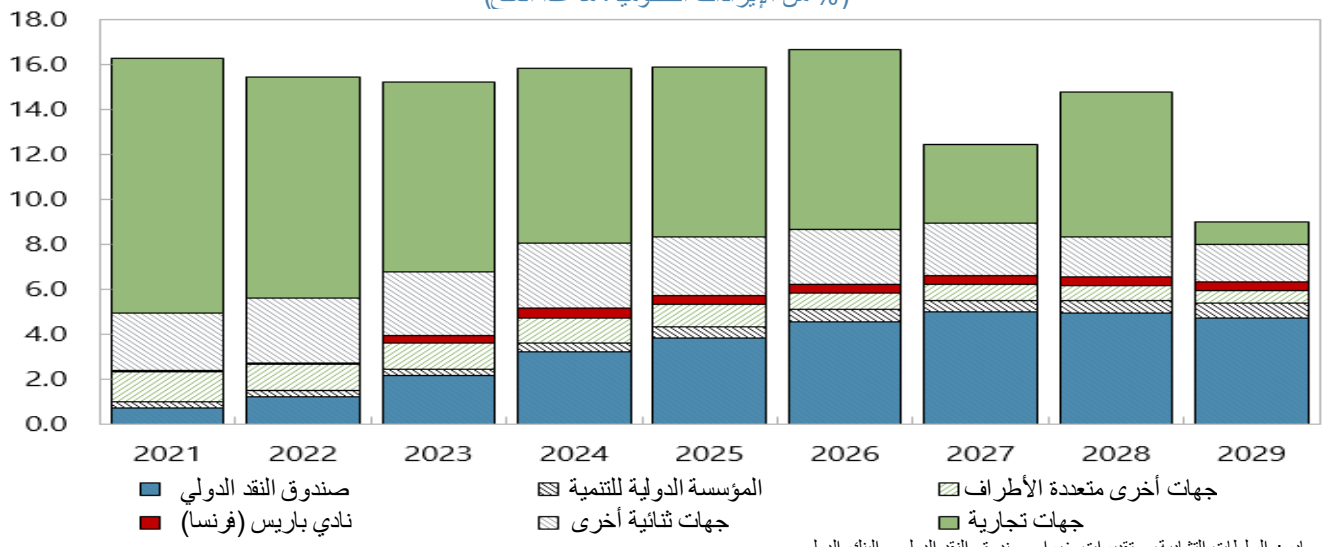

المصادر: السلطات التشادية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

تماشيا مع المذكرة التوجيهية بشأن إطار استمرارية القدرة على تحمل الديون في البلدان منخفضة الدخل، يُفترض أن تكون المبالغ التي ستصرفها المؤسسة الدولية للتنمية مستقبلا في شكل قروض ميسرة.

باء- استمرارية القدرة على تحمل الدين العام

٢٠- **وفقا للسيناريو الأساسي، يتجاوز الدين العام المعيار المحدد للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٦.** فنظرا لارتفاع عجز الميزانية بسبب تأثير جائحة كوفيد-١٩، يُتوقع بلوغ نسبة القيمة الحالية لمجموع الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي ذروتها عند ٤٥٪ في عام ٢٠٢٢، أي أعلى من مستوى المخاطر المرتفعة الحدي البالغ ٣٥٪ والمرتبط بارتفاع مخاطر الدين العام وضعف القدرة على تحمل الديون. ويتجاوز الدين العام المعيار المحدد أيضا حتى نهاية عام ٢٠٣٠ في سيناريو الطوارئ الأكثر حدة. ويفترض تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون استعادة القدرة على طرح إصدارات محلية إلى طبيعتها الأمر الذي من شأنه سد فجوة التمويل جزئيا.

جيم- تصنيف المخاطر ومواطن الضعف/تقييم الخبراء

٢١- **لقد دخلت تشاد مرحلة المديونية الحرجة.** فاستنادا إلى تقييم مؤشرات الدين العام الخارجي وإعادة الهيكلة الجارية للديون، تم تغيير تصنيف تشاد إلى مستوى المديونية الحرجة مقابل مخاطر بلوغ مستوى المديونية الحرجة في تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون السابق (أغسطس/آب ٢٠٢٠). ونظرا لتأثير جائحة كوفيد-١٩ والصدمات الأخرى على النمو واتساع الاختلالات في المالية العامة والحساب الخارجي، هناك حاجة كبيرة متبقية إلى الحصول على تمويل لن يتسنى تلبيتها بتصحيح أوضاع المالية العامة والمنح

[١١] تم تفعيل اختبار مخصص للقدرة على تحمل الضغوط يعكس انخفاضا نسبته ٢٠٪ في أسعار النفط في تشاد.

وحدها. علاوة على ذلك، فإن الآفاق المستقبلية لتشاد عُرضة لمخاطر جسيمة من وقوع تطورات معاكسة تتعلق بالتأثير الاقتصادي للجائحة، واستمرار تدهور الوضع الأمني، والتعرض للصدمات المناخية.

٢٢- **وتجري حاليا عملية إعادة هيكلة عميقة للديون في ظل الإطار المشترك، ومن المتوقع أن تؤدي إلى استعادة استمرارية القدرة على تحمل الديون والوصول بتصنيف المخاطر إلى مستوى "معتدل" في غضون فترة البرنامج**. وبالنظر إلى طلب الحصول على موارد استثنائية في ظل الاتفاق المقترح عقده مع الصندوق وتصنيف "حالة المديونية الحرجة" الحالي، تتطلب سياسات الصندوق ضرورة أن تؤدي عملية إعادة هيكلة الدين المتوخاة إلى الوصول بتصنيف مخاطر بلوغ المديونية الخارجية الحرجة إلى مستوى "منخفض" أو "معتدل". ويتعين أن يتيح إجمالي اعتمادات إعادة هيكلة الديون مستوى مناسب من الاحتياطي لامتصاص الصدمات إذ إن الاقتصاد عُرضة للصدمات المتكررة والمتزامنة في كثير من الأحيان. فعلى سبيل المثال، نتجت الصدمات الاقتصادية الأخيرة عن تقلب الأسعار العالمية للنفط، وتدهور الأوضاع الأمنية على الصعيدين الإقليمي والمحلي (حيث توجد في تشاد أعداد كبيرة من المهجرين داخليا واللاجئين)، وتزايد حدة الصدمات المناخية من الجفاف والفيضانات، بالإضافة إلى جائحة كوفيد-١٩. ونظرا لتحديات السيولة، سيتعين سد فجوة التمويل المتبقية في ٢٠٢٢-٢٠٢٤ من خلال إجمالي اعتمادات إعادة هيكلة الديون. وقد تلقت السلطات التشادية تأكيدات بالحصول على تمويل من لجنة الدائنين في الإطار المشترك لإجراء عملية إعادة هيكلة تتماشى مع هذه المعلمات، كما اتخذت خطوات مهمة نحو إعادة الهيكلة المطلوبة للديون المستحقة للدائنين من القطاع الخاص.

٢٣- **وبعد إعادة هيكلة الديون، ستظل هناك حاجة كبيرة إلى التمويل بشروط ميسرة للحفاظ على مستوى مخاطر معتدل من بلوغ حالة المديونية الخارجية والكلية الحرجة**. وبينما يُتوقع أن تؤدي إعادة الهيكلة إلى تقليص فجوة التمويل السنوية، فإن التزامات التمويل الميسر الكبيرة من جانب الدائنين متعددي الأطراف والثنائيين ستظل مطلوبة على المدى الأطول لتجنب تكرار مشكلات خدمة الديون الخارجية أو المحلية أو كليهما معا. ويمثل حد الاقتراض غير الميسر الصفري جزءا مهما من شروط الديون في إطار البرنامج المقترح الذي يدعمه الصندوق. وسوف تحتاج الحكومة أيضا إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز القدرة على إدارة الديون وشفافية الدين العام مع دعم سياسات المالية العامة. وعلى وجه التحديد، تحسين الرقابة على التزامات الشركات المملوكة للدولة، وتعزيز تعبئة الإيرادات المحلية وكفاءة الإنفاق، وإعادة العلاقات في سوق الدين الإقليمية إلى طبيعتها. ولهذه التدابير على مستوى السياسات أهميتها نظرا لأن الصدمات السلبية التي تهدد الإيرادات (أي صدمات أسعار النفط وتدهور الوضع الأمني) والظروف المناخية من المرجح أن تكون سمة دائمة في تشاد على المدى الطويل.

دال- آراء السلطات

٢٤- **اتفقت السلطات التشادية بوجه عام مع التقييم الكلي لاستدامة الديون في البلاد**. ومن المتوقع استعادة استمرارية القدرة على تحمل الديون من خلال إعادة هيكلة عميقة للديون، ودعم المانحين، والإصلاحات المتوخاة في إطار البرنامج الذي يدعمه الصندوق. والسلطات ملتزمة بمواصلة تحسين إدارة الديون.

الشكل البياني ١ - تشاد: مؤشرات الدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة وفق سيناريوهات إعادة الهيكلة، ٢٠٢١-٢٠٣١

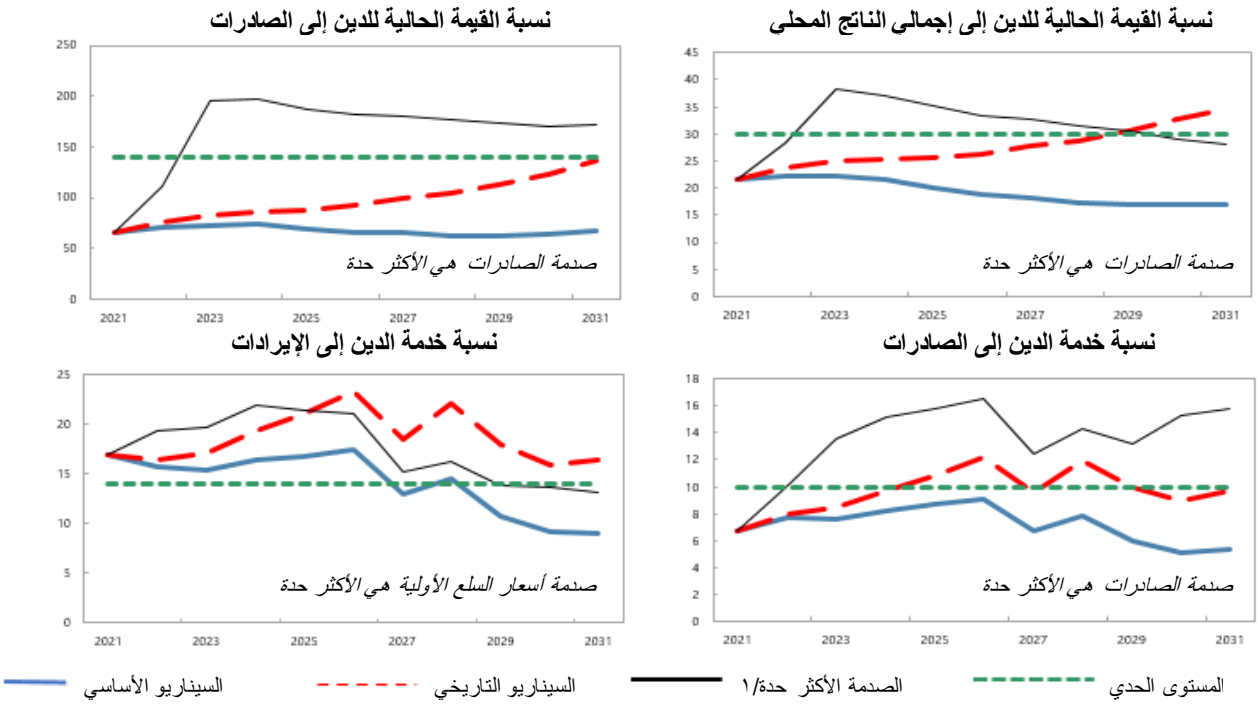

تخصيص الإعدادات الافتراضية

	الحجم	التفاعلات
الاختبارات المخصصة		
مجموع الالتزامات الاحتمالية	نعم	
الكوارث الطبيعية	لا ينطبق	لا ينطبق
أسعار السلع الأولية ٢/	لا	لا
التمويل السوقي	لا ينطبق	لا ينطبق

ملحوظة: تشير "نعم" إلى أي تغيير في حجم أو تفاعلات الإعدادات الافتراضية في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط. وتشير "لا ينطبق" إلى أن اختبار تحمل الضغوط لا ينطبق هنا.

فرضيات الافتراض في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط*

	الوضع الافتراضي	يحدده المستخدِم
نسبة الدين الحدي		
الدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة متوسط وطويل الأجل	١٠٠٪	
شروط الدين الحدي		
متوسط سعر الفائدة الاسمي على القروض الجديدة بالدولار الأمريكي	٠,٨٪	٠,٨٪
سعر الخصم بالدولار الأمريكي	٥,٠٪	٥,٠٪
متوسط أجل الاستحقاق (بما في ذلك فترة السماح)	٢١	٢٠
متوسط فترة السماح	٧	٦

* ملحوظة: يفترض تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي أن جميع احتياجات التمويل الإضافية الناتجة عن الصدمات في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط ستتم تغطيتها من خلال ديون خارجية عامة ومضمونة من الحكومة متوسطة وطويلة الأجل. وتستند الشروط الافتراضية للدين الحدي إلى توقعات السيناريو الأساسي لعشر سنوات.

المصادر: السلطات التشادية، وتقديرات وتوقعات الخبراء.

١/ اختبار القدرة على تحمل الضغوط الأكثر حدة هو الاختبار الذي يسجل أعلى نسبة في سنة ٢٠٣١ أو قبلها. وتعرض أيضا اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تتضمن تجاوزات غير متكررة (إن وجدت)، بينما يتم إغفال هذه التجاوزات غير المتكررة عند حساب إشارات التنبيه التلقائي. وإذا اعتبر أن اختبار الضغط المتضمن لتجاوزات غير متكررة هو الصدمة الأكثر حدة حتى بعد إغفال هذه التجاوزات، لا يعرض سوى هذا الاختبار (المتضمن تجاوزات غير متكررة).

٢/ حجم الصدمات المستخدمة في اختبارات القدرة على تحمل ضغوط صدمات أسعار السلع الأولية يستند إلى الآفاق المتوقعة لأسعار السلع الأولية التي أعدتها إدارة البحوث بالصندوق.

اختبار القدرة على تحمل ضغوط صدمات أسعار السلع الأولية المخصص هنا لا يتضمن آليات الطوارئ المنصوص عليها في اتفاق إعادة هيكلة الديون مع شركة غلينكور كما في الشكل البياني ١ في النص.

الشكل البياني ٢- تشاد: مؤشرات الدين العام وفق السيناريوهات البديلة، ٢٠٢١-٢٠٣١

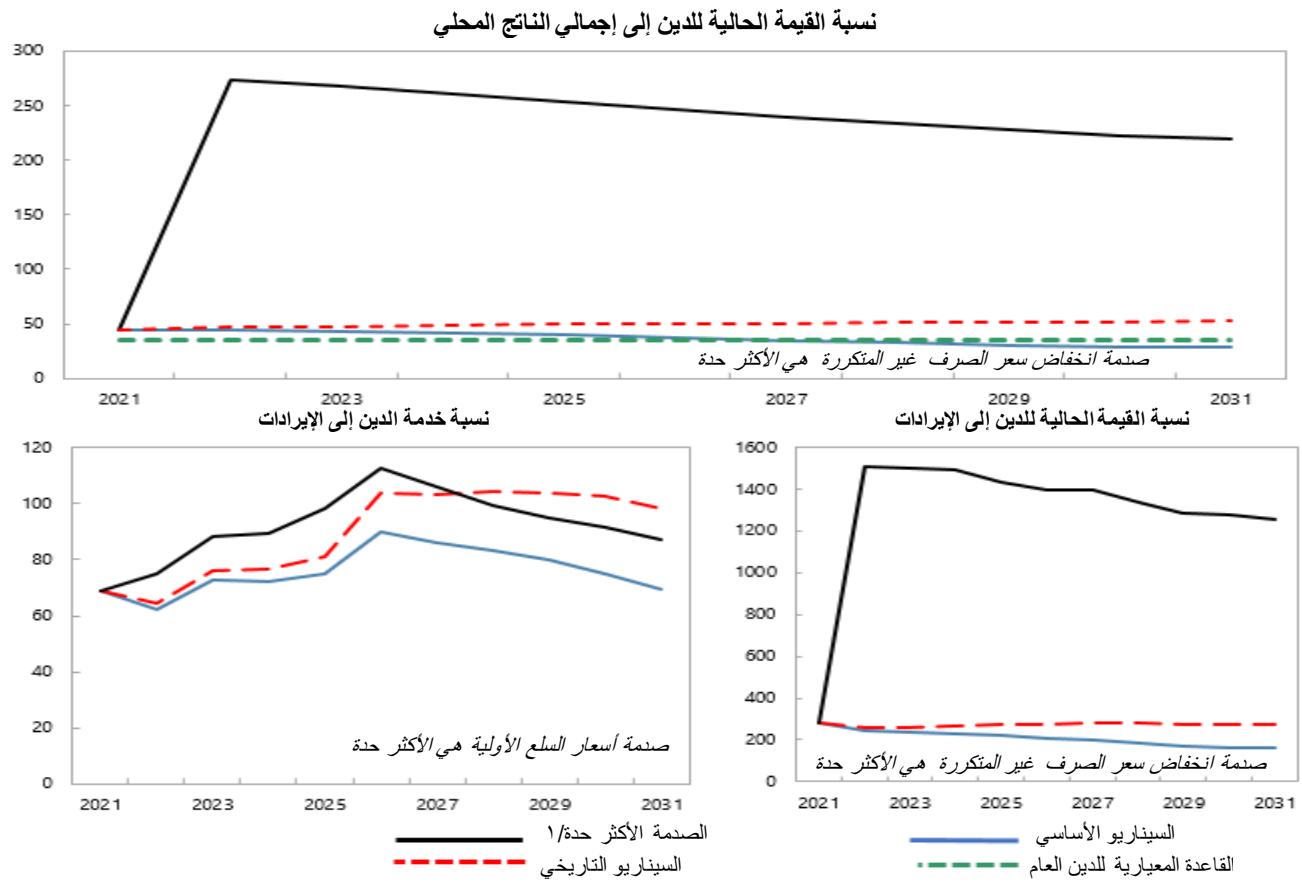

افتراضات الاقتراض في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط*	الوضع الافتراضي	يحدده المستخدم
أنصبة الدين الحدي		
الدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة متوسط وطويل الأجل	٣٧٪	٦٥٪
الدين المحلي متوسط وطويل الأجل	١٠٪	٥٪
الدين المحلي قصير الأجل	١١٥٪	٣٠٪
شروط الدين الحدي		
الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل		
متوسط سعر الفائدة الاسمي على القروض الجديدة بالدولار الأمريكي	٠,٨٪	٠,٨٪
متوسط أجل الاستحقاق (بما في ذلك فترة السماح)	٢١	٢٠
متوسط فترة السماح	٧	٦
الدين المحلي متوسط وطويل الأجل		
متوسط سعر الفائدة الحقيقي على القروض الجديدة	٥,٢٪	٥,٠٪
متوسط أجل الاستحقاق (بما في ذلك فترة السماح)	٦	١
متوسط فترة السماح	صفر	صفر
الدين المحلي قصير الأجل		
متوسط سعر الفائدة الحقيقي	صفر %	٢,٠٪

* ملحوظة: يفترض تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام أن جميع احتياجات التمويل الإضافية الناتجة عن الصدمات في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط ستتم تغطيتها من خلال التمويل المحلي. وتستند الشروط الافتراضية للدين الحدي إلى توقعات السيناريو الأساسي لعشر سنوات.

المصادر: السلطات التشادية، وتقديرات وتوقعات الخبراء.

١/ اختبار القدرة على تحمل الضغوط الأكثر حدة هو الاختبار الذي يسجل أعلى نسبة في سنة ٢٠٣١ أو قبلها. ويشمل كذلك اختبار القدرة على تحمل الضغوط الذي ينطوي على تجاوزات غير متكررة (إن وجدت)، بينما يتم إغفال هذه التجاوزات غير المتكررة عند حساب إشارات التنبيه التلقائي. وإذا كان اختبار الضغط المتضمن تجاوزات غير متكررة هو الصدمة الأكثر حدة حتى بعد إغفال هذه التجاوزات، لا يعرض سوى هذا الاختبار (المتضمن تجاوزات غير متكررة).

الشكل البياني ٣- تشاد: محركات ديناميكية الدين - السيناريو الأساسي

الدين الخارجي

إجمالي الدين الخارجي الاسمي العام والمضمون من الحكومة
(% من إجمالي الناتج المحلي، تحليلات استمرارية القدرة على تحمل الديون السابقة)

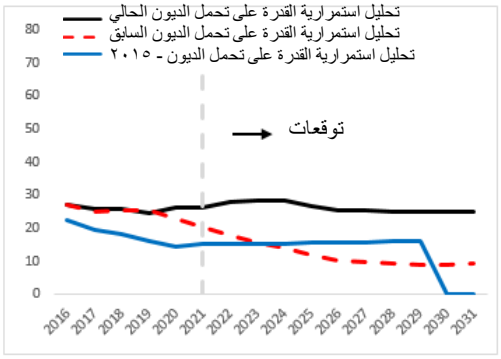

التدفقات المنشئة للدين
(% من إجمالي الناتج المحلي)

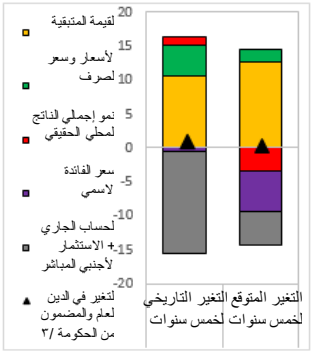

التغيرات غير المتوقعة في الدين /١
(السنوات الخمس السابقة، % من إجمالي الناتج المحلي)

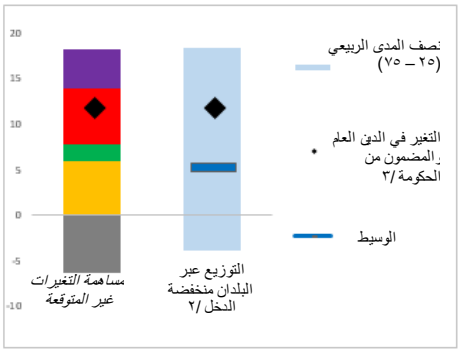

الدين العام

إجمالي الدين العام الاسمي
(% من إجمالي الناتج المحلي، تحليلات استمرارية القدرة على تحمل الديون السابقة)

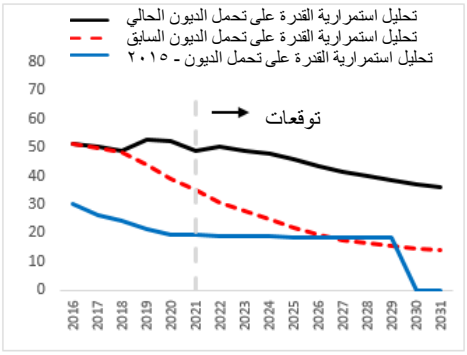

التدفقات المنشئة للدين
(% من إجمالي الناتج المحلي)

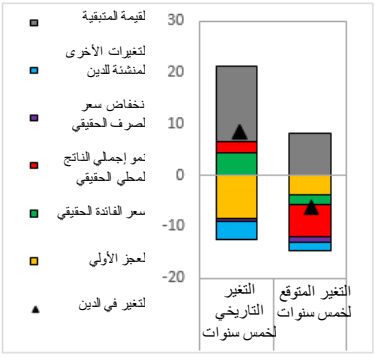

التغيرات غير المتوقعة في الدين /١
(السنوات الخمس السابقة، % من إجمالي الناتج المحلي)

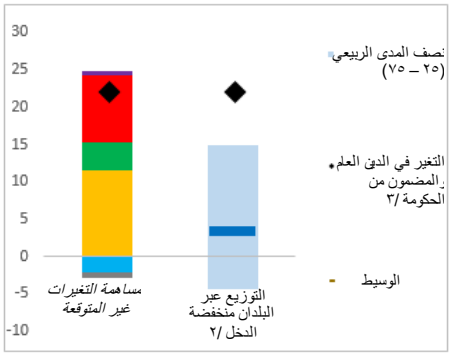

١/ الفرق بين المساهمات المتوقعة والفعلية في نسب الدين.
٢/ التوزيع عبر البلدان منخفضة الدخل التي أجريت لها تحليلات استمرارية القدرة على تحمل الديون للبلدان منخفضة الدخل.
٣/ نظرا لمستوى الدين الخارجي الخاص المنخفض نسبيا في متوسط البلدان منخفضة الدخل، من المفترض أن تفسر معادلة محركات ديناميكية الدين الخارجي الجانب الأكبر من أي تغير بالنقاط المئوية في الدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة.

الشكل البياني ٤- تشاد: أدوات قياس الواقعية

تصحيح الرصيد الأولي على مدار ٣ سنوات
(بالنقاط المئوية من إجمالي الناتج المحلي)

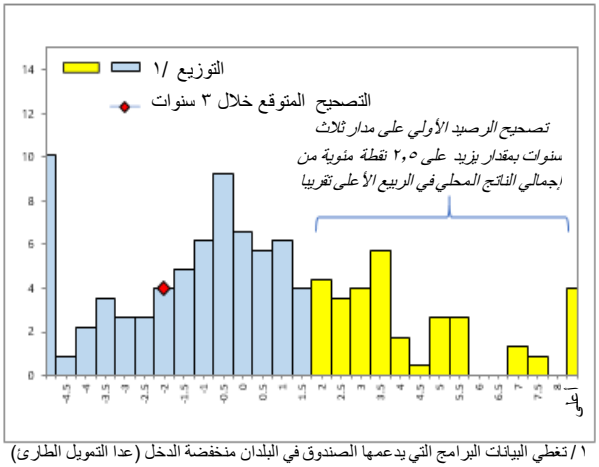

١/ تغطي البيانات البرامج التي يدعمها الصندوق في البلدان منخفضة الدخل (عدا التمويل الطارئ) التي تمت الموافقة عليها منذ عام ١٩٩٠. ويعرض المحور الأفقي حجم التصحيح خلال ٣ سنوات من بداية البرنامج؛ بينما يعرض المحور الرأسي النسبة المئوية في العينة.

التصحيح المالي ومسارات النمو الممكن ١/

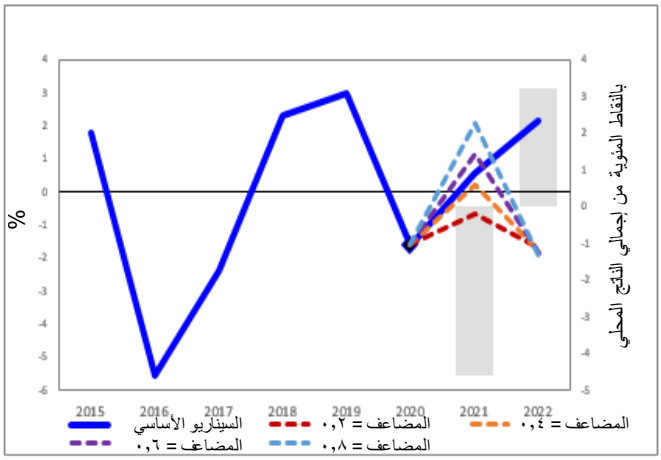

١/ تشير الأعمدة إلى التصحيح المالي المتوقع السنوي (المقياس الأيمن)، وتوضح الخطوط مسارات النمو الممكن في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي باستخدام مضاعفات المالية العامة المختلفة (المقياس الأيسر).

معدلات الاستثمار العام والخاص
(% من إجمالي الناتج المحلي)

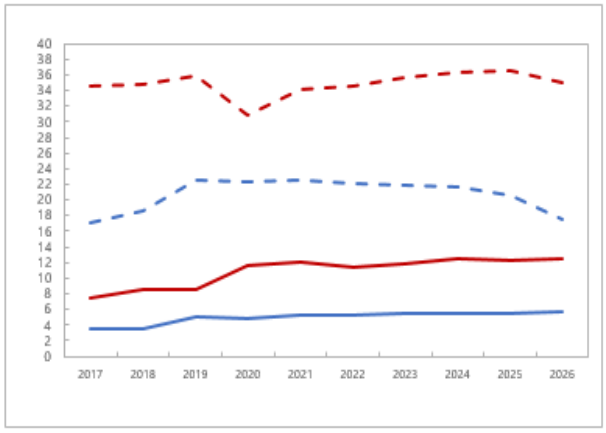

المساهمة في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(%، متوسط خمس سنوات)

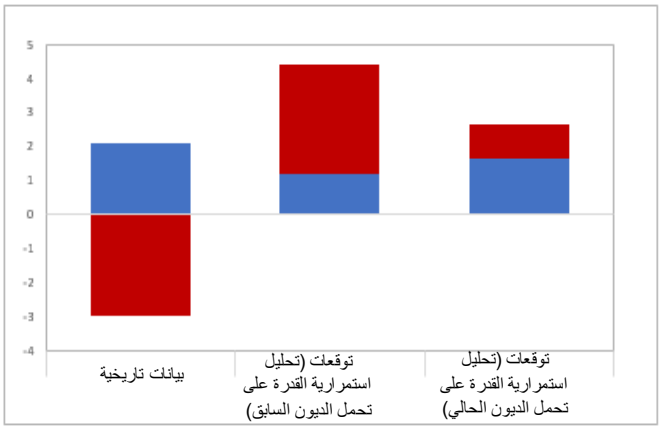

المصادر: السلطات التشادية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الجدول ١: تشاد - إطار استمراريه القدرة على تحمل الدين الخارجي، السيناريو الاساسي، ٢٠١٠-٢٠٤١
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	فعلية								توقعات							المتوسط/٨	
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٣١	٢٠٤١	بيانات تاريخية	توقعات
الدين الخارجي (الاسمي)/١	٢٤،٦	٢١،٨	٢٠،٠	٢١،١	٢٩،١	٢٥،٥	٢٦،٨	٢٥،٦	٢٥،٨	٢٤،٦	٢٦،٣	٢٦،١	٢٧،٧	٢٨،٣	٢٨،٢	٢٦،٦	٢٥،٥	٢٤،٨	٢٠،١	٢٤،٧	٢٦،١
منه: الدين العام والمضمون من الحكومة	٢٤،٦	٢١،٨	٢٠،٠	٢١،١	٢٩،١	٢٥،٥	٢٦،٨	٢٥،٦	٢٥،٨	٢٤،٦	٢٦،٣	٢٦،١	٢٧،٧	٢٨،٣	٢٨،٢	٢٦،٦	٢٥،٥	٢٤،٨	٢٠،١	٢٤،٧	٢٦،١
التغير في الدين الخارجي	...	٢،٨-	١،٧-	١،١	٨،٠	٣،٧-	١،٤	١،٣-	٠،٢	١،٣-	١،٨	٠،٢-	١،٦	٠،٧	٠،٢-	١،٦-	١،١-	٠،٠	٠،٨-		
صافي التدفقات المحدثة للدين	...	١،٧-	٢،٧	٤،٢	٢،٢	١٦،٨	٩،٩	٣،٨	٣،٨-	٠،٧	٥،٣	٢،٨	١،٥	٢،٦	٣،٠	١،٣	١،٣	٠،٨	٠،١-	٤،٠	١،٥
عجز الحساب الجاري بخلاف الفائدة	٨،٤	٥،٤	٧،١	٨،٥	٨،٢	١٢،٥	١٢،٦	٨،٧	٠،٨	٤،١	٧،٩	٦،٠	٥،٤	٦،٩	٧،٦	٦،٠	٥،٦	١،٨	٠،٩	٦،٩	٥،١
عجز رصيد السلع والخدمات	١٠،٨	٧،٥	٩،٨	٩،٦	١٢،٥	١٦،٥	١٦،٢	١٥،٢	٨،٧	٩،٦	١٧،٢	١١،٨	١٢،٤	١٢،٩	١٢،٣	١٠،٨	١٠،١	٦،٩	٥،٠	١٢،٣	١٠،٢
الصادرات	٣٧،٨	٤٠،٦	٣٨،٢	٣٣،٤	٣١،٥	٢٦،٤	٢٢،٩	٢٦،٥	٣٣،٣	٣٤،٨	٢٧،٣	٣٢،٩	٣١،٧	٣٠،٣	٢٩،٣	٢٩،٢	٢٨،٥	٢٥،٣	١٨،٧		
الواردات	٤٨،٦	٤٨،١	٤٨،٠	٤٣،١	٤٣،٩	٤٢،٩	٣٩،١	٤١،٧	٤٢،٠	٤٤،٣	٤٤،٥	٤٤،٧	٤٤،١	٤٣،٣	٤١،٦	٤٠،٠	٣٨،٦	٣٢،٣	٢٣،٧		
صافي التحويلات الجارية (سلبي = تدفقات وافدة)	٥،٦-	٤،٣-	٤،٤-	٥،١-	٧،٩-	٧،١-	٦،٦-	٩،٤-	٨،٩-	٧،٤-	١٠،٩-	٧،٨-	٩،٠-	٨،١-	٦،٨-	٦،٦-	٦،٣-	٥،٤-	٣،٩-	٧،٣-	٦،٦-
منها: الرسمية	٠،٣-	٠،٣-	٠،٧-	١،٣-	٤،٠-	٢،٥-	٢،٤-	٣،١-	٣،٢-	١،٣-	٣،٣-	١،٥-	١،٦-	١،٦-	١،٥-	١،٥-	١،٥-	١،٣-	١،٢-		
تدفقات الحساب الجاري الأخرى (سلبي=تدفقات وافدة صافية)	٣،٢	٢،٢	١،٧	٣،٩	٣،٦	٣،٢	٢،٠	٠،٣	٠،٩	٢،٠	١،٦	٢،٠	١،٩	٢،١	١،٧	٢،٠	١،٨	٠،٢	٠،١-	٢،٠	١،٦
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (سلبي = تدفقات وافدة)	٥،٢-	٤،٥-	٤،٧-	٤،٠-	٥،٢-	٥،١-	٢،٤-	٣،٦-	٣،٠-	٤،٣-	٣،٦-	٣،٥-	٣،٨-	٤،٠-	٤،٠-	٤،١-	٣،٧-	٠،٦-	٠،٦-	٤،٠-	٣،٣-
الديناميكية الداخلية للدين/٢	...	٢،٦-	٠،٣	٠،٣-	٠،٨-	٩،٣	٣،٦	١،٤	١،٦-	٠،٩	١،٠	٠،٣	٠،١-	٠،٤-	٠،٦-	٠،٧-	٠،٧-	٠،٤-	٠،٤-		
مساهمة سعر الفائدة الاسمي	...	٠،٤	٠،٧	٠،٦	٠،٧	١،١	١،٧	١،٠	٠،٦	٠،٧	٠،٦	٠،٤	٠،٤	٠،٤	٠،٤	٠،٤	٠،٣	٠،٢	٠،٢		
مساهمة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	...	٠،٠	١،٩-	١،٥	١،٤-	٠،٧-	١،٥	١،٥	٠،٥-	٠،٨-	٠،٤	٠،١-	٠،٥-	٠،٨-	١،٠-	١،٠-	٠،٩-	٠،٦-	٠،٦-		
مساهمة تغيرات الأسعار وسعر الصرف	...	٣،٠-	١،٥	٠،٢	٠،٢-	٨،٨	٠،٤	٠،٣-	١،٧-	١،٠	٠،١	٠،٤-	...	...	...	...	...	...	...		
القيمة المتبقية /٣	...	١،١-	٤،٥-	٣،٢-	٥،٨	٢٠،٤-	٨،٥-	٥،١-	٤،١	٢،٠-	٣،٥-	٣،٥-	٢،٠-	١،٩-	٤،٠-	٢،٩-	٢،٤-	٠،٨-	٠،٧-		
منها: التمويل الاستثنائي	...	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،١-	٠،٨-	١،١-	١،٠٠	١،٣-	١،٦-	٠،٤-	١،٠-	١،٧-	١،٦-	١،٦-	١،٥-	٠،٣-	٠،٢-	٠،١-		
مؤشرات الاستمرارية																					
نسبة القيمة الحالية للدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة إلى إجمالي الناتج المحلي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	٢٣،٥	٢١،٦	٢٢،٢	٢٢،٢	٢١،٥	١٩،٩	١٨،٧	١٦،٩	١٣،٨		
نسبة القيمة الحالية للدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة إلى الصادرات	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	٨٦،٠	٦٥،٦	٧٠،١	٧٣،٠	٧٣،٥	٦٨،٤	٦٥،٦	٦٦،٧	٧٣،٨		
نسبة خدمة الدين العام والمضمون من الحكومة إلى الصادرات	١،٥	٢،٢	٣،٢	٣،٩	١٥،٦	٩،٦	١٤،٤	٩،٠	٦،١	٤،١	٦،٥	٦،٨	٧،٧	٧،٦	٨،٢	٨،٧	٩،١	٥،٤	٦،٦		
نسبة خدمة الدين العام والمضمون من الحكومة إلى الإيرادات	٣،١	٣،٩	٥،٧	٧،١	٣١،٠	٢٤،٠	٣٤،٥	٢٢،٤	١٦،٩	١١،٣	١٠،٤	١٦،٩	١٥،٧	١٥،٤	١٦،٤	١٦،٨	١٧،٤	٩،١	٩،٢		
إجمالي احتياجات التمويل الخارجي (بملايين الدولارات الأمريكية)	...	...	...	...	١١١٤،٢	١١٠١،٢	٩٨٠،٥	٤٨٦،٧	٢٤،٧-	١٣٢،٠	٦٤٧،٥	٥٦٨،٤	٥٠٨،٨	٧٠٩،٥	٨٥٨،٨	٦٨٦،٠	٧٤٦،٠	٥٦٥،٠	٦٢٣،٣		
أهم الافتراضات الاقتصادية الكلية																					
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	١٣،٦	٠،١	٨،٨	٥،٨	٦،٩	١،٨	٥،٦-	٢،٤-	٢،٣	٣،٠	١،٦-	٠،٦	٢،٢	٣،١	٣،٦	٣،٨	٣،٧	٢،٦	٢،٩	١،٩	٣،١
منخفض إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي (الفجر %)	١،١	١٣،٧	٦،٤-	١،٠-	٠،٨	٢٣،٢-	١،٤-	١،٢	٧،٠	٢،٨-	٠،٢-	١١،٢	٢،٥	٣،٣	٣،٤	٣،٥	٣،٣	٣،١	٠،٣	١،٣-	٣،٨
سعر الفائدة الفعلي (%)/٤	...	١،٨	٣،٣	٣،٤	٣،٧	٣،١	٦،٢	٣،٨	٢،٨	٢،٦	٢،٢	١،٨	١،٧	١،٥	١،٣	١،٢	١،١	٠،٩	٠،٩	١،٥	١،٥
نمو الصادرات من السلع والخدمات (بالدولار الأمريكي، %)	٢٣،٢	٢٢،٣	٤،١-	٨،٤-	١،٤	٣٤،٥-	١٩،٢-	١٤،٥	٣٧،٦	٣،٣	٢٢،٩-	٣٤،٨	١،٠	١،٨	٣،٥	٦،٩	٧،٩	١،٠	٧،٩	٦،٥	١،٠-
نمو الواردات من السلع والخدمات (بالدولار الأمريكي، %)	١٩،٤	١٢،٧	١،٦	٦،٠-	٩،٩	٢٣،٧-	١٥،١-	٥،٤	١٠،٣	٤،٥	١،٣-	١٢،٢	٣،٣	٤،٤	٣،٠	٣،٣	٣،٣	١،٤-	٥،٥	٣،٩	٠،٢-
مكون المنح في عمليات الاقتراض الجديدة بالقطاع العام (%)	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	٣٥،٤	٣٩،٤	٤٠،٢	٤٠،٩	٤٣،٤	٤٢،٢	٤٢،٢	٤٧،٨	...	٤١،١
الإيرادات الحكومية (بخلاف المنح، % من إجمالي الناتج المحلي)	١٨،٩	٢٣،٢	٢١،٧	١٨،٥	١٥،٨	١٠،٥	٩،٥	١٠،٦	١٢،٠	١٢،٦	١٦،٩	١٣،٢	١٥،٣	١٥،١	١٤،٧	١٥،٠	١٥،٠	١٥،٠	١٣،٤	١٥،١	١٤،٨
تدفقات المساعدات (بملايين الدولارات الأمريكية)/٥	٢٦٣،٤	٢٧٩،٦	٤٧٧،١	٣٧٧،٥	٣٦٩،١	٤٣٣،٣	٣٢٦،٨	٥٢٧،٧	٥١١،٩	٥٧٧،٩	٥٢١،٠	٧٨٩،٩	٧٦٥،٠	٧٦٦،٠	٧٦٥،٠	٧٧١،٦	٧٦٥،٠	١٠٨٤،٠	٩٨٥،٢		
تمويل معادل المنح (% من إجمالي الناتج المحلي)/٦	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	٣،٧	٤،٨	٤،٧	٤،٥	٤،٠	٤،١	٣،٧	٢،٢	...	٤،١
تمويل معادل المنح (% من التمويل الخارجي)/٦	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	٦٧،٩	٦١،٤	٦٤،٨	٦٦،٩	٧٣،٨	٧٠،٣	٧٢،٤	٨٤،٠	...	٦٩،٣
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)	١٢١٨٣،٤	١٢٤١٠،٩	١٢٩٩٤،٢	١٤٠٠٣،٤	١٠٩٥١،٦	٢١٠٨٠،٤	١٠٢٠١،٥	١٠٠٧٩،١	١١٠٢٦،٣	١٠٩٢٤،٥	١٠٧٣٤،٨	١٢٠٠٤،٢	١٢٥٦٦،٩	١٣٣٧٨،٣	١٤٣٣١،٣	١٥٣٩٥،٥	١٦٥٠٠،٦	٢٢٣٩٥،٤	٤٠١٦٦،٥		
نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي بالدولار الأمريكي	...	١٣،٨	١،٩	٤،٧	٧،٨	٢١،٨-	٦،٨-	١،٢-	٩،٥	٠،٩-	١،٨-	١١،٨	٤،٧	٦،٥	٦،٠	٧،١	٧،٤	٧،٢	٥،٨	٠،٥	٦،٩
بنود للتذكرة:																					
القيمة الحالية للدين الخارجي/٧	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	٢٣،٥	٢١،٦	٢٢،٢	٢٢،٢	٢١،٥	١٩،٩	١٨،٧	١٦،٩	١٣،٨		
% من الصادرات	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	٨٦،٠	٦٥،٦	٧٠،١	٧٣،٠	٧٣،٥	٦٨،٤	٦٥،٦	٦٦،٧	٧٣،٨		
نسبة مجموع خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات	١،٥	٢،٢	٣،٢	٣،٩	١٥،٦	٩،٦	١٤،٤	٩،٠	٦،١	٤،١	٦،٥	٦،٨	٧،٧	٧،٦	٨،٢	٨،٧	٩،١	٥،٤	٦،٦		
القيمة الحالية للدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة (بملايين الدولارات الأمريكية)											٢٥٢٠،٥	٢٥٩١،٤	٢٧٩٥،٧	٢٩٦٥،٤	٣٠٨٨،٢	٣٠٧٠،٩	٣٠٨٢،٧	٣٧٧٩،٩	٥٥٤٦،٥		
(القيمة الحالية في الفترة t - القيمة الحالية في الفترة t-1)/إجمالي الناتج المحلي في الفترة t-1 (%)												٠،٧	١،٧	١،٤	٠،٩	٠،١-	٠،١	٠،٩	٠،١-		
عجز الحساب الجاري بخلاف الفائدة المحقق لاستقرار نسبة الدين	...	٨،٣	٨،٨	٧،٤	٠،٢	١٦،٣	٧،٤	٧،٣	٠،٥	٥،٤	٦،١	٦،٣	٣،٨	٦،٣	٧،٧	٧،٦	٦،٧	١،٨	١،٧		

المصادر: السلطات التشادية، وتقديرات وتوقعات الخبراء.

١/ يتضمن الدين الخارجي للقطاعين العام والخاص.

٢/ تحسب على أساس $(g - \rho(1+g))/(1 + g + \rho + g\rho - r)$ مضروبا في نسبة الدين خلال الفترة السابقة، حيث r = سعر الفائدة الاسمي، g = معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ρ = مخفض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، بالدولار الأمريكي.

٣/ تتضمن التمويل الاستثنائي (أي التغيرات في المتأخرات والتخفيف من أعباء الديون)، والتغيرات في إجمالي الأصول الأجنبية، والفروق الناتجة عن تعديل التقييم. وبالنسبة للتوقعات، تتضمن أيضا مساهمة تغيرات الأسعار وسعر الصرف.

٤/ مدفوعات الفائدة للعام الحالي مقسومة على رصيد الدين في الفترة السابقة.

٥/ تُعرَّف بأنها المنح والقروض الميسرة وتخفيف أعباء الديون.

٦/ يتضمن تمويل معادل المنح أي منح تقدم مباشرة إلى الحكومة ومن خلال القروض الجديدة (الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية للدين الجديد).

٧/ تفترض أن القيمة الحالية لدين القطاع الخاص مكافئة لقيمته الاسمية.

٨/ تحسب المتوسطات التاريخية عموما عن العشر سنوات السابقة حسب البيانات المتاحة، بينما تحسب متوسطات التوقعات عن السنة الأولى في فترة التوقعات والعشر سنوات التالية.

الجدول ٢: تشاد - إطار استمرارية القدرة على تحمل دين القطاع العام، السيناريو الأساسي، ٢٠١٠-٢٠٤١
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	فعلية								توقعات						المتوسط /٧	
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٣١	٢٠٤١	بيانات تاريخية	توقعات
دين القطاع العام /١	٢٤,٦	٣٠,٦	٢٨,٨	٣٠,٦	٣٩,٥	٤٣,٩	٥١,٣	٥٠,٣	٤٩,١	٥٣,٠	٥٢,٥	٤٩,١	٥٠,٦	٤٨,٩	٤٧,٧	٤٦,١	٤٣,٥	٣٦,١	٢٥,٤	٤٢,٩	٤٣,٦
منه: الدين الخارجي	٢٤,٦	٢١,٨	٢٠,٠	٢١,١	٢٩,١	٢٥,٥	٢٦,٨	٢٥,٦	٢٥,٨	٢٤,٦	٢٦,٣	٢٦,١	٢٧,٧	٢٨,٣	٢٨,٢	٢٦,٦	٢٥,٥	٢٤,٨	٢٠,١	٢٤,٧	٢٦,١
التغير في دين القطاع العام	...	٥,٩	١,٨-	١,٩	٨,٩	٤,٤	٧,٥	١,١-	١,٢-	٣,٩	٠,٥-	٣,٤-	١,٤	١,٧-	١,٢-	١,٥-	٢,٦-	١,٠-	٠,٣-		
التدفقات المحددة المنشئة للدين		٤,٥-	٣,٠-	٠,٦	٠,٢	١٠,٢	٥,٤	٣,١-	٣,٨-	١,٨-	٢,٧-	١,٥-	٣,٢-	٣,٢-	٣,٣-	٣,٩-	٤,٠-	٢,٢-	٠,٣-	٠,٢-	٣,٠-
العجز الأولي /٢	٣,٦	٣,٠-	٠,٩-	١,٥	٣,٦	٢,٧	٠,١-	١,٣-	٣,٠-	٠,٨-	٣,٠-	١,٥	١,٧-	١,١-	١,٠-	١,٦-	١,٨-	٠,٩-	٠,١	٠,٤-	١,١-
الإيرادات والمنح	٢٠,٢	٢٤,٨	٢٤,٤	٢٠,٧	١٧,٨	١٤,٠	١٢,٤	١٤,٦	١٥,٣	١٤,٢	٢١,١	١٥,٩	١٨,٤	١٨,٠	١٧,٧	١٧,٩	١٧,٨	١٧,٧	١٥,٣	١٧,٩	١٧,٦
منها: المنح	١,٣	١,٦	٢,٦	٢,٣	٢,٠	٣,٤	٢,٩	٤,٠	٣,٣	١,٧	٤,٢	٢,٨	٢,٨	٣,٠	٣,٠	٢,٩	٢,٩	٢,٧	١,٨		
المصروفات الأولية (بخلاف الفائدة)	٢٣,٨	٢١,٨	٢٣,٤	٢٢,٣	٢١,٤	١٦,٧	١٢,٤	١٣,٣	١٢,٣	١٣,٤	١٨,١	١٧,٥	١٦,٧	١٦,٩	١٦,٧	١٦,٣	١٦,٠	١٦,٧	١٥,٤	١٧,٥	١٦,٥
ديناميكية الدين التلقائية		١,٥-	٢,١-	٠,٤-	١,٠	٨,٢	٥,٩	٠,٠	٠,٣-	٠,٥-	٠,٨	٢,٣-	١,٢-	١,٧-	٢,٠-	٢,٠-	٢,٠-	١,١-	٠,٣-		
مساهمة فروق أسعار الفائدة/النمو	...	٠,١-	٢,٣-	٠,٨-	١,٥-	١,١	٤,٤	٢,٤	١,٢-	١,٢-	٢,٢	٢,٠-	١,٠-	١,٥-	١,٧-	١,٧-	١,٦-	٠,٩-	٠,٣-		
منها: مساهمة متوسط سعر الفائدة الحقيقي	...	٠,١-	٠,٢	٠,٨	٠,٥	١,٧	١,٨	١,٢	٠,١-	٠,٢	١,٣	١,٨-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٤		
منها: مساهمة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	...	٠,٠	٢,٥-	١,٦-	٢,٠-	٠,٧-	٢,٦	١,٣	١,١-	١,٤-	٠,٩	٠,٣-	١,٠-	١,٥-	١,٧-	١,٨-	١,٧-	٠,٩-	٠,٧-		
مساهمة انخفاض سعر الصرف الحقيقي		١,٤-	٠,٢	٠,٣	٢,٥	٧,١	١,٥	٢,٤-	١,٠	٠,٧	١,٤-	...	...	...	...	...	...	...	...		
التدفقات المحددة الأخرى المنشئة للدين		٠,٠	٠,١-	٠,٥-	٤,٤-	٠,٧-	٠,٥-	١,٨-	٠,٦-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٢-	٠,١-	٠,٩-	٠,٣-
حصيلة الخصخصة (سالبة)		٠,٠	٠,١-	٠,٠	٤,٠-	٠,٤-	٠,٠	١,٢-	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠		
قيد الالتزامات الاحتمالية (إعادة رسملة البنوك على سبيل المثال)		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠		
تخفيف أعباء الديون (مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها)		٠,٠	٠,٠	٠,٥-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٢-	٠,١-		
التدفقات الأخرى المنشئة أو المخفضة للدين (يرجى التحديد)		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠		
القيمة المتبقية		١٠,٤	١,٢	١,٣	٨,٧	٥,٨-	٢,١	٢,٠	٢,٦	٥,٧	٢,٢	٢,٥-	٤,٥	١,٣	١,٨	٢,١	١,١	١,٠	٠,٠	٣,٠	١,٣
مؤشرات الاستدامة																					
نسبة القيمة الحالية للدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي /٣		...	...	...	...	...	...	...	...	...	٤٨,٢	٤٤,٦	٤٥,٠	٤٢,٥	٣٩,٤	٣٦,٧	٢٨,٢	١٩,١			
نسبة القيمة الحالية للدين العام إلى الإيرادات والمنح		...	...	...	...	...	...	...	...	...	٢٢٧,٩	٢٨٠,١	٢٤٤,٦	٢٣٥,٩	٢٣١,٥	٢١٩,٩	١٥٩,٦	١٢٥,١			
نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات والمنح /٤		٣,٦	٥,٠	٧,١	٢٩,١	٣١,٦	٣٣,٨	٢٧,١	٣٤,١	٢٠,٣	١٥,٠	٦٩,٠	٦٢,٤	٧٣,٠	٧٢,١	٧٤,٩	٨٩,٧	٦٩,٤	٣٢,٠		
إجمالي الاحتياجات التمويلية /٥	٤,٠	٢,٥-	٠,٤-	٢,٢	٧,٨	٥,٨	٢,٣	١,٢	١,١	١,١	٠,١	٩,٣	١٣,٦	١٢,٨	١٣,١	١٣,٧	١٥,٠	١١,٤	٥,٥		
أهم فرضيات الاقتصاد الكلي والمالية العامة																					
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	١٣,٦	٠,١	٨,٨	٥,٨	٦,٩	١,٨	٥,٦-	٢,٤-	٢,٣	٣,٠	١,٦-	٠,٦	٢,٢	٣,١	٣,٦	٣,٨	٣,٧	٢,٦	٢,٩	١,٩	٣,١
متوسط سعر الفائدة الاسمي على الدين الخارجي (%)		١,٨	٣,٥	٣,٣	٣,٦	٣,٣	٤,٠	٤,٠	٢,٧	٢,٧	٢,٢	١,٧	١,٧	١,٥	١,٣	١,٢	١,١	٠,٩	٠,٩	٣,٣	١,٥
متوسط سعر الفائدة الحقيقي على الدين المحلي (%)	٠	٦,٢-	١,٣-	٦,٢	٢,٢	١٠,٦	٢,١	٢,٣	٠,٥-	٠,١-	٣,٦	٥,٢-	١,٢	١,٠	١,١	١,٣	١,٤	٢,٣	٣,٨	١,٩	١,٠
انخفاض سعر الصرف الحقيقي (%، علامة + تدل على الانخفاض)		٥,٥-	١,٠	١,٧	١٢,٣	٢٤,٤	٥,٤	٨,٥-	٤,١	٢,٧	٥,٦-	...	...	...	...	...	...	...	...	٣,٢	...
معدل التضخم (منخفض إجمالي الناتج المحلي، %)	٦,٢	٨,٤	١,٣	٤,٧-	٠,٨	٨,٠-	١,١-	٠,٨-	٢,٣	١,٥	٢,١-	٦,٣	١,٤	١,٨	٢,١	٢,٤	٢,٥	٣,١	٢,٣	٠,٢-	٢,٨
نمو الإنفاق الأولي الحقيقي (تم تخفيضه باستخدام مخفض إجمالي الناتج المحلي، %)		٨,٥-	١٧,٢	٠,٥	٢,٧	٢٠,٨-	٢٩,٩-	٥,٠	٥,٧-	١٢,٨	٣٢,٦	٢,٩-	٢,٣-	٤,٢	٢,٤	١,٦	١,٨	٣,٦	٢,٦-	٠,٦	٢,٤
العجز الأولي المحقق لاستقرار نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي /٦		...	...	...	...	...	...	...	١,٨-	٤,٧-	٢,٦-	٤,٩	٣,١-	٠,٦	٠,٢	٠,١-	٠,٨	٠,١	٠,٤	٣,٠-	٠,٣
القيمة الحالية للخصوم الاحتمالية (غير مدرجة في دين القطاع العام)		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠		

المصادر: السلطات التشادية، وتقديرات وتوقعات الخبراء.

١/ تطبق تغطية الدين: الحكومة المركزية، وحكومات الأقاليم، والحكومات المحلية، والبنك المركزي، والدين المضمون من الحكومة. ويقوم تعريف الدين الخارجي على أساس العملة.

٢/ الرصيد الأولي يفترض أن مساعدات تخفيف أعباء الديون من خلال "الصندوق الائتماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" هي بمثابة منحة (مرهونة بتوافر الموارد).

٣/ تختلف نسبة القيمة الحالية للدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي في تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام عنها في تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي، ويحدد حجم الاختلاف على أساس الصرف المتوقعة.

٤/ تعرف خدمة الدين بأنها حاصل جمع الفائدة ومدفوعات استهلاك الديون متوسطة الأجل وطويلة الأجل وقصيرة الأجل.

٥/ يعرف إجمالي الاحتياجات التمويلية بأنه العجز الأولي زائد خدمة الدين زائد رصيد الدين قصير الأجل في نهاية الفترة السابقة والتدفقات الأخرى المنشئة/المخفضة للدين.

٦/ يعرف بأنه العجز الأولي ناقص التغير في نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي ((-): الفائض الأولي)، الذي قد يؤدي إلى استقرار نسبة الدين في المدة المعنية فقط.

٧/ عادة ما تحسب المتوسطات التاريخية عن العشر سنوات السابقة حسب البيانات المتاحة، بينما تحسب متوسطات التوقعات عن السنة الأولى في فترة التوقعات والعشر سنوات التالية.

الجدول ٣- تشاد: تحليل حساسية أهم مؤشرات الدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة، ٢٠٢١-٢٠٣١
(%)

	توقعات /١									
	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	٢٠٣١
نسبة القيمة الحالية للدين إلى إجمالي الناتج المحلي											
السيناريو الأساسي	٢١,٦	٢٢,٢	٢٢,٢	٢١,٥	١٩,٩	١٨,٧	١٨,٢	١٧,٤	١٧,٠	١٦,٩	١٦,٩
ألف - السيناريوهات البديلة											
ألف-١ أهم المتغيرات بمتوسطاتها التاريخية خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٣٩ /٢	٢١,٦	٢٣,٩	٢٥,٠	٢٥,٣	٢٥,٦	٢٦,١	٢٧,٧	٢٨,٨	**٣٠,٥**	**٣٢,٦**	**٣٤,٧**
باء - اختبارات الحدود											
باء-١ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٢١,٦	٢٤,٠	٢٦,١	٢٥,٤	٢٣,٥	٢٢,٠	٢١,٥	٢٠,٥	٢٠,١	٢٠,٠	١٩,٩
باء-٢ الرصيد الأولي	٢١,٦	٢٢,١	٢٢,٧	٢١,٧	١٩,١	١٧,١	١٦,٢	١٤,٨	١٤,٣	١٤,٢	١٤,٠
باء-٣ الصادرات	٢١,٦	٢٨,٥	**٣٨,٢**	**٣٧,٢**	**٣٥,١**	**٣٣,٣**	**٣٢,٦**	**٣١,٤**	**٣٠,٤**	٢٩,٢	٢٨,٠
باء-٤ تدفقات أخرى /٣	٢١,٦	٢٥,١	٢٧,٣	٢٦,٦	٢٤,٨	٢٣,٥	٢٢,٩	٢٢,٠	٢١,٣	٢٠,٨	٢٠,٣
باء-٥ انخفاض غير متكرر نسبته ٣٠٪ في سعر الصرف الاسمي	٢١,٦	٢٨,٠	٢٣,٩	٢٣,٣	٢١,٤	١٩,٩	١٩,٤	١٨,٤	١٨,٠	١٨,٢	١٨,٤
باء-٦ مزيج من باء-١ إلى باء-٥	٢١,٦	٢٩,٦	**٣١,٢**	**٣٠,٣**	٢٨,٣	٢٦,٧	٢٦,١	٢٥,٠	٢٤,١	٢٣,٦	٢٣,١
جيم - اختبارات مخصصة											
جيم-١ مجموع الالتزامات الاحتمالية	٢١,٦	٢٠,٧	١٩,٦	١٨,١	١٥,٤	١٣,٤	١٢,٥	١١,٣	١٠,٨	١٠,٨	١٠,٨
جيم-٢ الكوارث الطبيعية	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**
جيم-٣ أسعار السلع الأولية	٢١,٦	٢٦,٣	٣٠,٠	٢٩,٣	٢٧,٣	٢٥,٥	٢٤,٦	٢٣,١	٢١,٩	٢٠,٨	١٩,٨
جيم-٤ التمويل السوقي	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**
المستوى الحدي	**٣٠**	**٣٠**	**٣٠**	**٣٠**	**٣٠**	**٣٠**	**٣٠**	**٣٠**	**٣٠**	**٣٠**	**٣٠**
نسبة القيمة الحالية للدين إلى الصادرات											
السيناريو الأساسي	٦٥,٦	٧٠,١	٧٣,٠	٧٣,٥	٦٨,٤	٦٥,٦	٦٤,٩	٦٢,٨	٦٢,٤	٦٣,٩	٦٦,٧
ألف - السيناريوهات البديلة											
ألف-١ أهم المتغيرات بمتوسطاتها التاريخية خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٣٩ /٢	٦٥,٦	٧٥,٢	٨٢,٤	٨٦,٤	٨٧,٩	٩١,٧	٩٨,٧	١٠٤,٣	١١١,٩	١٢٣,١	١٣٧,١
باء - اختبارات الحدود											
باء-١ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٦٥,٦	٧٠,١	٧٣,٠	٧٣,٥	٦٨,٤	٦٥,٦	٦٤,٩	٦٢,٨	٦٢,٤	٦٣,٩	٦٦,٧
باء-٢ الرصيد الأولي	٦٥,٦	٦٩,٦	٧٤,٩	٧٤,٠	٦٥,٥	٦٠,٠	٥٧,٦	٥٣,٦	٥٢,٤	٥٣,٤	٥٥,٤
باء-٣ الصادرات	٦٥,٦	١١٠,٤	**١٩٥,٣**	**١٩٦,٧**	**١٨٦,٣**	**١٨١,٣**	١٨٠,٠	**١٧٦,١**	**١٧٣,٠**	**١٧٠,٥**	**١٧١,٦**
باء-٤ تدفقات أخرى /٣	٦٥,٦	٧٩,٢	٩٠,٠	٩٠,٦	٨٥,١	٨٢,٣	٨١,٦	٧٩,٥	٧٨,٢	٧٨,٤	٨٠,٣
باء-٥ انخفاض غير متكرر نسبته ٣٠٪ في سعر الصرف الاسمي	٦٥,٦	٧٠,١	٦٢,٧	٦٣,١	٥٨,٢	٥٥,٤	٥٤,٨	٥٢,٨	٥٢,٤	٥٤,٦	٥٧,٩
باء-٦ مزيج من باء-١ إلى باء-٥	٦٥,٦	٩٨,٠	٨٩,١	١١٨,٩	١١١,٦	١٠٧,٨	١٠٦,٩	١٠٤,١	١٠١,٧	١٠٢,١	١٠٤,٦
جيم - اختبارات مخصصة											
جيم-١ مجموع الالتزامات الاحتمالية	٦٥,٦	٦٥,١	٦٤,٧	٦١,٧	٥٢,٧	٤٧,٠	٤٤,٦	٤٠,٨	٣٩,٧	٤٠,٨	٤٢,٥
جيم-٢ الكوارث الطبيعية	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**
جيم-٣ أسعار السلع الأولية	٦٥,٦	٩٩,٢	١١٥,٥	١١٣,٥	١٠٢,٩	٩٥,٥	٩٠,٤	٨٦,٢	٨٢,٩	٨٠,٩	٨٠,٩
جيم-٤ التمويل السوقي	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**
المستوى الحدي	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات											
السيناريو الأساسي	٦,٨	٧,٧	٧,٦	٨,٢	٨,٧	٩,١	٦,٧	٧,٩	٦,٠	٥,١	٥,٤
ألف - السيناريوهات البديلة											
ألف-١ أهم المتغيرات بمتوسطاتها التاريخية خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٣٩ /٢	٦,٨	٨,٠	٨,٥	٩,٧	١٠,٩	١٢,٢	٩,٦	١١,٩	١٠,٠	٩,٠	٩,٧
باء - اختبارات الحدود											
باء-١ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٦,٨	٧,٧	٧,٦	٨,٢	٨,٧	٩,١	٦,٧	٧,٩	٦,٠	٥,١	٥,٤
باء-٢ الرصيد الأولي	٦,٨	٧,٧	٧,٧	٨,٣	٨,٧	٩,١	٦,٧	٨,١	٦,٢	٥,٥	٥,٦
باء-٣ الصادرات	٦,٨	١٠,١	**١٣,٥**	**١٥,١**	**١٥,٨**	**١٦,٦**	**١٢,٤**	**١٤,٣**	**١٣,٢**	**١٥,٣**	**١٥,٧**
باء-٤ تدفقات أخرى /٣	٦,٨	٧,٧	٧,٨	٨,٤	٨,٩	٩,٣	٦,٩	٨,١	٧,٠	٦,٧	٦,٩
باء-٥ انخفاض غير متكرر نسبته ٣٠٪ في سعر الصرف الاسمي	٦,٨	٧,٧	٧,٦	٨,١	٨,٥	٩,٠	٦,٦	٧,٨	٥,٩	٤,١	٤,٤
باء-٦ مزيج من باء-١ إلى باء-٥	٦,٨	٨,٨	١٠,٤	١١,٢	١١,٧	**١٢,٣**	٩,١	١٠,٧	٩,٩	٨,٧	٩,١
جيم - اختبارات مخصصة											
جيم-١ مجموع الالتزامات الاحتمالية	٦,٨	٧,٧	٧,٦	٨,٢	٨,٦	٩,٠	٦,٥	٧,٧	٥,٨	٤,٩	٥,٢
جيم-٢ الكوارث الطبيعية	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**
جيم-٣ أسعار السلع الأولية	٦,٨	٩,٤	٩,٥	١٠,٢	١٠,٥	١٠,٨	٧,٨	٩,٠	٨,٠	٧,٩	٨,٠
جيم-٤ التمويل السوقي	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**
المستوى الحدي	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات											

السيناريو الأساسي	١٦,٩	١٥,٧	١٥,٤	١٦,٤	١٦,٨	١٧,٤	١٣,٠	١٤,٦	١٠,٨	٩,١	٩,١
ألف - السيناريوهات البديلة											
ألف-١ أهم المتغيرات بمتوسطاتها التاريخية خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٣٩	١٦,٩	١٦,٣	١٧,٠	١٩,٣	٢١,١	٢٣,٣	١٨,٤	٢٢,٠	١٧,٩	١٦,٠	١٦,٤
باء - اختبارات الحدود											
باء-١ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	١٦,٩	١٦,٩	١٨,١	١٩,٤	١٩,٨	٢٠,٥	١٥,٣	١٧,٢	١٢,٧	١٠,٧	١٠,٧
باء-٢ الرصيد الأولي	١٦,٩	١٥,٨	١٥,٥	١٦,٦	١٦,٩	١٧,٤	١٢,٩	١٥,٠	١١,١	٩,٨	٩,٥
باء-٣ الصادرات	١٦,٩	١٦,٧	١٧,٦	١٩,٤	١٩,٨	٢٠,٣	١٥,٤	١٧,١	١٥,٣	١٧,٦	١٧,٢
باء-٤ تدفقات أخرى /٣	١٦,٩	١٥,٧	١٥,٦	١٦,٩	١٧,٢	١٧,٧	١٣,٣	١٤,٩	١٢,٥	١١,٩	١١,٧
باء-٥ انخفاض غير متكرر نسبته ٣٠٪ في سعر الصرف الاسمي	١٦,٩	١٩,٧	١٩,٤	٢٠,٣	٢٠,٩	٢١,٥	١٦,٠	١٨,١	١٣,٣	٩,٢	٩,٤
باء-٦ مزيج من باء-١ إلى باء-٥	١٦,٩	١٧,١	١٨,٢	١٩,٤	١٩,٨	٢٠,٤	١٥,٣	١٧,٢	١٥,٥	١٣,٥	١٣,٣
جيم - اختبارات مخصصة											
جيم-١ مجموع الالتزامات الاحتمالية	١٦,٩	١٥,٨	١٥,٣	١٦,٣	١٦,٦	١٧,١	١٢,٦	١٤,٢	١٠,٤	٨,٧	٨,٧
جيم-٢ الكوارث الطبيعية	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**
جيم-٣ أسعار السلع الأولية	١٦,٩	١٩,٣	١٩,٨	٢١,٩	٢١,٤	٢١,١	١٥,٢	١٦,٢	١٣,٩	١٣,٧	١٣,٢
جيم-٤ التمويل السوقي	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**
المستوى الحدي	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤

المصادر: السلطات التشادية، وتقديرات وتوقعات الخبراء.
١/ القيم التي تظهر بالخط العريض تدل على تجاوز المستوى الحدي.
٢/ تتضمن المتغيرات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ومخفض إجمالي الناتج المحلي (بالدولار الأمريكي)، والحساب الجاري بخلاف الفائدة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، والتدفقات غير المنشئة للدين.
٣/ تتضمن التحويلات الرسمية والخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول ٤- تشاد: تحليل حساسية أهم مؤشرات الدين العام، ٢٠٢١-٢٠٣١
(%)

	توقعات /١									
	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	٢٠٣١
نسبة القيمة الحالية للدين إلى إجمالي الناتج المحلي											
السيناريو الأساسي	٤٤,٦	٤٥,٠	٤٢,٥	٤٠,٩	٣٩,٤	٣٦,٧	٣٤,٦	٣٢,٥	٣٠,٧	٢٩,٢	٢٨,٢
ألف- السيناريوهات البديلة											
ألف-١ أهم المتغيرات بمتوسطاتها التاريخية خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٣٩ /٢	٤٥	٤٨	٤٧	٤٨	٥٠	٥٠	٥١	٥١	٥٢	٥٢	٥٣
باء- اختبارات الحدود											
باء-١ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٤٥	٢٣١	٢٤٩	٢٤٦	٢٤٢	٢٣٧	٢٣٣	٢٣٠	٢٢٦	٢٢٣	٢٢٢
باء-٢ الرصيد الأولي	٤٥	٤٧	٤٧	٤٥	٤٤	٤٢	٣٩	٣٧	٣٥	٣٣	٣٢
باء-٣ الصادرات	٤٥	٤٩	٥٥	٥٣	٥١	٤٨	٤٦	٤٣	٤١	٣٨	٣٦
باء-٤ تدفقات أخرى /٣	٤٥	٤٨	٤٨	٤٦	٤٤	٤١	٣٩	٣٧	٣٥	٣٣	٣٢
باء-٥ انخفاض غير متكرر نسبته ٣٠٪ في سعر الصرف الاسمي	٤٥	٢٧٤	٢٦٨	٢٦١	٢٥٤	٢٤٦	٢٤٠	٢٣٤	٢٢٨	٢٢٣	٢١٩
باء-٦ مزيج من باء-١ إلى باء-٥	٤٥	٤٥	٤٧	٤٥	٤٥	٤٤	٤٢	٤٠	٣٩	٣٧	٣٥
جيم- اختبارات مخصصة											
جيم-١ مجموع الالتزامات الاحتمالية	٤٥	٥٩	٥٦	٥٤	٥٣	٤٩	٤٧	٤٤	٤١	٣٩	٣٧
	لا		لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا		
جيم-٢ الكوارث الطبيعية	ينطبق	لا ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
جيم-٣ أسعار السلع الأولية	٤٥	٢٢٠	٢٢٣	٢٢٧	٢٢٩	٢٢٧	٢٢٥	٢٢٢	٢١٨	٢١٦	٢١٤
	لا		لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا		
جيم-٤ التمويل السوقي	ينطبق	لا ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
القاعدة المعيارية للدين العام	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥
نسبة القيمة الحالية للدين إلى الإيرادات											
السيناريو الأساسي	٢٨٠,١	٢٤٤,٦	٢٣٥,٩	٢٣١,٥	٢١٩,٩	٢٠٥,٨	١٩٩,١	١٨٤,٣	١٧١,٣	١٦٥,٨	١٥٩,٦
ألف- السيناريوهات البديلة											
ألف-١ أهم المتغيرات بمتوسطاتها التاريخية خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٣٩ /٢	٢٨٠	٢٥٨	٢٥٩	٢٦٨	٢٧٣	٢٧٤	٢٨١	٢٧٨	٢٧٥	٢٧٧	٢٧٧
باء- اختبارات الحدود											
باء-١ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٢٨٠	١٢٤٠	١٣٤٢	١٣٤٩	١٣١١	١٢٩٢	١٣٠٥	١٢٦٤	١٢٢٨	١٢٣٤	١٢٢٤
باء-٢ الرصيد الأولي	٢٨٠	٢٥٦	٢٦١	٢٥٧	٢٤٧	٢٣٣	٢٢٧	٢١١	١٩٥	١٨٨	١٧٩
باء-٣ الصادرات	٢٨٠	٢٦٩	٣٠٣	٢٩٨	٢٨٤	٢٦٩	٢٦٣	٢٤٥	٢٢٩	٢١٨	٢٠٦
باء-٤ تدفقات أخرى /٣	٢٨٠	٢٦٠	٢٦٤	٢٦٠	٢٤٧	٢٣٣	٢٢٦	٢١٠	١٩٥	١٨٨	١٧٩
باء-٥ انخفاض غير متكرر نسبته ٣٠٪ في سعر الصرف الاسمي	٢٨٠	١٥١١	١٥٠٣	١٤٩٦	١٤٣٦	١٤٠٠	١٤٠٠	١٣٤٠	١٢٨٧	١٢٨٢	١٢٥٩
باء-٦ مزيج من باء-١ إلى باء-٥	٢٨٠	٢٤٥	٢٦١	٢٥٤	٢٤٨	٢٤٤	٢٤٢	٢٢٧	٢١٥	٢٠٨	١٩٩
جيم- اختبارات مخصصة											
جيم-١ مجموع الالتزامات الاحتمالية	٢٨٠	٣٢٠	٣١١	٣٠٧	٢٩٣	٢٧٧	٢٦٨	٢٤٨	٢٢٩	٢١٩	٢٠٩
	لا		لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا		
جيم-٢ الكوارث الطبيعية	ينطبق	لا ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
جيم-٣ أسعار السلع الأولية	٢٨٠	١٣٩٠	١٤٣٩	١٤٩٢	١٤١٢	١٣٥٤	١٣٢٦	١٢٣٦	١٢٠١	١٢٠٧	١١٩٧
	لا		لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا		
جيم-٤ التمويل السوقي	ينطبق	لا ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات

السيناريو الأساسي	٦٩,٠	٦٢,٤	٧٣,٠	٧٢,١	٧٤,٩	٨٩,٧	٨٦,٢	٨٣,٢	٨٠,٢	٧٤,٨	٦٩,٤
ألف- السيناريوهات البديلة											
ألف-١ أهم المتغيرات بمتوسطاتها التاريخية خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٣٩ /٢	٦٩	٦٤	٧٦	٧٧	٨١	١٠٤	١٠٣	١٠٤	١٠٤	١٠٢	٩٨
باء- اختبارات الحدود											
باء-١ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٦٩	٦٨	٨٤	٨٥	٨٨	١٠٤	١٠٢	١٠١	٩٧	٩٣	٨٨
باء-٢ الرصيد الأولي	٦٩	٦٣	٧٢	٧٦	٧٣	٨٥	٨٢	٨١	٧٨	٧٥	٧٠
باء-٣ الصادرات	٦٩	٦٢	٧٣	٧٣	٧٦	٩٠	٨٧	٨٤	٨٣	٨١	٧٥
باء-٤ تدفقات أخرى /٣	٦٩	٦٢	٧٣	٧٣	٧٥	٩٠	٨٦	٨٣	٨٢	٧٧	٧٢
باء-٥ انخفاض غير متكرر نسبته ٣٠٪ في سعر الصرف الاسمي	٦٩	٦٢	٧٣	٧٠	٧٥	٨٩	٨٤	٨٣	٧٧	٧١	٦٥
باء-٦ مزيج من باء-١ إلى باء-٥	٦٩	٦٢	٧٤	٧٥	٧٦	٩١	٨٧	٨٤	٨١	٧٦	٧١
جيم- اختبارات مخصصة											
جيم-١ مجموع الالتزامات الاحتمالية	٦٩	٦٣	٦٥	٦٧	٧٠	٨٣	٨١	٨٠	٧٧	٧٣	٦٩
	لا		لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا		
جيم-٢ الكوارث الطبيعية	ينطبق	لا ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
جيم-٣ أسعار السلع الأولية	٦٩	٧٥	٨٨	٨٩	٩٨	١١٢	١٠٦	٩٩	٩٥	٩١	٨٧
	لا		لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا		
جيم-٤ التمويل السوقي	ينطبق	لا ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

المصادر: السلطات التشادية، وتقديرات وتوقعات الخبراء.
١/ القيم التي تظهر بالخط العريض تدل على تجاوز المستوى الحدي.
٢/ تتضمن المتغيرات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ومُخَفَّض إجمالي الناتج المحلي، والعجز الأولي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.
٣/ تتضمن التحويلات الرسمية والخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر.

وثيقة خاصة بصندوق النقد الدولي وللاستخدام الرسمي فقط

BUFF/ED/21/145

٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١

بيان السيد أيفو أندرياناريفيلو، المدير التنفيذي الممثل لتشاد، والسيد ريجيس نسوندیه، المدير التنفيذي المناوب، والسيد ماديام بانغريم كيباسيم، مستشار المدير التنفيذي بشأن تشاد

اجتماع المجلس التنفيذي

١٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١

أولا- مقدمة

ترحب سلطات تشاد بالمشاركة المثمرة في العمل مع خبراء الصندوق وإدارته العُليا وتعرب عن تقديرها لدعم المجلس التنفيذي مؤخرا لجدول أعمال البلاد، كما ترحب بصفة خاصة بالدعم المتواصل الذي حظيت به تشاد من الصندوق منذ بداية جائحة كوفيد-١٩، في صورة مشورة بشأن السياسات وتمويل طارئ. وتعرب السلطات كذلك عن تقديرها للمبادرات المختلفة التي اتخذها المجتمع الدولي لتخفيف أعباء الديون، ولا سيما في ظل الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون لدى صندوق النقد الدولي، ومبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين والإطار المشترك لمجموعة العشرين – الذي يجري العمل على تفعيله – وكذلك التخصيص التاريخي لحقوق السحب الخاصة. فكل هذه المبادرات أتاحت مُتَنَفَّسا للبلاد. ومع هذا، لا يزال الاقتصاد معرضا بدرجة عالية لمخاطر الصدمات المحلية والخارجية، بما فيها الآثار المتبقية لجائحة كوفيد-١٩ وتقلب الأوضاع الأمنية. وتُضاف إلى ذلك صدمات معاكسة من آثار تغير المناخ، ولا سيما الجفاف والفيضانات المتكررة.

ويتسق جدول أعمال تشاد للإصلاح تماما مع المرحلة الثانية من الاستراتيجية الإقليمية التي وضعتها الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والموجهة نحو تحقيق نمو أخضر ومستدام وشامل لكل شرائح المجتمع. وقد تم التأكيد على هذه الاستراتيجية بقوة أثناء قمة رؤساء الدول في أغسطس ٢٠٢١ وتوجيهها نحو دعم النمو متنوع النشاط والمستدام والمولِد لفرص العمل مع تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي والخارجي. وبناء على التقدم الذي تحقق مؤخرا في العمل مع الدائنين من القطاع الخاص لاستكمال عملية إعادة هيكلة الديون، تطلب السلطات عقد اتفاق لمدة ثلاث سنوات في ظل "التسهيل الائتماني الممدد" (ECF) لتعزيز المكاسب التي تحققت بفضل الاتفاق في ظل "التسهيل الائتماني الممدد" في الفترة من ٢٠١٧–٢٠٢٠ واستئناف مسار النمو الذي توقف بسبب صدمة أسعار النفط في ٢٠١٤–٢٠١٥ وتفشي الجائحة. ويرتكز هذا البرنامج على خطة التنمية الوطنية في تشاد للفترة من ٢٠٢٢–٢٠٢٦.

ثانيا- التطورات الأخيرة واستجابة السلطات في مواجهة الجائحة

أثرت جائحة كوفيد-١٩ وإجراءات الاحتواء اللاحقة بصورة حادة على الشركات والأسر وأفضت إلى تراجع كبير في إجمالي الناتج المحلي النفطي والنشاط غير النفطي، ولا سيما قطاعات النقل والسياحة والضيافة. وانكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمقدار ١,٦٪ في ٢٠٢٠ بينما ارتفعت معدلات الفقر والبطالة، وخاصة في قطاع الخدمات. وكان لخطة الاستجابة الشاملة التي نفذتها السلطات، ولا سيما على صعيد المالية العامة، وتكملتها بإجراءات الدعم من البنك المركزي الإقليمي، وهو *البنك المركزي لدول وسط إفريقيا* (BEAC)، دور حاسم في تخفيف آثار الأزمة الصحية. ومع هذا، أسفرت صدمات أخرى، ولا سيما الفيضانات في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠، عن تصاعد حالة انعدام الأمن كما أفضى وقوع أزمة غذاء وشيكة إلى الحد من الحيز المتاح للتصرف أمام السلطات. وتدهورت البيئة الاجتماعية كذلك، كما أنها لا تزال هشة برغم المساعدات التي قدمتها الأطراف الشريكة. ومن المحتمل، نتيجة لذلك، أن تتراجع المكاسب التي تحققت بجهد شاق في الحد من الفقر خلال العقود الماضية.

وتغير الإطار المؤسسي منذ إبريل ٢٠٢١ عقب وفاة الرئيس إدريس ديبي إتنو، وتمر تشاد حاليا بفترة انتقالية مدتها ثمانية عشرة شهرا. ويقود هذا التحول كل من المجلس العسكري الانتقالي والمجلس الوطني الانتقالي والذي من المتوقع أن يؤدي إلى مؤسسات منتخبة على أساس ديمقراطي. واعتُمِدَت خارطة طريق للتحول في يوليو ٢٠٢١ وتغطي الإعداد لإجراء حوار وطني، وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية، وتعديل الدستور. وفي نفس الوقت، تم توقيع ميثاق اجتماعي بين الحكومة والنقابات العمالية يهدف إلى الحفاظ على مناخ اجتماعي هادئ وسوف تُدفع بموجبه مستحقات موظفي الخدمة المدنية التي توقفت في عام ٢٠١٦ عقب أزمة النفط. وسوف تترتب على هذه التغيرات المؤسسية تكاليف مالية، وترى السلطات أن دعم الشركاء ضروري لتجاوز هذه الأوقات العصيبة. وبينما لا تزال القوات التشادية تشن حربها ضد الإرهاب، تظل الأوضاع الأمنية محفوفة بالمخاطر وتؤثر بشكل كبير على النفقات العامة. وأدى انعدام الأمن الغذائي وتزايد أعداد اللاجئين والمُهَجَّرين داخل بلادهم إلى تفاقم الوضع الإنساني، مما يفرض ضغوطا على الموارد العامة.

وبرغم صعوبة مركز المالية العامة، وتأخر دعم الموازنة وما يفضي إليه من قيود شديدة على الخزانة، سعت الحكومة إلى ضبط أوضاع المالية العامة بهدف تعزيز الاستدامة المالية. وبرغم حسن أداء الإيرادات النفطية في ٢٠٢٠، تدهور الرصيد الأولي غير النفطي واتسع العجز الكلي بدرجة أكبر من المتوقعة نتيجة لضعف تحصيل الإيرادات غير النفطية مقترنا بارتفاع الإنفاق العام اللازم لمعالجة عواقب الجائحة، والاحتياجات الأمنية والاتفاق في يناير ٢٠٢٠ على معاودة دفع مستحقات العاملين. وفي نفس الوقت، اتخذت السلطات الخطوات اللازمة لضمان سداد مدفوعات خدمة الدين الخارجي بانتظام، وتخفيض الدين المحلي، وتسوية المتأخرات التي خضعت للتدقيق وقيمتها ١٤٩ مليار فرنك وسط إفريقيا. وكذلك اغتنمت السلطات فرصة تخصيص حقوق السحب الخاصة لتعزيز التعافي وتوفير التمويل المطلوب لتحقيق الأمن الغذائي وإعادة رسملة البنوك. وظلت الحكومة تعمل مع دائني تشاد الرسميين وخفضت الإنفاق على الاستثمارات والتحويلات في مواجهة هبوط الإيرادات النفطية وتأخر دعم الموازنة.

ثالثا- الآفاق والمخاطر الاقتصادية

تدرك سلطات تشاد أن الآفاق الاقتصادية محفوفة بالمصاعب نظرا للمخاطر التي تهدد النمو العالمي. وتنشأ المخاطر من استمرار الجائحة وتجددها بظهور سلالة جديدة متحورة، وآفاق النمو المحدودة في قطاع النفط والقطاع غير النفطي على حد

سواء، والتحديات المتعلقة بالمناخ، والأوضاع الأمنية الصعبة. وعلى جانب التطورات الإيجابية، فالنجاح في استكمال عملية إعادة هيكلة الديون بوتيرة سريعة سيوفر الحيز الذي تشتد الحاجة إليه للتصرف من خلال السياسات كما أن السلطات عازمة على تحقيق نتيجة مواتية في هذا المجال بمساعدة الدائنين أعضاء نادي باريس وغيرهم من الدائنين الثنائيين.

رابعا- السياسات والإصلاحات في الفترة ٢٠٢١ــ٢٠٢٤

إن الاتفاق الجديد في ظل "التسهيل الائتماني الممدد" سيكون ركيزة لسياسات الحكومة متوسطة المدى التي تهدف إلى تحقيق نمو مستدام وأكثر اخضرارا وشامل لكل شرائح المجتمع. ويركز جدول الأعمال هذا على (١) القطاع الخاص والنمو غير النفطي، و(٢) تعزيز الاستدامة المالية واستمرارية القدرة على تحمل الديون، و(٣) تقوية الإدارة المالية العامة وإدارة الدين، و(٤) المُضي في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال الإصلاحات الهيكلية الشاملة. ولتحقيق أهداف البرنامج، سوف تؤكد سياسات السلطات أهمية تقوية التعافي الاقتصادي، وتعزيز الاستدامة المالية واستمرارية القدرة على تحمل الديون، وتشجيع الحوكمة الرشيدة، وزيادة الإنفاق على القطاعات الاجتماعية مع تحسين كفاءة الإنفاق. وسوف تُمنح الأولوية كذلك لتقوية الجهاز المصرفي وتعزيز عملية تنويع النشاط الاقتصادي للحد من الاعتماد على قطاع النفط من خلال الإصلاحات الهيكلية الموجهة. واستكملت السلطات الإجراءين المسبقين وهما إعادة رسملة مصرف تشاد التجاري ونشر جميع العقود العامة ذات الصلة بجائحة كوفيد على شبكة الإنترنت. وكذلك اتفقت السلطات على ثمانية معايير هيكلية، أبرزها نشر رسالة موجزة ربع سنوية عن قطاع النفط تتضمن معلومات عن خدمة دين شركة غلينكور، وهي أحد الدائنين من القطاع الخاص، وتكليف شركة تدقيق دولية ذات سمعة طيبة بتدقيق نفقات مواجهة جائحة كوفيد، ونشر المعلومات عن كل الإعفاءات الضريبية الجديدة، وتخصيص إيرادات ضريبة القيمة المُضافة في حساب الضمان المجمد لهذه الضريبة لدى البنك المركزي لدول وسط إفريقيا.

سياسة المالية العامة في ٢٠٢١

يهدف موقف سياسة المالية العامة في عام ٢٠٢١ إلى مواصلة توخي الحرص مع دعم التعافي الاقتصادي. والسلطات عازمة على تعزيز الاستدامة المالية بتنفيذ عملية ضبط تراكمي لأوضاع المالية العامة تبلغ ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. ويجري حاليا النظر في الإجراءات الهيكلية التي تهدف إلى تعبئة مزيد من الإيرادات المحلية من خلال تعزيز كفاءة إدارات تحصيل الإيرادات، إضافة إلى اتخاذ إجراءات مالية جديدة لإيجاد المساحة اللازمة للإنفاق من المالية العامة لأغراض التنمية وتلبية الاحتياجات الاجتماعية. وسوف تركز هذه الإجراءات على الحفاظ على الكفاءة في تهيئة فاتورة الأجور والتحويلات والدعم بما يتلاءم مع الموارد المتاحة. ويُتوقع تحسين نتائج قطاع الاستثمارات الرأسمالية والقطاع الاجتماعي من خلال رفع مستوى جودة الإنفاق وتحسين كفاءته وتوزيعه على نحو أدق. وعلاوة على ذلك، فالآفاق الإيجابية لنجاح إعادة هيكلة الديون سوف تساعد على سد فجوة التمويل.

إجراءات المالية العامة متوسطة المدى

إن الهدف من الإجراءات المالية متوسطة المدى هو مواصلة تعزيز استدامة المالية العامة مع زيادة الموارد لقطاع الاستثمارات العامة والقطاع الاجتماعي من أجل الحد من الفقر. وتتضمن الإجراءات على جانب الإيرادات ترشيد الإعفاءات وتحديث آليات ضريبة القيمة المضافة والإدارتين الضريبية والجمركية، بغية زيادة الإيرادات غير النفطية من ٩,١٪ إلى ١٠,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٤. وعلى صعيد النفقات، سوف تواصل السلطات تنفيذ الإجراءات

التصحيحية التي اتخذتها بالفعل لمنع زيادة فاتورة الأجور وتعديل التحويلات والدعم، ولا سيما في قطاع الكهرباء. وفي هذا السياق، سيجري توجيه الموارد التي تنتج عن تعديل التحويلات، بما فيها إلى مؤسسات دولية، نحو قطاعات الصحة والأمن والزراعة والتعليم. ويأتي تحسين المؤشرات الاجتماعية في صلب أولويات الحكومة على النحو الذي يعكسه التزامها بتجنيب ٣٤٪ من الإنفاق الأولي المُمَوَّل من مصادر محلية للنفقات الاجتماعية الرامية إلى الحد من الفقر.

إصلاحات الإدارتين الضريبية والجمركية

تمثل الإصلاحات الإدارية في إدارتي الضرائب والجمارك أهمية محورية في استراتيجية الحكومة التي تهدف إلى تعبئة مزيد من الموارد المحلية. ولتحقيق أهداف تعبئة الإيرادات، تهدف الإجراءات المتوخاة في الإدارة الضريبية إلى تحسين إدارة ضريبة القيمة المُضافة والامتثال الضريبي، وزيادة البنى التحتية بما فيها المباني والبرمجيات، وبذل مزيد من الجهود في مراقبة المكلفين الضريبيين، وتحديث الخدمات الضريبية من خلال زيادة الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات، وتشجيع الخدمات المصرفية وخدمات النقود المتداولة عبر الأجهزة المحمولة، والسعي إلى تدقيق الضرائب. وفي الإدارة الجمركية، تعتمد الجهود على تقوية أطر العمل، وتقديم الخدمات المصرفية لإجراء المعاملات وتوفيرها للمكاتب الجمركية، فضلا على الضوابط والمراقبة. وترى السلطات كذلك أن إدماج الخدمات الضريبية والجمركية بما يكفل تضافر جهود تحصيل الإيرادات سيكون مفيدا. وسوف يستمر تعزيز أداء ضريبة القيمة المضافة في تشاد من خلال تحسين الضوابط، والسعي لرفع مستوى الكفاءة وزيادة شفافية الإعفاءات والإجراءات الضريبية، وتسوية خصومات ضريبة القيمة المضافة. ومن شأن تفعيل حساب ضمان لرد خصومات ضريبة القيمة المضافة المستحقة أن يحفز كفاءة آليات هذه الضريبة.

إصلاحات الإدارة المالية العامة

شرعت الحكومة، بدعم من شركائها، في تنفيذ برنامج إصلاح بعيد المدى يهدف إلى تعزيز شفافية الإدارة المالية العامة وتحسين كفاءتها. ومما يدعم هذه الجهود تنفيذ استراتيجية لتطوير وتحديث الإدارة المالية العامة بعد إعادة تنظيمها لمعالجة مواطن الضعف الموجودة بالفعل. وسوف تتولى اللجنة التي يرأسها المفتش المالي العام مراقبة تطورات فاتورة الأجور وإصلاحات جهاز الخدمة المدنية.

إدارة الديون

تعرب السلطات عن بالغ تقديرها لدعم صندوق النقد الدولي والشركاء الآخرين في الحصول على ضمانات التمويل والتوصل إلى اتخاذ خطوة حاسمة في عملية إعادة هيكلة الديون، وسوف تبذل قصارى جهدها لتحقيق نتائج إعادة هيكلة الديون على نحو مُرْضٍ لجميع الأطراف، وهي على ثقة من أنها ستتمكن من تنفيذ كل اتفاقات إعادة الهيكلة المطلوبة بحلول وقت المراجعة الأولى في ظل الاتفاق للاستفادة من "التسهيل الائتماني الممدد". وسوف يسمح النجاح في استكمال هذه العملية بتخفيض التزامات خدمة الديون وتخفيض خدمة الدين الخارجي كنسبة من الإيرادات من ١٤٪ إلى ١٢,٣٪. وعلاوة على ذلك، تحقق تقدم نحو إصلاح إطار إدارة الديون، وتعزيز التنسيق بين الخدمات الفنية، وزيادة الموارد لمعالجة مواطن الضعف في إدارة الديون. وكذلك ينبغي التأكيد على أهمية إنشاء حساب ضمان مجمد وعقد اجتماعات منتظمة خصيصا لإدارة الدين الخارجي. وتُقَدِّر السلطات أهمية المساعدة على بناء القدرات التي يقدمها الشركاء في مجال إدارة الديون.

القطاع المالي

تدرك سلطات تشاد أهمية تعزيز القطاع المالي لدعم النمو ومعالجة الفقر. وتحققت مكاسب ملموسة في تعزيز القطاع، ولا سيما عمليات السداد الشهرية الجارية للبنوك العامة ومصرف تشاد التجاري ومصرف شاري التجاري وإنفاذ عقود الأداء تماشيا مع خطط إعادة هيكلتها. وإضافة إلى ذلك، سيتم الانتهاء من إعادة الرسملة الجزئية لمصرف تشاد التجاري حسبما يقتضيه الوضع. وفي هذا السياق، ارتفعت الاعتمادات والودائع وفقا لبيانات ديسمبر ٢٠٢٠. ومن ناحية أخرى، أفضت الجائحة إلى ارتفاع القروض المتعثرة وتدهور أوضاع السيولة ومراكز رأس المال في البنوك. وبالتالي، فبالإضافة إلى لجنة التعافي الموجودة بالفعل، تنظر السلطات حاليا، بالتعاون مع اتحاد البنوك المحلية، في إنشاء هيئة وطنية لتحصيل الديون. ولتحقيق هذا الهدف، فإنها تتقدم بطلب المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي.

وسوف تشكل الإصلاحات على المدى المتوسط محاولة لمواصلة الحد من مواطن الضعف المالي التي تنشأ من الهيكل الرأسمالي وحوكمة المؤسسات المالية. وفي هذا الصدد، تلتزم السلطات بما يلي: (١) تخفيض الحصص العامة في البنوك، و(٢) دعم طلب اللجنة المصرفية لوسط إفريقيا بشأن خطط استعادة رأس المال بالتدريج، لتوفير مزيد من رأس المال عند الحاجة، و(٣) استكشاف احتمالات زيادة مشاركة القطاع الخاص في رأس مال مصرف تشاد التجاري. ومن أجل تقوية عملية تطوير الشمول المالي، سيجري العمل على تعزيز أطر الرقابة على مؤسسات التمويل الأصغر وحوكمتها والتمكين من الحصول على التمويل والخدمات المصرفية، بما في ذلك من خلال خدمات تداول النقود عبر الأجهزة المحمولة.

الإصلاحات الهيكلية

تتفق السلطات مع الرأي القائل بأن تهيئة الظروف المؤدية إلى تحقيق نمو احتوائي طويل الأجل يتسم بقوة أكبر، ويرتكز على اقتصاد أكثر تنوعا، سوف يقتضي تعزيز الشفافية ورفع مستوى الكفاءة في القطاع العام وقطاع الكهرباء، وتقوية الحوكمة ومكافحة الفساد، وتحسين بيئة الأعمال. وتسعى السلطات جاهدة لزيادة إنتاج الكهرباء وتوزيعها، بوسائل منها إعطاء الأولوية للطاقة الخضراء. وستخضع شركة الكهرباء الوطنية لمراقبة أدائها وإعادة هيكلتها لتحسين تقديم الخدمة العامة بطريقة تتسم بكفاءة التكلفة. وسوف تُبذل الجهود كذلك لتفعيل مجلس المنافسة الوطني، ومرصد بيئة الأعمال، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وضمان حسن أداء الهيئة الوطنية للتحقيقات المالية وغيرها من أجهزة مكافحة الفساد لمعالجة مسائل الفساد وتعزيز سيادة القانون. ويظل تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات بالغ الأهمية، ولا سيما في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وإجراء أهم الإصلاحات. وبالنسبة للصناعات الاستخراجية، ستتواصل الجهود لتحسين مستوى الشفافية في قطاع النفط والإشراف عليه ولا سيما استنادا إلى تقييم مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وتوصياتها لعام ٢٠١٩.

خامسا- الختام

اتخذت سلطات تشاد إجراءات جريئة لتخفيف آثار أزمة ٢٠١٦، وتحسين الإطار الاقتصادي الكلي بشكل كبير واستكمال الاتفاق بموجب "التسهيل الائتماني الممدد" ٢٠١٧–٢٠٢٠. وبناء على هذه الإنجازات، ومن منطلق الإدراك التام لما أفضت إليه جائحة كوفيد-١٩ من زيادة مواطن الضعف وإضعاف التقدم الذي تحقق، تولي السلطات أهمية كبيرة لتعزيز استدامة المالية العامة، وتقوية الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحقيق نمو أكثر استدامة وشمولا لكل شرائح المجتمع، بما في

ذلك في سياق الاستراتيجية الإقليمية لتقوية الاستقرار الخارجي ودعم الصلابة. وتطلب السلطات دعم المديرين التنفيذيين لطلبها عقد اتفاق مدته ثلاث سنوات في ظل "التسهيل الائتماني الممدد" للمساعدة على دعم جدول أعمالها بشأن السياسات والإصلاح.